بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٢٨٠ - السنة الخامسة والعشرون - الجمعة ٩ المحرم ١٤٣٩ هـ - ٢٩ أيلول ٢٠١٧ م

كردستان.. والمصالح العربية

يقول المثل: ربّ ضارة نافعة. وربما جاءت قضية استفتاء كردستان العراق على هذه الخلفيّة. فقد كانت منطقة الشرق الأوسط تعجّ وتضج بالخلافات والصراعات.. من أزمة حصار قطر في الخليج، إلى الصراع الإيراني التركي حول سوريا، الى الخلاف السعودي مع إيران.. لتدخل قضية الاستفتاء على استقلال كردستان على خط الأزمات، فتقف إيران الى جانب تركيا، والعراق الى جانب السعودية، وأن يتهم الجميع كردستان بأنها مشروع صهيوني يراد به إضعاف الساحة العربية بزرع إقليم هجين في داخلها. والمعروف أن اتفاقية سايس بيكو توقفت منذ عام ١٩١٦ بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم الدولة العثمانية عند قيام دولة للأكراد، لأن العرب شكلوا نيّفاً وعشرين دولة، والأكراد توزعوا بين العراق وتركيا وإيران وسوريا، فلماذا لا تكون لهم دولة؟! هذا لا يعني الوقوف الى جانب قيام دولة كردية، ولا الى مزيد من تقسيم العالم العربي، وأن تكون كردستان مشروعاً إسرائيلياً.. ولكن باعتماد الحوار مع الإخوة الأكراد، فهم واقع لا بدّ من التسليم به، وليس التعريض به وإدانته لنقذف به الى الحضن الإسرائيلي بدعم أمريكي بات واضحاً، فالكيان الصهيوني ينتظر ذلك، ويتهم العرب بالعنصرية والانتهازية وانتهاك حقوق الإنسان.

تفجير الخلافات السياسيّة هل هو مرتبط بالانتخابات؟

فشل تمويل السلسلة يحشر العهد والحكومة ويكشف حجم الفساد

«عباس» والمصالحة المحتملة استحقاقات ثقيلة!

حلّ لجنة حماس الإدارية في غزة الأسباب والنتائج

وفاة محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للإخوان المسلمين سجينا والأمن المصري يتولى تشييعه

«أستانة روسيا» وتقاسم النفوذ في سورية

النظام يرتكب مجزرة بنازحي حماة وغارات مستمرة بإدلب

بري: ما يحصل اعتداء على صلاحيات المجلس ورئاسته

أكد رئيس المجلس النيابي نبيه بري أن «سلسلة الرتب والرواتب حق وواجب، ولو أن الدولة كانت تدفع غلاء معيشة لما وصلنا إلى ما نحن عليه»، مشيراً إلى أن «الخزينة تدفع سنوياً ٨٨٨ بليون ليرة لبنانية بدل غلاء معيشة ضمن إيرادات لها». وقال في دردشة مع الإعلاميين في المصيلح: «كنت ولا أزال متحمساً للسلسلة، ومن الطبيعي مع إقرار السلسلة أن يكون هناك قانون لتأمين تمويلها وتغطية تكاليفها، تحقيقاً للتوازن بين الإيرادات والنفقات».

وأسف لأن «يقال إن المجلس ليس له الحق بفرض ضرائب إلا من خلال الموازنة، مع العلم أن قانون السلسلة مر، وإذا كان لا يحق للمجلس إقرار قوانين تتضمن الضرائب فإن المجلس أقر في جلسته الأخيرة قانون الضريبة على النفط فكيف ذلك؟ في الحقيقة، ما يحصل هو تجاوز وتجرؤ على المجلس النيابي واعتداء على صلاحيات رئيسه أو خرق لاتفاق الطائف، بل بداية قتله، ومن لا يدرك هذه الحقيقة يضع لبنان أمام مشكلة أكبر. إن تفسير الدستور يعود فقط للمجلس النيابي».

دريان: الحلول للأزمات بالتنسيق معنا

شدد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبداللطيف دريان من صيدا على «أننا أساس في هذا الوطن، والحلول لأزماته تأتي عبرنا وتأتي ايضاً بالتنسيق معنا». وقال: «علينا ان نحافظ على طائفتنا متماسكة متحابة، لأن هذه الطائفة جزء أساسي من النسيج اللبناني. نحن اهل الاعتدال والوسطية والتسامح والمحبة والرحمة. فليعلم الجميع اننا لا نريد عداء مع احد، لكننا نريد ان تكون الحقوق والواجبات متساوية في هذا الوطن بين جميع المواطنين».

وأكد أنه «لا يوجد في لبنان مواطنون من الدرجة الأولى ومواطنون من الدرجة الثانية، كلنا لبنانيون ومتمسكون بدولة القانون، الدولة الوطنية القادرة العادلة التي تعطي الحقوق للجميع والجميع يؤدي الواجبات لها. هذا هو لبنان، لبنان لا يبقى ولا يستمر الا بتكاتف جميع أبنائه من كل الطوائف ومن كل التيارات السياسية».

«المستقبل»: اللقاءات المنفردة مخالفة للبيان الوزاري

نبهت كتلة «المستقبل» النيابية من «خطورة المحاولات لفرض توجهات سياسية على لبنان تتعارض مع مصالحه من خلال التواصل مع النظام السوري من خارج التفاهم السياسي الوطني» (لقاء جبران باسيل– وليد المعلم في نيويورك).

واعتبرت أن «هذا التصرف محاولة لاستدراج لبنان لضمه إلى محور ايران والنظام السوري تحت ذرائع وحجج مختلفة»، لافتة إلى «أن ممارسات النظام واستمرار ارتكابه جرائمه الرهيبة بحق الشعب السوري تمنع عودة اللاجئين السوريين، فضلاً عن أن ورقة العمل التي تقدمت بها الحكومة إلى مؤتمر الدول المانحة في بروكسيل نصّت على التزام الحكومة اللبنانية القوانين الدولية الراعية عودة النازحين السوريين إلى بلدهم باعتبار أن المناطق الآمنة في سورية هي التي يكفلها المجتمع الدولي لعودة النازحين الآمنة إلى ديارهم».

ماكرون: حماية مسيحيي الشرق لا تعني الدفاع عن بشار

قال الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون خلال عشاء الدولة الذي أقامه، على شرف الرئيس عون والوفد في قصر الإليزيه: «لبنان بلد الرمز والرسالة والتعايش في منطقة تواجه اضطرابات. لبنان عانى من حرب أهلية ساهمت فيها تدخلات إقليمية ودولية قبل أن يعود إلى حقيقته. والحاضر يجمعنا ويجعل منا اليوم بلداً يساهم في تحقيق السلام.

وكان ماكرون قد قال في افتتاح معرض «مسيحيي الشرق ٢٠٠٠ سنة من التاريخ» الى جانب عون: «إن حماية مسيحيي الشرق لا تعني الدفاع عن بشار الاسد لكن أن نكون على قدر الضرورة التاريخية الواجبة وعدم السماح لأي مشروع سياسي أياً كان بأن يمحو جذور التاريخ وحماية المؤمنين».

«أمن الدولة»: مستمرّون في التصدي للإرهاب والفساد

دعت المديرية العامة لأمن الدولة عناصرها إلى «المزيد من الكفاح وعدم التراخي في مواجهة أي من الظروف الصعبة التي يعاني منها الوطن، خصوصاً تلك المتعلقة بالوضع الإقتصادي والمالي، إذ إننا نضع كامل الثقة بالقيادة السياسية الحكيمة المتمثلة برئيس الجمهورية (العماد ميشال عون)، ورئيس مجلس النواب (نبيه بري)، ورئيس الحكومة (سعد الحريري)، الذين عزموا على إيجاد الحلول المناسبة، وهي في طريقها إلى التنفيذ».

وأشارت في نشرة توجيهية وزّعتها أمس، لمناسبة العيد الـ ٣٣ لإنشائها، إلى «انطواء ثلاثة وثلاثين عاماً من عمر المديرية العامة لأمن الدولة، مرّت خلالها في ظروف وأوضاع لم تخل من الصعوبات والمطبات والمعوقات، إلا أنها استمرت بالتقدم والنمو، محققة النجاحات على كل مستويات العمل الأمني المحترف برغم الإمكانات الضئيلة، والمناخات المالية والإدارية المتقلبة».

«حزب الكتائب» يحذّر من المسّ بالسلسلة

رأى حزب «الكتائب اللبنانية»، في المقابلات الإعلامية التي حصلت على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، واجتماع وزير الخارجية جبران باسيل بنظيره السوري وليد المعلم، «انزلاقاً خطيراً نحو ضرب السيادة ومبدأ الحياد، وتطبيعاً مع النظام السوري، ونسفاً للبيان الوزاري، وتشويهاً لصورة لبنان على الصعيد الاقليمي والدولي، وتأكيداً للسيطرة الكاملة لمنطق السلاح غير الشرعي»، معتبراً أن ذلك كله يؤكد مجدداً صوابية مواقفه «الممتدة من مرحلة الانتخابات الرئاسية وحتى اليوم».

وإذ أكد انه «يخوض معركة سلسلة الرتب والرواتب الى جانب مستحقيها حتى حصولهم عليها كاملة»، حذّر «السلطة السياسية من المسّ بها، بعدما باتت حقاً مشروعاً ومكتسباً للمستفيدين منها»، جازماً بأن «المشكلة ليست في تمويل السلسلة بل في أرقام العجز في المالية العامة، نتيجة تنامي الهدر والفساد، لسلطة لم تجد أمامها الا التهويل على الموظفين، والهروب من مسؤولياتها».

قاطيشا: الاستقالة من الحكومة غير واردة

أكد مستشار رئيس حزب «القوّات اللبنانية» العميد المتقاعد وهبي قاطيشا أن «الاستقالة من الحكومة غير واردة بتاتاً على رغم شد الحبال بين مكوّناتها حول مسألة التواصل مع النظام السوري»، جازماً بـ «أننا رأس حربة في هذا الموضوع، والحكيم سبق الجميع في التصعيد من خلال خطابه في قداس الشهداء».

ولفت في حديث إلى وكالة «الأنباء المركزية»، إلى أن «الدكتور سمير جعجع أوفد وزير الإعلام ملحم الرياشي للقاء الرئيس سعد الحريري ونقل اليه رسالة تضامنية بتأييد مواقفه الرافضة للتواصل مع النظام السوري والتمسّك بسياسة النأي بالنفس»، نافياً «المعلومات المتداولة عن أمر خارجي بفرط عقد الحكومة وإعادة رصّ صفوف قوى ١٤ آذار». وشدد على أن «علاقتنا كقوات برئيس الجمهورية جيّدة».

فضل الله: أين المشكلة إذا التقى وزير بوزير؟

دعا عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله، الفريق الآخر إلى «اغتنام الفرصة وعدم المكابرة في العلاقة مع سوريا التي يجب أن تكون علاقة طبيعية»، معتبراً أن «هذا الصخب السياسي والإعلامي الذي يحدث كلما التقى وزير مع وزير هو خارج السياقات الوطنية، وخارج المصلحة الوطنية والإطار القانوني».

ولفت خلال مجلس عاشورائي في النبطية أول من أمس، إلى أن «هناك علاقات ديبلوماسية بين لبنان وسوريا»، مشيراً إلى «تعيين الحكومة اللبنانية برئاسة رئيسها ووجود أعضائها، سفيراً للبنان في دمشق منذ أقل من شهرين». وذكّر الفريق الآخر بأن «مطلبه الدائم كان في السابق إقامة علاقات ديبلوماسية وفتح سفارات»، سائلاً: «أين المشكلة إذا ما التقى وزير خارجية مع وزير خارجية؟».

وجهة نظر

العدوان يطاول الرئاستين الثانية والثالثة

بقلم: أيمن حجازي

اعتلى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق المنبر واتهم وزير الخارجية جبران باسيل وفريقه السياسي بالاعتداء على رئاسة الحكومة وما تمثل، من جراء لقاء باسيل مع وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم في نيويورك... أما رئيس المجلس النيابي نبيه بري، فقد اتهم المجلس الدستوري بالاعتداء على صلاحيات المجلس النيابي الذي يمتلك حق التشريع في الموضوع الضريبي وفي غيره من الموضوعات، وقد قيد الرئيس بري هذا الاتهام ضد مجهول. في هذه الأثناء تضامن وزير الإعلام ملحم الرياشي ممثلاً حزب القوات اللبنانية مع الوزير نهاد المشنوق وتيار المستقبل في الاعتراض على إجراء اتصالات سياسية مع الحكومة السورية، وذلك في موازاة تضامن النائب نواف الموسوي ممثلاً «حزب الله» مع الرئيس بري دفاعاً عن المجلس النيابي وحقه في التشريع.

إذا انكشف الميدان السياسي اللبناني عن اعتداءات بالجملة ضد الرئاستين الثانية والثالثة من قبل جهات سياسية ينبغي تحديد هويتها في القريب العاجل من غير تحديد لاتجاهات هذين الاعتداءين، هل هما متقابلان أم متوازيان؟ أو بالأحرى هل هذان الاعتداءان قد ولد أحدهما الآخر؟ وإذا أردنا أن نتوقف عند الترجمة السياسية للعدوان الذي تحدث عنه الوزير المشنوق، فإننا أمام حالة تهدد التفاهم الذي قام منذ أكثر من سنة بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر حول إنهاء الشغور الرئاسي وحول تأجيل الكثير من نقاط الخلاف السياسي أو تجميدها، وفي مقدمة هذه النقاط العلاقة مع سوريا موطن الخلاف الحالي الذي أثاره لقاء المعلم – باسيل في الأمم المتحدة. فهل بتنا في لحظة سياسية أصبح فيها التفاهم بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر مهدداً؟

بالطبع لا، ولكن تسجيل المواقف الحاصل بين المشنوق وباسيل يهدف الى حماية الممتلكات وارسال اشارات سلبية الى شركاء التفاهم بضرورة الحفاظ على قواعده. وهذا ما يتأكد من خلال رصد حركة الرئيس سعد الحريري التي لم تتأثر بلقاء المعلم – باسيل، والتي بقيت حركة فاعلة وناشطة في معالجة القضايا الحكومية وفي مقدمها معالجة تداعيات قرار المجلس الدستوري القاضي بإبطال الضرائب التي فرضها المجلس النيابي على شرف سلسلة الرتب والرواتب.

وفي الانتقال الى الاعتداء الآخر الذي أثاره الرئيس نبيه بري وسجله ضد مجهول يقف خلف المجلس الدستوري، فإنه في عمقه استمرار للكيمياء المفقودة بين الرئيسين نبيه بري وميشال عون، أو للمصالح المتضاربة بين الرجلين، رغم وصف الرئيس بري لعلاقته بالرئيس عون بالممتازة. وفي رواية أخرى يبالغ البعض فيقول ان اقتراح الرئيس بري بتقديم موعد الانتخابات النيابية الى الخريف الحالي، وحديثه عن الاعتداء على المجلس النيابي هو هجوم مقنع على تحالف ضمني في الانتخابات النيابية القادمة لم يُعلَن بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر وآخرين.

واستناداً الى ما تقدم، إن أي توتر سياسي حالي يمثل استمراراً للخلافات والتباينات والتوجسات السياسية التي ولدت منذ ما قبل الانتخابات الرئاسية التي قادت العماد عون الى قصر بعبدا، ولا مجال للتحرر من وطأتها في المرحلة المقبلة، لا بل ان الانتخابات النيابية المفترض اجراؤها في الربيع المقبل ينبغي أن تزيدها كمّاً ونوعاً.■

الجماعة الإسلامية تزور الرئيس تمام سلام

زار وفد من الجماعة الإسلامية برئاسة النائب السابق الدكتور زهير العبيدي، وعضوية عضو المكتب السياسي وائل نجم، وعضو اللجنة السياسية في بيروت الحاج شفيق الكوسا، رئيس الحكومة السابق تمام سلام في منزله بالمصيطبة، وبحث معه الأوضاع اللبنانية العامة، وأثنى الوفد على موقف الرئيس سلام في مقاربة ملف العسكريين الأسرى والشهداء أثناء الأحداث التي عصفت ببلدة عرسال في عام ٢٠١٤، وأكد أن أي تحقيق في تلك الأحداث يجب أن يكون شاملاً وشفافاً ويحقق العدالة ويكشف الحقيقة أمام كل اللبنانيين. كما بحث الوفد مع دولته ضرورة اعتماد يوم الجمعة يوم عطلة رسمية انطلاقاً من مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين اللبنانيين، استجابة للموقف التاريخي لدار الفتوى والمجلس الاسلامي الشرعي الأعلى، وأكد الوفد ضرورة إعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم في سلسلة الرتب والرواتب بعيداً عن فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

لبنان والعهد الجديد نجاحات أم سقطات ماذا عن القادمات؟

يكاد العام الأول من حكم الرئيس ميشال عون ينتهي، وكأن هذا العهد ما زال في بداياته، وفي أيامه الأولى، فعلى الرغم من أن رئيس الحكومة (سعد الحريري) كان صاحب المبادرة التي أتاحت لرئيس الجمهورية الوصول إلى قصر بعبدا، وأنه بادر الى الموافقة على انتخاب سليمان فرنجية ثم ميشال عون، على الرغم من أنهما كانا يشكلان خصمين سياسيين للحريري وتياره السياسي (١٤ آذار)، فإن الرئيس عون، الذي بات يفاخر بأنه «الرئيس القوي» كان وما زال يحرص على أنه يتمتع بأغلبية نيابية واضحة، وكذلك أغلبية في مجلس الوزراء، رغم أن الأغلبية النيابية بعد المشاورات الملزمة هي التي أتت بالحريري رئيساً لمجلس الوزراء، فكان أن احتفظ عون بكتلة وزارية تمثل حزبه (التغيير والاصلاح)، وكتلة اضافية محسوبة على رئيس الجمهورية، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الأقرباء والأنسباء يغصّ بهم القصر الجمهوري كمستشارين لرئيس الجمهورية.

واليوم، بعد مرور عام كامل على بداية العهد وانتخاب الرئيس، كيف هو العهد الجديد، وكيف هي حكومة العهد الأولى، بعد الفراغ الرئاسي الذي استمر قرابة ثلاثين شهراً؟!

كان العنوان الكبير الذي يحرص اللبنانيون على الاتفاق عليه هو «الاستراتيجية الدفاعية» التي عقد الرئيس السابق (ميشال سليمان) سلسلة من الجلسات في القصر الجمهوري لاعتماد صيغتها النهائية، فلبنان ما زال في حالة حرب مع الكيان الصهيوني، الذي يحتل مناطق لبنانية واسعة، وقد سبق له أن مارس عدوانات كبيرة على لبنان، أبرزها عدوان ١٩٨٢، مما دفع بعدد من القوى اللبنانية الى تشكيل مجموعات قتالية لمواجهة العدوّ الإسرائيلي، بعد أن كان ذلك حكراً على الفصائل الفلسطينية. ونتيجة وقوع لبنان تحت الوصاية السورية، ودعم جمهورية إيران لمقاومة حزب الله، فقد شكلت «المقاومة الإسلامية» التي أعلنها الحزب، أبرز المجموعات القتالية في الجنوب أولاً، ثم في بقية المناطق اللبنانية. لذلك بات من الضروري الوصول إلى اتفاق حول «الاستراتيجية الدفاعية» لتنظيم هذه المقاومة وضبط تحركها على الساحة اللبنانية، وهذا ما جرى الاتفاق عليه في قصر بعبدا في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٨، لكن المعنيين بهذه الاستراتيجية سرعان ما تراجعوا عنها، وعادت الأمور الى الفلتان الأمني والعسكري، بل إلى ما هو أبعد عند مشاركة قوات حزب الله بالقتال الدائر في الأراضي السورية. ولا يكاد أحد يقارب الحديث عن الاستراتيجية الدفاعية أو تشكيل أحزاب لبنانية، مجموعات عسكرية، سواء داخل الأراضي اللبنانية أو خارجها في سوريا والعراق وربما اليمن.

الانجاز الكبير الذي يفاخر به العهد هو الوصول إلى تفاهم حول قانون جديد للانتخابات النيابية، يعتمد النسبية والصوت التفضيلي وغير ذلك من التفاصيل. لكن أين هي الانتخابات، وأين نحن منها، وأين هي البطاقة الممغنطة أو البيومترية؟! هناك من يقول انها مستحيلة الانجاز خلال الشهور القليلة القادمة، ومن يطالب بالعودة عنها الى البطاقة الشخصية أو جواز السفر. وقد بادر الرئيس نبيه بري الى الإعلان عن مشروع معجل مكرر يقضي بتقصير ولاية المجلس النيابي الى نهاية العام الحالي، وبالتالي إلغاء ما جرت اضافته على قانون الانتخابات.

أما رئيس الجمهورية ووزير خارجيته جبران باسيل فهما يتحركان بين الولايات المتحدة الأميركية والجمعية العامة للأمم المتحدة، الى باريس ليفتتح فيها شوارع ويسترجع فيها مراتع صباه حين لجأ إليها عام ١٩٩٠.

لكن، حين لم يجد العهد الجديد قضية يعمل على الترويج لها، سواء في الداخل أو الخارج، لجأ الى اقتناص كلمات قالها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحدث فيها عن الحرب الدائرة في سوريا وعن قضية النازحين السوريين الى الأقطار المجاورة وكل أنحاء العالم. اقترح ترامب «اعادة توطين المهاجرين الفارين من الأزمات في أنحاء العالم.. في أقرب ما يكون من أوطانهم.. لأن استخدام تكلفة اعادة توطين لاجئ واحد في الولايات المتحدة تكفي لمساعدة عشرة لاجئين في أراضيهم»، فتحولت القضية الى مشروع أمريكي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في الأراضي اللبنانية.. وأن لبنان الذي استقبل مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين (٥٠٠ ألف) ثم مليوناً وعدة مئات آلاف السوريين، لن يستطيع تحمل هذا العبء. وهذا صحيح، لكن من الذي اقترح توطين النازحين السوريين في لبنان، وهل هناك فلسطيني واحد يطالب بأن يجري توطينه في مخيم فلسطيني لا تتوفر له فيه أي من أسباب الحياة الحرة الكريمة.. بينما وطنه الأصلي في فلسطين لا يبعد عنه سوى عدة كيلومترات.

ليست هذه هي السقطة الأولى للعهد الجديد، فوزير الخارجية جبران باسيل يصول ويجول، ويخطب ويتحدث باسم العهد وسيّد العهد، دون أن يستأذن رئيس وزرائه، سواء في قانون الانتخابات ومشاركة المغتربين فيها، أو بالنسبة للموقف من النظام السوري الذي فقد شرعيته بعد سقوط مئات الألوف من الشهداء، ونزوح ما يزيد على عشرة ملايين سوري، سواء داخل الأراضي السورية أو خارجها، في تركيا ولبنان والأردن وبقية أقطار العالم.. مما حمل الرئيس الأمريكي على المطالبة بتوطين النازحين السوريين في المناطق الآمنة من سوريا، أو في الأقطار المجاورة للقطر السوري المنكوب.

يضاف الى كل ذلك استئثار القصر الجمهوري بالقرار، مع أن الدستور اللبناني، لا سيما بعد الاصلاحات التي أضافتها إليه الطائف، أناط المسؤوليات بمجلس الوزراء مجتمعاً، وليس بأي وزير أو برئيس الجمهورية. لكن ما يجري هو عكس ذلك، فقد بات القصر الجمهوري هو المقر الرسمي لاجتماعات مجلس الوزراء، بينما الدستور اللبناني ينص على أن اجتماعات مجلس الوزراء تنعقد في القصر الحكومي برئاسة رئيس الحكومة، وإذا حضر رئيس الجمهورية فهو يتولى رئاسة الجلسة. أما اليوم فقد باتت اجتماعات الحكومة في مقر رئاستها مجرد اجتماعات لـ«اللجان الوزارية» ريثما يعود رئيس الجمهورية من سفره، لينعقد مجلس الوزراء برئاسته، وفي قصر بعبدا دون سواه.■

تفجير الخلافات السياسيّة.. هل هو مرتبط بالانتخابات النيابيّة؟

«ما في شي بالبلد ماشي» هذا باختصار ما يمكن قوله في الوضع العام اللبناني. ففيما كانت تداعيات لقاء الوزير جبران باسيل مع وزير خارجية النظام السوري آخذة بالتفاعل على المستوى السياسي والشعبي، لأنها جاءت خارج سياق التسوية السياسية التي اتفق عليها بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري، ومخالفة للبيان الوزاري الذي نص على النأي بالنفس عن الشأن السوري، جاء قرار المجلس الدستوري بإبطال قانون الضرائب الذي أقره المجلس النيابي لتمويل سلسلة الرتب والرواتب، وهو كان بمثابة الصاعقة التي ضربت رأس الحكومة التي كانت تعوّل على قرار للمجلس الدستوري لا يبطل قانون الضرائب، بل يطلب تعديلات جزئية على القانون، وهو ما لا يمنع الحكومة من السير في تطبيق سلسلة الرتب والرواتب بعيداً عن الاعتراضات النيابية والشعبية على قراراتها الحكومية.

وقد أدى هذان الأمران، لقاء باسيل – المعلم وإبطال قانون الضرائب، الى اهتزاز الوضع الحكومي أولاً، والتسوية السياسية القائمة بين الرئيسين عون والحريري ثانياً، وعودة السجالات حول العلاقة مع النظام السوري ثالثاً، وقبل ذلك كله انكشاف البلد على خلافات سياسية واجتماعية يمكن ان تهدد الأمن والاستقرار القائم في لبنان إذا استمرت حالة التشرذم والصراع بين الرؤساء في التفاعل على خلفية الملفات السياسية والاقتصادية، وخصوصاً في ظل التجاذب القائم حول تطبيق قانون الانتخابات النيابية.

باسيل مع وليد المعلم

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لمصلحة من تفجير الخلافات السياسية داخل الحكومة، وهل ذلك مرتبط بالانتخابات النيابية، وبالوضع الحالي في سوريا؟

البداية من اللقاء المفاجأة بين الوزير جبران باسيل ووزير خارجية النظام السوري وليد المعلم على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك والذي جاء بطلب من وزير الخارجية جبران باسيل.

فقد شكل هذا اللقاء صدمة على المستوى السياسي وأحدث اهتزازاً للوضع الحكومي في وقت يحتاج فيه لبنان الى مزيد من الاستقرار، وخصوصاً على الصعيد الحكومي في ظل الخلاف القائم حول تطبيق قانون الانتخابات النيابية.

فقد جاء لقاء باسيل مع وزير خارجية النظام السوري من خارج السياق السياسي للتسوية السياسية القائمة في البلد، وفي مخالفة واضحة للبيان الوزاري الذي ينص على النأي بلبنان عن الأزمة في سوريا.

وقد كشفت نتائج لقاء المعلم – باسيل أن لها أهدافاً داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي أراد الوزير باسيل توجيه رسالة شعبوية الى الساحة المسيحية بأنه يحمل هم حماية الوجود المسيحي في لبنان والمنطقة عبر دعوته الى عودة النازحين السوريين الى بلادهم، وقال رداً على الاعتراضات على لقائه مع وزير خارجية النظام السوري ان «أي لقاء فردي أو ثنائي أو جماعي نقوم به يكون لمصلحة لبنان، وإن من يعتدي على مصلحة لبنان هو من يرفض إخراج النازحين منه».

ويكشف هذا الموقف للوزير باسيل انه مستعد للتصرف خارج السياق الحكومي، وخارج التوافق السياسي في سبيل تأمين مصلحة سياسية وطائفية، ولو أدى ذلك الى اهتزاز الوضع الحكومي، وإلى انفراط عقد التسوية السياسية على اعتبار ان مواقفه ولقاءاته انما هي لـ«مصلحة لبنان».

هذا الموقف للوزير باسيل كان محل اعتراض من وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي أشار الى أن «التسوية السياسية التي أقدمنا عليها كان هدفها حفظ البلد واستقراره الأمني والسياسي والاقتصادي» وأضاف مؤكداً: «إننا لم نوقع تنازلاً على أي من ثوابت الدستور والطائف»، مشدداً على «أن هذا الأمر لن نقبل به في أي ظرف من الظروف ولن يمر بسهولة وهذا خط أحمر لا يمكن تجاوزه».

لكن هل كانت خطوة لقاء باسيل – المعلم بعيدة عن الرئيس ميشال عون؟

يكشف موقف العماد عون خلال زيارته لباريس ولقائه الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون ان موقفه ليس بعيداً عن موقف الوزير باسيل، فقد قال بعد كلمة الرئيس الفرنسي ماكرون الذي دعا الى «الحفاظ على سياسة النأي بالنفس إزاء النزاعات» وقال: «اننا في حاجة الى حل سياسي (في سوريا) لكي نتمكن من حل مسألة النازحين».

قال الرئيس عون ان «مؤشرات الحل السلمي في سوريا بدأت تلوح في الأفق» وطالب بتنظيم عودة النازحين السوريين الى بلادهم «حالاً، خصوصاً ان معظم المناطق في بلادهم أصبحت آمنة».

وهذا الموقف للرئيس عون المتبني موقف الوزير باسيل يزيد الأمور تعقيداً على المستوى الحكومي، ويضع الرئيس سعد الحريري في موقف حرج، وخصوصاً في ما يتعلق بالتسوية السياسية مع العماد عون، وأيضاً في الوضع الحكومي، إذ يبدو أن الغالبية الحكومية باستثناء تيار المستقبل والقوات اللبنانية هي مع تطبيع العلاقات مع النظام السوري، وهذا التطبيع يبدو انه يتخذ مسارات وعناوين مختلفة مثل الوضع الاقتصادي الذي تولاه الوزيران غازي زعيتر وحسين الحاج حسن، ومسار شعبوي طائفي يتعلق بحماية الوجود المسيحي في لبنان من «خطر النازحين السوريين»، وهذا يحمله التيار الوطني الحر برئاسة الوزير جبران باسيل، وذلك كله مرتبط بالانتخابات النيابية القادمة التي يبدو ان الهدف منها هو إحداث انقلاب سياسي على صعيد الوضع العام في لبنان، بما يجعل لبنان جزءاً من «محور الممانعة» الذي يضم سوريا وإيران، وإلا فما معنى الإيغال في محاولات التهميش السياسي للرئيس سعد الحريري ولموقع رئاسة الحكومة؟

باختصار، البلد مأزوم بفعل التجاذب السياسي الذي يربك الحكومة أولاً، وبسبب سياسة فرض الأمر الواقع التي يمارسها «حزب الله» والتيار الوطني الحر ثانياً. فهل يقف الرئيس الحريري في وجه هذه التحديات، أم يرضخ للأمر الواقع تحت شعار «حماية الأمن والاستقرار» في البلد؟■

بسام غنوم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

فشل تمويل السلسلة يحشر العهد والحكومة ويكشف حجم الفساد

بقلم: وائل نجم

الأسبوع الجاري افتتح على سلسلة إضرابات تواصلت على مدى الأيام الماضية وشاركت فيها «هيئة التنسيق النقابية»، والاتحاد العمالي العام، ونقابة المعلمين، ورابطة الاساتذة في التعليم الثانوي، وغيرهم الكثير في القطاع العام للمطالبة بصرف الرواتب وفقاً للقانون الجديد المعروف بقانون السلسلة، والذي أقرّه المجلس النيابي مع قانون آخر سُمّي قانون الضرائب، وهو الذي أقرّ لتمويل سلسلة الرتب والرواتب، وطعن به عشرة نواب أمام المجلس الدستوري، وقبل المجلس الطعن، وقرر إبطال القانون بشكل كامل.

إبطال المجلس الدستوري لقانون الضرائب وضع الحكومة أمام أزمة لم تكن تتوقعها. فتمويل صرف الرواتب للموظفين كان من المفترض أن يأتي وفقاً لرؤية الحكومة من خلال قانون الضرائب، أمّا وقد أبطل المجلس الدستوري القانون، فمعنى ذلك أن الحكومة لم تعد تستطيع تمويل السلسلة منه، وهو ما وضعها أمام تحدي تأمين التمويل لصرف الرواتب وفق القانون الجديد.

هذا الواقع الذي نشأ بعد إبطال قانون الضرائب، وعجز الحكومة عن تأمين الأموال اللازمة لصرفها للموظفين، جعل الهيئات النقابية والموظفين في القطاع العام يخشون تعليق العمل بقانون السلسلة، أو ربما إلغاء القانون بعد تعذّر تأمين التمويل، وهنا بادرت هذه الهيئات والنقابات إلى التحرك الفوري والاضراب والاعتصام للضغط على الحكومة من أجل دفعها إلى صرف الرواتب وفق قانون السلسلة، ولمنعها من تعليق العمل بالقانون أو للتراجع عنه، وبالتالي حرمان الموظفين حقوقهم.

وزير المالية علي حسن خليل أكد في معظم تصريحاته التي أدلى بها أن السلسلة حق، ولكنه في المقابل كان يقول إنه لا يستطيع أن يصرف هذا الحق من الأموال الموجودة في الحكومة إلا إذا وافق مجلس الوزراء على ذلك.

ورئيس الحكومة سعد الحريري أيضاً قال في معظم تصريحاته أن السلسلة حق، ولكن لا يمكن صرف أي حقوق ما لم يتوافر التمويل اللازم لها، لأن من شأن ذلك التأثير في المالية العامة للدولة. وفي كلا الحالين ذلك يعني أن هذا الحق قد يكون معلقاً في أحسن الأحوال.

والحقيقة أن هذا الواقع حشر العهد والحكومة في زاوية ضيقة، وكشف أن مقاربة هذا الموضوع ليست بالقدر الكافي، ولا بالمسؤولية التي تضع الحلول الفعلية. لقد كشف هذا الواقع الجديد بعد إبطال قانون الضرائب أن العهد والحكومة لم يقاربا هذا الملف بمنطق علمي ومسؤول، أو من موقع رجال الدولة، بل من موقع المحسوبيات والسمسرات والصفقات التي سرعان ما انهارت عند أول محطة.

والحقيقة أن المسألة تعود في جزء منها إلى الخروج عن مبدأ الصلاحيات التي أنيطت بكل مؤسسة من مؤسسات الدولة. وقد لاحظ الجميع كيف أن بعض المؤسسات أرادت أن تحل محل مؤسسات أخرى، أو أن تهيمن عليها من خلال فرض رؤى ونظريات خاصة، وهو ما أوصل إلى هذا المعطى اليوم.

لقد فشلت الحكومة في اجتماعين، في ايجاد حل لهذا الواقع الجديد، وانتظرت عقد جلسة في قصر بعبدا لإيجاد المخارج، وحسناً فعلت بانتظار تلك الجلسة حتى لو كان البلد يعيش حالة الشلل، فكما كان الجميع شركاء في الوصول إلى المأزق من خلال تبنّي بعض السياسات المالية والاقتصادية، فيجب أن يكون شريكاً في أيجاد الحل. والحل في الاصل يكون في ترك المؤسسات تعمل عملها، دون تجاوز صلاحياتها.

لقد كشفت هذه الازمة حجم الفساد المستشري في الدولة. فأحد القضاة في المجلس الدستوري يرد على أحد الصحفيين عندما سئل عن تمويل السلسلة بعد إبطال قانون الضرائب قائلاً: «الدولة معا مصاري كتيييير». أين تلك المصاري عند الدولة وعند الطبقة السياسية؟ أين وضع حد للهدر المالي على السفرات الخارجية التي يشارك فيها القريب والصديق والذي له لزوم والذي ليس له لزوم. أين وضع حد للفساد في مؤسسات الدولة والمرفأ والمطار والكثير من المرافق تعمل وفق مزاجية واستنسابية الذين يشرفون عليها؟! أين وضع حد للتهرب الجمركي من خلال استيراد البضائع عبر سورية ومن ثم توريدها إلى لبنان عبر المعابر غير الشرعية ودون ضرائب أو رسوم جمركية؟! كمّ هائل من الاسئلة التي تطرح عن الفساد والمحسوبية والاستنسابية والرشوة والهدر وغيرها من الأمور، وبعد كل ذلك يسألونك من أين تُموَّل السلسلة؟

حكومة وعهد استعادة الثقة بالدولة لا يبدو أنهما يعملان لاستعادة ثقة المواطن بدولته، بل يجري العمل من منطلق المصالح الخاصة، والاستنسابية، والفعل وردّ الفعل، وهذا لا يبنى بلداً ولا يستعيد ثقة.■

لوراثة «قوى ١٤ آذار»:

«سعيد» و«السيّد» يطلقان حركة المبادرة الوطنيّة

في اطار سلسلة المبادرات السياسية والشعبية التي يرعاها النائب السابق الدكتور فارس سعيد (كبديل واقعي من الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار)، أعلن الأسبوع الماضي في بيروت اطلاق مبادرة جديدة باسم «حركة المبادرة الوطنية، وذلك «للدفاع عن الدستور وحماية الجمهورية اللبنانية ومواجهة تشكل لبنان من قبل فريق واحد، ولمنع تكريس وضع يد حزب الله على لبنان»، حسبما أوردت جريدة النهار في تقرير عن الحركة، وحسب بيان صادر عن مكتب سعيد.

وأفادت مصادر إعلامية في بيروت بأنّ «من أبرز الشخصيات المشاركة في إطلاق الحركة الجديدة: النائب السابق الدكتور فارس سعيد، المفكر الدكتور رضوان السيد، الأستاذ حسن فحص، الشيخ عباس الجوهري، عضو المجلس الدستوري الدكتور انطوان مسرَّة، رئيس تحرير جريدة اللواء صلاح سلام، الدكتور نسيم ضاهر، وشخصيات إعلامية وثقافية وسياسية متعددة». وقد عقدت في المقر السابق للأمانة العامة لقوى «١٤ آذار» عدة اجتماعات من أجل التحضير لإطلاق الحركة ووضع وثيقة سياسية جديدة لها، وجرى الإعلان عن المبادرة من خلال بيان صحافي صادر عن مكتب الدكتور فارس سعيد، كما نشرت بعض وسائل الإعلام اللبنانية تقارير ومعلومات مفصلة حول أهداف الحركة ودورها، وذلك تمهيداً للإعلان الكامل لتأسيسها وإطلاق وثيقتها السياسية.

فهل ترث «حركة المبادرة الوطنية» قوى «١٤ آذار»؟ وأي دور ستلعبه في المرحلة المقبلة؟

وهل تنجح في مهماتها لحماية الجمهورية ومنع «تكرس وضع يد حزب الله على لبنان» والدفاع عن الدستور؟

وراثة «قوى ١٤ آذار»

بداية هل تستطيع «حركة المبادرة الوطنية» وراثة قوى ١٤ آذار؟ وأي دور ستلعبه في المرحلة المقبلة؟

للإجابة عن هذين السؤالين، لا بدّ من الإشارة بداية الى أن «قوى ١٤ آذار» كانت تضم قوى سياسية وحزبية فاعلة (تيار المستقبل، القوات اللبنانية، حزب الكتائب، التيار الوطني الحر، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة التجدد الديمقراطي، حركة اليسار الديمقراطي، الكتلة الوطنية)، إضافة إلى شخصيات مستقبل، متنوعة.

وفي وقت لاحق انشق التيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي عن قوى ١٤ آذار، ولحقهما أيضاً حزب الكتائب وقوى وشخصيات متنوعة. وقد جرت محاولات عديدة لإنعاش «قوى ١٤ آذار» وإقامة مؤسسات موسعة لتفعيل دورها (كالمجلس الوطني الموسع)، لكن كل المحاولات باءت بالفشل، الى ان أُعلنت نهاية هذه التجربة ووقف اجتماعات الأمانة العامة لقوى ١٤ آذار، بعد ترشيح الرئيس سعد الحريري للنائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية وتبني الدكتور سمير جعجع دعم العماد ميشال عون للرئاسة، ومن ثم انتخاب عون رئيساً وعودة سعد الحريري لتولي رئاسة الحكومة وتشكيل الحكومة الجديدة.

وقد عمد النائب السابق فارس سعيد إلى الاستمرار بالنشاط السياسي وفق مبادرات متنوعة، ومنها «لقاء سيدة الجبل»، لكن هذا اللقاء كان له طابع مسيحي ويضم شخصيات أساسية من مناطق جبل لبنان، الى أن أُعلن تأسيس «حركة المبادرة الوطنية»، وهي تضم شخصيات مستقلة ليس لها انتماء حزبي محدد، مع الاشارة الى انه للمرة الأولى يتصدى الدكتور رضوان السيد (وهو مستشار سابق للرئيسين رفيق الحريري وسعد الحريري، ومن أقرب المقربين من الرئيس فؤاد السنيورة، وهو عضو المجلس الشرعي الإسلامي، وينشط على صعيد العلاقات الإسلامية – الإسلامية والإسلامية المسيحية في أكثر من بلد عربي).

ولا يمكن الحكم المسبق على الدور الذي ستقوم به «حركة المبادرة الوطنية» ومدى قدرتها على وراثة دور «قوى ١٤ آذار» ومنافستها لقوى سياسية وحزبية فاعلة (تيار المستقبل، القوات اللبنانية، حزب الكتائب...)، لكن إذا بقيت هذه المبادرة في إطار الشخصيات السياسية والفكرية المستقلة، فقد يقتصر دورها على اصدار المواقف والبيانات وإقامة بعض النشاطات النخبوية، إلا إذا تصدت للعمل السياسي والنيابي وعمدت إلى ترشيح بعض أعضائها للانتخابات النيابية المقبلة، أو تحالفات مع قوى سياسية وحزبية فاعلة.

ويؤكد النائب السابق الدكتور فارس سعيد والدكتور رضوان السيد في حديث خاص (لموقع الكلمة أون لاين) ان هذه الحركة سياسية، وهي ستملأ الفراغ السياسي القائم اليوم بسبب استسلام القوى السياسية لشروط فريق محدد (حزب الله أو التيار الوطني الحر)، وهي ستمنع إلحاق لبنان بالمحور الإيراني. وسيكون للحركة أطر تنظيمية تفصيلية في كل المناطق اللبنانية.

النجاح في المهمات المحددة

لكن هل تنجح «حركة المبادرة الوطنية» في تحقيق الأهداف التي وضعتها؟ وما هي عناصر القوة والضعف في عملها في المرحلة المقبلة؟

المواقف التي أطلقها النائب السابق فارس سعيد والدكتور رضوان السيد حول دور «حركة المبادرة الوطنية» والأهداف التي تسعى إليها، يبدو ان هذه الحركة ستكون أمام مهمة صعبة في المرحلة المقبلة في ظل المتغيرات الحاصلة إقليمياً ودولياً وداخلياً، ولأن رهان الحركة سيعتمد بشكل أو بآخر على القوى المناهضة للمحور السوري – الإيراني – الروسي، مثل السعودية وأميركا ودول أخرى عربية أو دولية، كما أن القوى اللبنانية المحلية التي كانت تنشط ضمن «قوى ١٤ آذار»، ولاسيما «تيار المستقبل» و«القوات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» هي منخرطة اليوم في إطار حكومة الرئيس سعد الحريري الى جانب حزب الله والتيار الوطني الحر والحزب القومي السوري الاجتماعي وتيار المردة.

يضاف إلى ذلك وجود العماد ميشال عون (حليف حزب الله والمواقع عن دوره المقاوم) على رأس السلطة اللبنانية.

وستحاول هذه الحركة الاستفادة من بعض التباين الحاصل في حكومة الرئيس سعد الحريري حول العلاقة مع النظام السوري، إضافة إلى بعض الانتقادات التي توجه إلى رئيس الجمهورية والحكومة.

وهناك بعض القوى والأطراف التي قد تلتقي مع حركة المبادرة الوطنية، «كلقاء الجمهورية» الذي يرعاه الرئيس السابق ميشال سليمان وحزب الكتائب وحركة التجدد الديمقراطي وحركة اليسار الديمقراطي والوزير السابق أشرف ريفي وشخصيات سياسية متنوعة، لكن مشكلة هذه الأطراف انها ليست فاعلة على الصعيدين الحكومي والنيابي، إلا إذا حملت الانتخابات النيابية المقبلة نتائج جديدة تصبّ في مصلحة أعضاء هذه المبادرة.

وفي الخلاصة سنكون في الأيام المقبلة أمام حراك سياسي – شعبي جديد، وسيحمل هذا الحراك وجوهاً جديدة لم تكن تنشط سابقاً في العمل السياسي التفصيلي، بل كانت تهتم بالعمل الفكري أو النخبوي.

ولا يمكن الحكم على هذه التجربة قبل انطلاقتها الكاملة ومعرفة مدى تجاوب اللبنانيين معها.

والجواب على دورها وموقعها ستحمله الأيام المقبلة.■

قاسم قصير

الجماعة الإسلامية ترحب بقرار المجلس الدستوري وترفض التطبيع مع النظام السوري والحملة العنصرية على اللاجئين

أصدر المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان بياناً جاء فيه:

شهدت بعض الملفات الداخلية تطوراً بارزاً خلال الأيام الماضية، تمثّل أبرزها في إبطال المجلس الدستوري قانون الضرائب، وإصرار بعض الوزراء على فرض وجهة نظرهم في التعاطي السياسي مع النظام السوري بعيداً عن التوافق الحكومي، وإزاء ذلك يهمّنا في المكتب السياسي للجماعة الاسلامية في لبنان أن نؤكّد الآتي:

– نرحّب بقرار المجلس الدستوري إبطال قانون الضرائب، ونعتبر ذلك انتصاراً لعمل المؤسسات الذي طالما شدّدنا عليه، وهو ما يعزز ثقة المواطن بالدولة، كما نؤكد ضرورة أن تأخذ المؤسسات دورها في ممارسة صلاحياتها الدستورية، ونجدّد رفضنا فرض أية ضرائب جديدة أو إضافية تطاول ذوي الدخل المحدود، مع تأكيدنا إعطاء الموظفين حقهم من خلال تفعيل العمل بقانون السلسلة.

– نرفض رفضاً باتاً محاولة بعض الوزراء التفرّد في التعاطي السياسي مع النظام السوري، ونعتبر ذلك خروجاً عن سياسة النأي بالنفس، التي أقرّها خطاب القسم والبيان الحكومي، وطعناً بالحكومة ومنطق الشراكة التي قام عليها البلد، ويستدعي مساءلة ومحاسبة هؤلاء الوزراء.

– إنّ المسؤول عن تهجير اللاجئين السوريين إلى لبنان هو النظام السوري وشركاؤه، وبالتالي فإنّنا بقدر ما نرفض توطين أي لاجئ أو نازح في لبنان، نرفض أن يتعرض اللاجئون السوريون أو الفلسطينيون لحملة عنصرية على خلفية طائفية، كما نرفض إجبارهم على العودة إلى مناطق غير آمنة تتم تصفيتهم فيها، مؤكدين في الوقت ذاته مسؤولية المجتمع الدولي في إيجاد حلّ سياسي يضمن سلامة عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم، ويلبي طموحات وتطلعات الشعب السوري.

المكتب السياسي

«عباس» والمصالحة المحتملة.. استحقاقات ثقيلة!

بقلم: ماجد أبو دياك

أخيراً قبلت حماس بتفكيك اللجنة الإدارية لقطاع غزة، التي كانت تحاول سدّ ثغرة أحدثها تخلّف حكومة رام الله عن القيام بواجباتها تجاه القطاع المحاصر.

من الواضح أن حماس لم تعد راغبة في تحمل مسؤوليات إدارة قطاع غزة الثقيلة، في ظل الحصار المطبق الذي حرم الغزيّين الكهرباء وأغلق أبواب تحقيق مصالحهم وسدّ احتياجاتهم المحلية من طب ودواء ومواد أساسيةَ استهلاكية، وغيرها مما لا تستقيم الحياة إلا بها.

ولم تَبدُ السلطة الفلسطينية جادة في تسلم القطاع للاستمرار في لوم حماس بتعطيل المصالحة، ومحاصرتها حتى تقبل بالبرنامج السياسي الذي تتبعه السلطة في العلاقة مع العدوّ الإسرائيلي.

وتسلُّم السلطة لغزة اليوم يضعها أمام استحقاقات إدارة شعب ترتفع فيه نسبة البطالة لتتجاوز ٥٠٪، مع المجازفة بتضييق «إسرائيل» على محمود عباس وسعيها لأن تستبدل به غريمه عضو اللجنة المركزية المُقال من حركة فتح محمد دحلان.

استحقاق الانتخابات

أثار موضوع الانتخابات –الذي ورد في مطالب حماس بعد حل اللجنة الإدارية بغزة– جدلاً كبيراً في الساحة الفلسطينية، من ناحية موعدها ونزاهتها وطريقة إجرائها. وكثيراً ما دعا عباس إلى إجرائها معتقداً أنها ستُخرج حماس من المعادلة الفلسطينية في ضوء ضعفها واستمرار اعتقال كوادرها بالضفة الغربية.

ولكن هذا التعويل قد تكون له نتائج عكسية على السلطة إذا فازت حماس في الضفة، كما تشير إليه استطلاعات الرأي ونتائج الانتخابات البلدية والنقابية.

ولا يبدو عباس بأحسن أحواله في ضوء عدم تمكنه من تحقيق أي نتيجة بعملية التسوية، بسبب تعنت حكومة اليمين الإسرائيلي ووجود توجه للرباعية العربية (السعودية ومصر والإمارات والأردن) لإخراجه من المعادلة السياسية لمصلحة دحلان. ولهذا، فهناك شك في أن هذه الانتخابات ستعزز مكانته، فيما تتربص به حماس وتتشدد في شروط الانتخابات وطريقة إجرائها بما يحقق لها الاستفادة الكبرى. وكثيراً ما دعا عباس للانتخابات في وقت يواصل فيه اعتقال كوادر حماس وقياداتها وينسق مع الاحتلال لاعتقالهم، الأمر الذي يجعل إجراءها في هذه الظروف عملية صعبة ومغامرة سياسية بالنسبة إلى حماس. يشير هذا إلى احتمال إعادة عباس النظر في الانتخابات، خصوصاً أن مصر والقوى الدولية وقوى عربية أخرى تفرض فيتو على دور فاعل لهذه الحركة في حكم فلسطينيي الداخل، ما دامت ترفض الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الموقعة معها، الأمر الذي سيُدخل الساحة الفلسطينية في دوامة جديدة، ويجعلها عرضة للتدخلات الخارجية.

وتبدو انتخابات المجلس الوطني أكثر صعوبة وتعقيداً من غيرها، فمصر لا تزال تفرض الفيتو على تمثيل وازن لحماس والجهاد في المجلس، وهي التي تحكمت في القرار الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن أنه مرفوض دولياً، وهذا يجعل إنجاز هذه الانتخابات صعباً أو شبه مستحيل. مع أن الانتخابات إن أدت إلى تمثيل ضعيف وشكلي لحركة حماس في المجلس فستكون أمراً لا بأس به لدى السلطة والقوى الدولية، ولكنها ستكون مرفوضة إذا كان تمثيل الحركة فاعلاً أو وازناً، وهذا سيضع المصالحة رهناً بنتائج الانتخابات!

وقد تتعرض الحركة لمحاولات شق وحدتها الداخلية وإثارة الخلافات في صفوفها بين الضفة وغزة، بمحاولة تحريك المصالح للتنظيم بين الضفة وغزة، ووجود مستويات مختلفة من الشدة واللين في مواقف الحركة تجاه السلطة.

قيادة فلسطينية بديلة

وفي أثناء ذلك؛ سيستمر الاحتلال في تشديد قبضته الأمنية ضد كوادر ونشطاء حماس بشكل يؤدي لإضعافها وتسهيل تمرير مخططات التسوية في المنطقة.

وستجري محاولات لعزل الحركة عن محيطها الإقليمي الداعم وضرب علاقاتها مع كل من قطر وتركيا، وذلك إما بالضغط على هاتين الدولتين وإشغالهما بقضايا إقليمية، أو بجعل الحركة تلجأ إلى أطراف أخرى بالترغيب والترهيب لتحقيق مصالحها. ولا شك في أن ما يجري في المنطقة يؤشر إلى رغبة في تطويع قطر وتركيا وتحجيم أدوارهما، لتمهيد الطريق للتسوية التي تشمل تطبيعاً مع العدوّ قبل البدء في إجراءات التسوية على الأرض؛ حسب تصور اليمين الإسرائيلي الحاكم! وتزامناً مع افتتاح برنامج المصالحة ستزداد محاولات نقل قيادة السلطة من عباس إلى شخص آخر مثل محمد دحلان، الذي يبدو مطواعاً أكثر للشروط الإسرائيلية للتسوية، وأكثر قدرة على مواجهة حماس والتصدي لنفوذها في غزة والضفة، وذلك لإنجاح مخطط تصفية القضية وإضعاف قواها الأساسية المقاومة للاحتلال.

ولهذا فإن المصالحة المطلوبة لا تهدف أساساً إلى تحقيق الوحدة الفلسطينية، وإنما جرّ القوى الفاعلة –تحت مبرر الحفاظ على وحدة الساحة– للاندماج في التسوية السياسية التي تريدها إسرائيل وتدعمها أميركا.

وتدرك حماس جيداً هذا المخطط، وستضطر للسير على خط رفيع من التوازنات يتضمن القبول بالمصالحة وفق ضوابط محددة، ويرفض عملية التسوية السياسية بما يحفظ القضية ولا يؤدي إلى نجاح مخطط تصفيتها. وستستعين حماس –في هذه الاستراتيجية– بشعبيتها في الداخل وتحالفاتها الإقليمية، متسلحة بتماسك تنظيمها الداخلي وقوته.

من ناحية ثانية، تستطيع حماس أن تحدّ من نفوذ دحلان وإن كانت قد سمحت له باستعادة دوره في غزة لفك الحصار الذي تفرضه عليها سلطة عباس، كذلك تمتلك الحركة نفوذاً شعبياً لا يستهان به. ومن شأن أي مصالحة أن تلغي الحصار الذي يفرضه الرئيس الفلسطيني على غزة، وأن تضع عباس على محكّ إدارة قطاع غزة المثقل بالمشكلات، وتجعله مسؤولاً عن إنجاح تفاهمات المصالحة، وتضع حداً لاستمرار اتهاماته لحماس بتعطيلها.

إن مستقبل المصالحة يظل مرهوناً برغبة الطرفين وجديتهما واستبعاد المؤثرات الخارجية، بما في ذلك عزل تأثير إسرائيل وتدخلاتها في الوضع الداخلي. وقد راوغ عباس كثيراً في تطبيق بنود المصالحة رغم كثرة الاتفاقات التي وقعت من أجلها وليس آخرها اتفاق ٢٠١١، إلا أنه اليوم يقف أمام استحقاق حقيقي بعد أن نزعت حماس منه ذريعة الانقسام.

غير أن ملفات المصالحة –وعلى الأخص ملف الانتخابات في الداخل والخارج– تُشكّل عقبة مهمة أمام استكمال هذا المسار، لأنه يشكل التحدي الحقيقي لنفوذ الطرفين وشعبيتهما (فتح وحماس). أما التحدي الأمني المتمثل في دور الشرطة وإدراج حماس فيها، وسلاح المقاومة؛ فسيظل من العوائق الكبرى أمام إتمام المصالحة.■

هنية مع عباس

«حماس» تجتمع بفصائل غزة وترحب بحكومة الوفاق

عقدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لقاء موسعاً مع قادة الفصائل الفلسطينية ونواب المجلس التشريعي في غزة لإطلاعهم على التفاهمات التي تم التوصل إليها مؤخراً في القاهرة مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وقرار حماس حلّ اللجنة الإدارية، ورحبت حماس بإعلان حكومة الوفاق زيارة غزة.

وحضر اللقاء المغلق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية ورئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار.

وقال القيادي في الحركة فوزي برهوم لوكالة الأناضول إنه تم إطلاع الحضور على كافة التفاصيل التي جرت في القاهرة بشأن المصالحة الفلسطينية. وأضاف: «تم عرض مواقف حماس الإيجابية والمسؤولة تجاه التقدم بقضية المصالحة إلى أفضل مستوى».

وأردف: «هذا دليل على أن حركة حماس حريصة على الوحدة الوطنية والشراكة والمصالحة بما يلبي طموحات شعبنا الفلسطيني».

وعلى صعيد متصل، رحبت حركة حماس بإعلان حكومة الوفاق الفلسطينية عن عقد اجتماعها الأسبوعي المقبل في قطاع غزة. وقال المتحدث باسم الحركة عبد اللطيف قانوع للأناضول: «نتمنى أن يتم التراجع عن كافة الإجراءات العقابية التي تم اتخاذها بحق قطاع غزة بالتزامن مع وصول الحكومة للقطاع».

وأعلن المتحدث الرسمي باسم حكومة الوفاق الفلسطينية يوسف المحمود يوم الاثنين أن رئيس الحكومة رامي الحمد الله والوزراء سيصلون إلى القطاع الاثنين المقبل للبدء بتسلم مسؤوليات الحكومة.

ومن جهته، كتب الحمد الله على صفحته على موقع فيسبوك: «سأتوجه إلى قطاع غزة الحبيب يوم الاثنين القادم على رأس الحكومة وبرفقة كافة الهيئات والسلطات والأجهزة الأمنية».

وطلب من «جميع الأطراف والكل الفلسطيني التركيز على المصلحة الوطنية لتمكين الحكومة من الاستمرار بالقيام بوظائفها على النحو الذي يخدم المواطن الفلسطيني أولاً».

وأعلنت حركة حماس يوم ١٧ أيلول الجاري حل اللجنة الإدارية التي شكّلتها في قطاع غزة لإدارة المؤسسات الحكومية، وذلك «استجابة للجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام».

ودعت حماس في بيان لها آنذاك، حكومة الوفاق للقدوم إلى القطاع «لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً».■

فتح تدعو حكومة «الحمد الله» للذهاب إلى غزة

دعت اللجنة المركزية لحركة التحرير الفلسطيني (فتح) حكومة الوفاق الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله للذهاب إلى قطاع غزة وممارسة صلاحياتها في كل المجالات. وقالت اللجنة –في بيان صدر عقب اجتماعها في رام الله يوم السبت برئاسة محمود عباس– إنها مستعدة لـ«مزيد من الحوارات بهدف التوصل لرؤية تفصيلية لتنفيذ اتفاق المصالحة واستعادة الوحدة».

وناقشت اللجنة المركزية في اجتماعها تطورات الوضع السياسي والمصالحة، وكلمة عباس الأخيرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأعلن الرئيس الفلسطيني خلال كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء أن حكومة الوفاق ببلاده ستتوجه إلى غزة لممارسة أعمالها.

هنيّة يبحث مع منسق أممي تطورات القضية الفلسطينية وملف المصالحة

بحث رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية يوم الاثنين، مع المنسق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف، تطورات القضية الفلسطينية ومجريات ملف المصالحة.

جاء ذلك خلال لقاء جمع ميلادينوف وهنية في مكتب الأخير بمدينة غزة، بحسب بيان صادر عن مكتب قائد «حماس». واستعرض الطرفان مجريات حوارات المصالحة التي تمت مؤخراً في القاهرة بين حركتي «حماس» و«فتح»، وتطورات القضية الفلسطينية على الصعيد السياسي، إضافة للعلاقة الثنائية بين «حماس» ومصر، والواقع الإنساني في غزة.

وشدد هنيّة، خلال اللقاء، على جدية حركته في خطواتها نحو تحقيق المصالحة، وسعيها لتحويلها إلى واقع ملموس باعتبارها مصلحة وطنية عليا، ومقدمة للبحث في القضايا السياسية الكبرى، وسبيل لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

من جانبه، أشاد ميلادينوف، بحسب بيان مكتب هنيّة، بخطوة حركة «حماس» بحل اللجنة الإدارية في قطاع غزة، مؤكداً حرصه على نجاح هذه الخطوة وضرورة بذل كل جهد ممكن للتقدم إلى الأمام في ملف المصالحة.

وأشار إلى أن مختلف الأطراف الدولية التي قابلها في نيويورك رحبت بموقف وبيان حركة «حماس»، حول حل اللجنة الإدارية، ودعوتها حكومة الوفاق الفلسطينية لاستلام مهامها بالقطاع، واستعدادها لإجراء الانتخابات.■

الشهيد نمر الجمل أطلق عشر رصاصات وقتل ثلاثة جنود إسرائيليّين

أوردت القناة الثانية العبرية تفاصيل جديدة حول عملية «هار أدار» التي نفذها الشهيد نمر الجمل قرب مدينة القدس المحتلة وأدت إلى مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وإصابة رابع. وذكرت القناة أن الشهيد الجمل أطلق عشر طلقات من مسدسه، وأصابت غالبيتها أجساد الجنود.

وقالت القناة إنه على الرغم من أن إطلاق هذا العدد من الرصاص يتطلب تركيزاً وبرهة من الزمن، إلا أن ردّ الجنود جاء متأخراً.

وأضافت أن الشهيد الجمل أطلق رصاصاته بدقة، بحيث أصابت غالبيتها صدور ورؤوس الجنود فقتل ثلاثة وأصيب رابع بجراح خطيرة.

فيما بيّنت تقارير أمنية إسرائيلية أن الشهيد «تدرّب جيداً على إطلاق النار قبيل العملية، وحضر إلى المكان وهو يعرف هدفه جيداً، وبالتالي فقد انتقى أهداف رصاصاته بدقة عالية».

وفي السياق وصل قائد أركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت إلى مكان العملية مساء، واستمع إلى تقارير من ضباط الجيش والشرطة حول تفاصيلها. فيما يجري النظر في تغيير طريقة الفحص خلال إدخال العمال إلى مستوطنات الضفة الغربية ضمن إجراءات تحول دون تكرار العملية مرة أخرى.

وكان ضباط أمن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أعربوا عن خشيتهم من محاولة عمال فلسطينيين تكرار عملية مستوطنة «هار أدار».

ونقلت صحيفة «معاريف» العبرية على موقعها الالكتروني، عن ضباط أمن في عدة مستوطنات قولهم إن عملية اليوم تهدد بقلب النظرية الأمنية في المستوطنات. وذكر الضباط أن العملية «خلقت أجواء من الخوف من قيام عمال آخرين باستغلال تصاريحهم لغايات تنفيذ عمليات مماثلة».

وأضافوا أن وجود العمال في مواقع البناء داخل المستوطنات وهم يحملون الأدوات الحادة مثل الشواكيش والبلطات يدفع على الخوف من تفكير أحدهم بمحاكاة عملية اليوم، وأن يقرر فجأة تنفيذ عملية داخل إحدى المستوطنات.

استشهاد فلسطيني ومقتل ثلاثة جنود إسرائيليين بالقدس

قتل ثلاثة جنود إسرائيليين وأصيب رابع بجراح وصفت بالخطيرة في عملية إطلاق نار صباح يوم الثلاثاء، قرب بلدة «قطنة» شمال غرب مدينة القدس المحتلة.

وذكرت مصادر عبرية أنه تم استهداف منفذ العملية، في حين ذكرت بعض الأنباء أنه استشهد.

وهرعت قوات كبيرة من جيش الاحتلال إلى مكان العملية.■

مقتل جنديّين إسرائيليّين بانقلاب دبابة في الجولان

أعلن الجيش الإسرائيلي صباح الأربعاء مقتل ضابط وجندي وإصابة أربعة آخرين بجراح مختلفة جراء انقلاب دبابة بالجولان السوري المحتل الليلة الماضية.

وذكر المتحدث العسكري باسم الجيش أن الحادثة وقعت خلال مناورات عسكرية بالمنطقة، إذ انقلبت إحدى الدبابات على حواشي الطريق، ما أدى إلى مقتل جنديين وإصابة أربعة بجراح.

وأشار المتحدث إلى أن الجيش شكّل لجنة لتقصي الحقائق بالحادث.■

القاعدة الأمريكية تعزز التطرف الصهيوني وتعمّق أزمة الإقليم

بقلم: حازم عياد

إعلان افتتاح قاعدة امريكية في النقب المحتل على لسان نتن ياهو وقائد قوة الدفاع الصاروخي الجنرال تزفيكا هميوفيتز، ترافق مع انعقاد جلسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي يراهن عليها الجميع لإحقاق السلام وإخضاع الدول المارقة لقرارات الأمم المتحدة؛ وعلى رأسها القرارات الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ووقف النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية وعدم مشروعيتها.

الاعلان يمثل خيبة أمل كبيرة وضربة جديدة توجهها الإدارة الأمريكية للسلام والاستقرار بشكل يخل بالتوازن الإقليمي وبمعادلة الردع التي تشكلت إثر ثلاث حروب خاضها الفلسطينيون للدفاع عن أنفسهم من بطش الكيان الصهيوني في قطاع غزة، والتي زادها سوءاً تصريحات السفير الأمريكي لدى الكيان السفير ديفيد فريدمان الذي لم يتوقف عن التهكم على قرار الامم المتحدة المتعلق بإدانة الاستيطان والدعوة الى تفكيكه من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ٦٧.

غرائب الولايات المتحدة لا تعرف التوقف، ففي الوقت الذي كان رئيسها ترامب يلقي خطاباً نارياً يهدد فيه كوريا الشمالية بالسحق والمحق، أعلنت البحرية الأمريكية والبنتاغون في وقت سابق عن سحب أسطولها السابع من المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا وتجميد نشاطه بالقرب من شبه الجزيرة الكورية؛ بل انها لم تعلن انشاء اي قاعدة عسكرية جديدة لردع كوريا الشمالية التي امتلكت قدرات صاروخية ونووية جبارة أرعبت فيها جيرانها، فيما أعطيت الأولولية لتدعيم أمن الكيان الإسرائيلي ويمينه المتطرف مفقداً الفلسطينيين شعورهم بالأمن في مواجهة التطرف الصهيوني المتنامي.

البحث عن السلام لايكون بإجبار الضعفاء على الخضوع للأقوياء، بل بإنصافهم والدفاع عن حقوقهم عكس ما يراه كل من يراقب السلوك الأمريكي؛ فالاستقواء لايكون الا على الضعفاء بشكل يقود لسيادة شريعة الغاب والتطرف؛ انها رسالة سلبية لن توقف مسار التطرف والراديكالية التي تتجلى صورها بتنامي قوة اليمين الصهيوني الذي أصبح أكبر تهديد للأمن في المنطقة العربية وإقليم غرب آسيا.

كان الأجدى بالولايات المتحدة الامريكية ومؤسساتها الأمنية ان تدعم السلام في شبه الجزيرة الكورية، وان تدعم قوة الردع الأمريكي هناك؛ لان تقوض السلام في المنطقة العربية وغرب آسيا بإنشاء مزيد من القواعد التي تقدم رسائل خاطئة لليمين الصهيوني المتطرف الذي ازداد غلواً وتوحشاً في السنوات الاخيرة، منذراً بجرعة كبيرة من التطرف وبصراعات دموية لاتعرف النهاية؛ مفضياً ذلك الى مزيد من التآكل للنفوذ الأمريكي وقوته الناعمة في المنطقة؛ فامريكا لا زالت تراكم اخطاء استراتيجية يتولد عنها تطرف وعنف وراديكالية تصعب تعريتها ومواجهتها بالخطابات والندوات والشعارات الرنانة.■

تحذيرات إسرائيليّة من مخاطر التعاون التركي الإيراني

بقلم: د. صالح النعامي

حذرت دراسة إسرائيلية من مخاطر التقارب الكبير بين تركيا وإيران وتعاظم مظاهر التعاون بينهما، معتبرة أن هذا التطور يحمل في طياته تهديداً للمصالح الاستراتيجية لإسرائيل. وشددت الدراسة، التي صدرت يوم الأحد الماضي عن «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي، على أن ما يفاقم خطورة التقارب التركي الإيراني حقيقة أنه يأتي في ظل تطورات سلبية تعكس توجه أنقرة للإضرار بالمصالح الإسرائيلية، لاسيما إصرار الأتراك على تطوير العلاقة مع حركة حماس، والدور الكبير الذي تقوم به القيادة التركية في التحريض على إسرائيل، خصوصاً في أعقاب أحداث الأقصى الأخيرة.

وأشارت الدراسة، التي أعدتها كل من رئيسة قسم الأبحاث السابقة في جهاز الموساد، الخبيرة في الشأن الإيراني سيما شاين، والباحثة في الشأن التركي ليندا شتراوس، إلى أن ما يفاقم الأمور خطورة في التقارب بين طهران وأنقرة بالنسبة للمصالح الإسرائيلية حقيقة أنه يتجسد أيضاً في ظل وقوف كل من تركيا وإيران ضد المحور العربي القريب من إسرائيل، مشيرة بشكل خاص إلى تدهور العلاقات التركية المصرية، ووقوف تركيا وإيران بدون تردد إلى جانب قطر في مواجهة «الدول العربية المعتدلة»، على حد توصيف الدراسة.

وشددت الدراسة على أن القرار التركي في الإسراع بتدشين القاعدة العسكرية في قطر، يدل على الجدية التي تبديها أنقرة في الوقوف إلى جانب الدوحة، وتعكس عزمها على إفشال أهداف الحملة عليها. وحذرت الدراسة من أن التعاون التركي الإيراني يمثل تهديداً للبيئة الاستراتيجية والإقليمية لإسرائيل، مشيرة إلى أن هذا التعاون يتعاظم في ظل تدهور الأوضاع في مصر التي تعيش أزمة اقتصادية خانقة. وأوضحت الدراسة أن التقارب التركي الإيراني تجسد في توثيق التعاون العسكري والأمني بين الجانبين، مشددة على أن «الزيارة التاريخية» التي قام بها رئيس هيئة الأركان في القوات المسلحة الإيرانية محمد باقري لأنقرة في آب الماضي، تحمل دلالات كبيرة. وأشارت إلى أن مظاهر التنسيق السياسي والاستراتيجي بين أنقرة وطهران تتعاظم باستمرار، متوقفة عند زيادة وتيرة اللقاءات بين الرئيسين رجب طيب أردوغان وحسن روحاني، إلى جانب تعاون كل من تركيا وإيران وروسيا في التوصل لاتفاق خفض التوتر في سورية. وأوضحت أن كلاً من إيران وروسيا وافقتا في اتفاق أستانة المتعلق بإدلب السورية، على منح تركيا دوراً يمكّنها من تحقيق مصالح تتجاوز مخاوفها من التطلعات القومية للأكراد. وأشارت الدراسة إلى أن التعاون التركي الإيراني يمسّ بخارطة المصالح الاستراتيجية في سورية، محذرة من أنه يعزز قدرة إيران على تكريس نفوذها هناك.

ولفتت الدراسة إلى أن توثيق التعاون بين تركيا وإيران امتد للجانب الاقتصادي، مشيرة إلى أن كلاً من طهران وأنقرة وموسكو توصلت إلى اتفاق ثلاثي يقضي بقيام شركات تركية وروسية بالتنقيب عن النفط والغاز في إيران. وحذرت الدراسة من أن تعاظم التعاون العسكري بين تركيا وروسيا يزيد الأمور تعقيداً بالنسبة لإسرائيل، خصوصاً في أعقاب قرار موسكو تزويد أنقرة بمنظومة الدفاع الجوي الأحدث في العالم «أس – ٤٠٠».

وعزت الدراسة التقارب التركي الإيراني إلى حاجة كل من طهران وأنقرة لتوحيد الجهود لمواجهة توجه الأكراد في شمال العراق للإعلان عن استقلالهم، إلى جانب خيبة أمل تركيا من الولايات المتحدة بسبب مسها بالأمن القومي التركي من خلال الإصرار على دعم أكراد سورية. واعتبرت الدراسة أن نجاح الروس والإيرانيين في إنقاذ نظام بشار الأسد من السقوط دفع الرئيس التركي للتعامل مع الواقع الجديد ومحاولة استنفاد الطاقة الكامنة في التعاون مع طهران وموسكو حفاظاً على المصالح التركية. وأشارت إلى أن الأتراك معنيون بالتقارب مع إيران من أجل إيجاد بيئة سياسية تسمح لقواتهم بالعمل شمال سورية لمنع الأكراد من فرض حقائق سياسية على الأرض. وحسب الورقة، فإن كلاً من الإيرانيين والروس أدركوا أن تركيا أدت دوراً مهماً في تصعيب مهمة الحسم لصالح بشار الأسد في سورية من خلال دعمها لقوى الثورة السورية، الأمر الذي فاقم حاجة طهران وموسكو لتحييد أنقرة عبر تكثيف التعاون معها. وأوضحت الدراسة أن انطلاق تركيا من قناعة مفادها بأن الدول الغربية ساهمت في تحفيز محاولة الانقلاب التي جرت في تموز العام الماضي، ورفض واشنطن تسليم فتح الله غولن، الذي تتهمه السلطات في أنقرة بالوقوف خلف المحاولة الانقلابية، عززا من توجه الأتراك للتعاون مع طهران وموسكو.■

النظام يرتكب مجزرة بنازحي حماة.. وغارات مستمرة بإدلب

أفادت مصادر سورية وناشطون أن قوات النظام ارتكبت مجزرة باستهداف قافلة عائلات كانت تحاول النزوح من ريف حماة الشرقي باتجاه مناطق سيطرة المعارضة في ريفي حماة وإدلب، ما أسفر عن سقوط أكثر من سبعين قتيلاً وعشرات الجرحى. وبينما واصل الطيران الحربي استهداف ريفي إدلب وحلب تحدثت مصادر محلية عن إعدام قوات النظام مدنيين بريف دير الزور شرق البلاد.

وأوضحت المصادر أن المجزرة ارتكبت عندما قصفت مدفعية النظام بالصواريخ والرشاشات الثقيلة فجر قافلة لعشرات المدنيين الفارين من مناطق سيطرة تنظيم الدولة بمنطقة وادي العذيب بناحية عقيربات بريف حماة الشرقي.

ونقلت شبكة شام عن ناشطين وشهود عيان أن القصف استهدف المدنيين خلال محاولتهم العبور تجاه إدلب عبر طريق إثريا، ما أوقع نحو ثمانين قتيلاً غالبيتهم من النساء والأطفال. في حين أشارت وكالة مسار برس إلى مقتل ٧٧ شخصاً وإصابة أربعين آخرين من النازحين، ونفوق العشرات من رؤوس الماشية كانت برفقة النازحين بقصف جوي، وسط توقعات بارتفاع عدد الضحايا لانعدام وسائل الإسعاف والأدوية.

وتروي عائلات نجت بحياتها واستطاعت الوصول لمناطق سيطرة المعارضة بإدلب –لشبكة شام– قصصاً وعذابات مريرة مرت بها خلال نزوحها، وما تعرضت له من قصف وقتل يومي وجوع وعطش.

يُذكر أن النظام يحاصر منطقة عقيربات الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة في ريف حماة الشرقي، ويمنع المدنيين –الذين يعيشون ظروفاً صعبة نتيجة القصف الجوي المستمر ونقص المواد الغذائية والأدوية– من الخروج من المنطقة.

غارات وقصف

في غضون ذلك، واصل الطيران الحربي الروسي والتابع للنظام حملة القصف المكثف والمستمر منذ أيام على أرياف إدلب وحلب وحماة، في خرق لاتفاق خفض التصعيد الذي تم التوصل إليه بالعاصمة الكزاخية أستانا.

ورغم نفي وزارة الدفاع الروسية ما تردد عن أن طائراتها قتلت مدنيين بمحافظة إدلب، وتأكيدها أن القصف على مدى الأيام الماضية يستهدف مواقع جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام حالياً) فإن شهوداً وناشطين أكدوا استهداف مناطق مدنية ومراكز طبية ومستشفيات وأخرى للدفاع المدني.

وفي أحدث الغارات، نفذ الطيران الحربي الروسي غارات على كل من محيط مدينة إدلب وجسر الشغور وبلدات في ريف إدلب، أسفرت مقتل طفلة وإصابة عدة مدنيين وألحقت دماراً كبيرا بالممتلكات وفق «مسار برس».

وقال مراسلون إن الطيران الروسي استهدف فجر يوم بصواريخ ذات قدرة تدميرية عالية مشفى شام المركزي على أطراف مدينة كفرنبل بإدلب.

كما قتل خمسة أشخاص بينهم ثلاثة أطفال بقصف جوي على ريف حماة يوم الثلاثاء. وقالت مصادر بالمعارضة لوكالة الأنباء الألمانية إن «طائرات حربية روسية شنت أكثر من ٢٢ غارة على قرى تابعة لناحية السعن في ريف حماة الشرقي».

وأشارت شبكة شام إلى مقتل خمسة مدنيين وجرح آخرين بقصف جوي استهدف بلدة حوير العيس بريف حلب، وسط قصف جوي عنيف ومُركز على بلدات ريف حلب من قِبل الطيران الروسي.

إعدامات وتحركات

على صعيد متصل، قالت مصادر محلية في دير الزور إن عناصر من النظام السوري أعدموا ميدانياً سيدة وحفيدها، وشاباً آخر في ريف دير الزور، بعد أن سيطرت قوات النظام على عدد من القرى بعد معارك مع تنظيم الدولة.

وقال ناشطون إن أحد عناصر النظام يدعى «مياس جركس» نشر على حسابه الشخصي في فيسبوك صوراً لتنفيذه إعداماً ميدانياً بحق أربعة مدنيين من ريف دير الزور، انتقاماً –وفق ما قال– لبلدته القرداحة. وتأتي هذه الحادثة بعد أيام من تصريح العميد في قوات النظام عصام زهر الدين الذي توعد فيه الخارجين من سوريا بأنه هو ومن معه «لن ينسوا ولن يسامحوا».

وتزامنت هذه التطورات مع إعلان وزارة الدفاع الروسية أن قواتها أقامت جسراً عائماً على نهر الفرات في دير الزور شرق سوريا، لعبور القوات الروسية إلى الضفة الشرقية. وأضافت أن طول الجسر ٢١٠ أمتار، ويمكن أن ينقل ثمانية آلاف آلية يومياً، وأنه يتحمل أوزان العربات المدرعة الثقيلة وأنظمة إطلاق الصواريخ.■

غارات روسيّة مكثفة على مواقع للمعارضة شمال سوريا

شنت الطائرات الحربية الروسية غارات مكثفة على مدن وبلدات محافظتي إدلب وحلب (شمالي سوريا)، واستهدفت الغارات مواقع عسكرية للمعارضة السورية المسلحة وهيئة تحرير الشام.

وتعرض مطار أبو الظهور العسكري بريف إدلب للقصف، كما قصفت الطائرات مقرّ الفوج ٤٦ بريف حلب، مما أسفر عن قتيلين من هيئة تحرير الشام، إضافة إلى دمار كبير في المواقع المستهدفة.

وقال مراسلون إن مدنياً قتل جراء قصف للطيران الروسي على المزارع في محيط بلدة كفر حلب بريف حلب، مضيفاً أن القصف أسفر أيضاً عن إصابة عدد من المزارعين وأضرار لحقت بالممتلكات. كما شنت الطائرات الروسية غارات على الأحياء السكنية في بلدة كفر زيتا بريف حماة الشمالي، دون ورود أنباء عن الضحايا.

وأنهت حملة القصف على مناطق كثيفة السكان هدوءاً نسبياً استمر على مدار الأشهر الماضية، وأعطت اتفاقات وقف إطلاق النار عشرات الألوف من السكان في شمال غرب سوريا الذي تسيطر عليه المعارضة فترة مؤقتة لالتقاط الأنفاس.

مخيمات اللاجئين

لكن وكالة رويترز نقلت أن آلاف المدنيين الذين عادوا إلى ديارهم توجهوا مرة أخرى إلى مخيمات اللاجئين الآمنة نسبياً بمحاذاة الحدود مع تركيا المحميّة بموجب تفاهمات روسية تركية.

وقال أفراد الدفاع المدني وسكان إن عشرات الغارات قصفت بلدات خان شيخون وجسر الشغور وسراقب وعشرات القرى، وتعطل ما لا يقل عن خمسة مستشفيات وعدة مراكز للدفاع المدني منذ بداية الهجوم.

وكان أحد عشر مدنياً لقوا مصرعهم في قصف جوي ومدفعي فجر السبت على مناطق متفرقة من محافظتي إدلب وحمص.

وقال مسؤول فرق الدفاع المدني (الخوذ البيضاء) في إدلب (مصطفى حاج يوسف) إن طيراناً حربياً نفذ ثلاثين غارة جوية –على الأقل– على مدينتي خان شيخون وسراقب، وخمس بلدات في إدلب، وبلغت حصيلة قتلى القصف المستمر على إدلب نحو ٤٢ مدنياً.

يذكر أن محافظة إدلب والمناطق المتصلة بها من محافظتي حلب وحماة مشمولة باتفاق مناطق خفض التصعيد المعلنة في الجولة السادسة من مفاوضات أستانا.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن بيان لوزارة الدفاع أن الجنرال أسابوف الذي ترأس مجموعة المستشارين العسكريين الروس في سوريا، تعرض لإصابة قاتلة جراء انفجار قذيفة أطلقها مسلحو «تنظيم الدولة» عند مركز قيادة تابع للجيش السوري في دير الزور. وأضافت أن الضابط الروسي كان يؤدي مهمته لمساعدة العسكريين السوريين في إدارة عملية تحرير مدينة دير الزور من مقاتلي تنظيم الدولة.■

«أستانة روسيا».. وتقاسم النفوذ في سورية

تصاعدت ردود الفعل السورية بشأن نتائج الجولة السادسة من مباحثات أستانة السورية، وعم الصمت دولياً عن التفاهمات التي عقدت بعيداً عن الأضواء بين الأطراف الثلاثة (روسيا وتركيا وإيران)، إذ عقدت الجولة بعد اجتماعات بين كل طرفين، العامل المشترك فيهما تركيا، ما يعني أن ما آلت إليه الأمور في «أستانة ٦» هو نتائج جاهزة لتلك الزيارات واللقاءات المشتركة بين القادة العسكريين والسياسيين، حيث لم يكن للسوريين، على طرفي المعادلة (نظاماً أو معارضة)، أي دور يذكر، حتى لو كان تشاورياً، في إعلان صريح من الدول المذكورة عن انتفاء سيادة أي طرف (لا سيما النظام) على المناطق التي عقدت التفاهمات والاتفاقيات حولها.

وبينما صمت الحاضرون في المحادثات من الفصائل السورية، وجلسوا مجرّد شهود على اتفاقية لا يعرفون مدى تأثيراتها على واقع وجودهم بوصفهم معارضة، تردّدت هنا وهناك بيانات رفض لهذه المخرجات، على الرغم من أن النتائج تعد حصيلة طبيعية لمقدّمات سابقة، سواء من الجولات التفاوضية الخمس لأستانة، أو من اتفاقيات خفض التصعيد التي عقدت بين الجانبين الروسي والأميركي، أو الروسي وفصائل الغوطة (جيش الإسلام وفيلق الرحمن) كل على حدة، ما يجعل تلك الصرخات غير ذات فاعلية، ولا يمكن أن تؤدي إلى تعطيل مضمون ما اتفق عليه، سواء المعلن منه أو المضمر بين سطور بنود الاتفاقيات، وفي الاجتماعات الثنائية والثلاثية.

وقد نفى النظام موافقته على أن تكون تركيا دولة ضامنة لخفض التصعيد في إدلب، معتبراً «الوجود العسكري التركي غير شرعي»، متجاهلاً أن كل ما تم من اتفاقيات على مناطق «خفض التصعيد» هو لشرعنة وجود تلك الدول في سورية، وفي مقدمتها إيران، وأن هذه الاتفاقيات جرت بعيداً عن مشاركتها الفعلية فيها، أسوة بالطرف الآخر (المعارضة بتنوعاتها).

وزراء خارجية تركيا وروسيا وايران

وفي وقت تستعد فيه كل دولة لإطباق سيطرتها على حصتها في مناطق نفوذها، تتابع قوات «سورية الديمقراطية» مسارها العسكري، لتحرير المناطق التي أوكلت إليها من الإدارة الأميركية، وسط اعتراض النظام وتقاطع موقفه مع اعتراضات إيران وتركيا حول الدور الكردي وحدوده، ولكل منهم أسبابه الخاصة التي تتلخص في:

أولاً– سعي النظام إلى إحكام سيطرته على كل ما يستطيعه من مساحة سورية لتكبير حصته على طاولة المفاوضات في جنيف، وصياغة تسوية تتناسب وإرادته في البقاء حاكماً مطلقاً لسورية، ضمن تنازلات من نوع إجراء تعديلات في الحكومة التنفيذية، وإعطاء أدوار لشخصيات معارضة فيها، وتغييرات في بعض نصوص دستور ٢٠١٢، حيث تسمح هذه التغييرات بمشاركة المعارضة، وفق أسس لا تتجاوز ما هو قائم اليوم من شراكة بين النظام وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، فالاعتبار لدى النظام ليس للسيادة الوطنية التي تجعله قادراً على صناعة القرار على أراضيه، سواء الذي يتعلق بعلاقاته مع دول الجوار أو غيرها، أو التي تسمح للدول بالوجود على أراضيه، وإنما لبقاء النظام شريكا مستثمرا لسورية داخلياً مع أي قوة أو دولة تحميه.

ثانياً– تسعى إيران إلى عرقلة حركة الأكراد في دير الزور التي تتوخى منعها من الوصول إلى مناطق الحدود مع العراق، حيث يمكن للقوى الكردية أن تعرقل لإيران مشروع ربط العواصم الأربع (طهران، بغداد، دمشق، بيروت) الذي لا زالت تحلم به، عبر وصول قواتها، أو قوات النظام، إلى دير الزور والبوكمال، وخصوصاً بعد أن خسرت معبر التنف في البادية، إضافة إلى أن أي تمدّد كردي من شأنه أن يفتح أبواب حراك كردي إيراني، تسعى طهران إلى ابقاء ملفه مغلقاً، وهو ما تتشارك بهواجسه مع الجانب التركي.

ثالثاً– تركيا هي صاحبة الحراك الأساسي ضد القوة الكردية التي تعتبرها جزءاً من حزب العمال الكردستاني الإرهابي، وتعتبر وجودها على الحدود تهديداً لأمنها القومي، وربما امتداداً لنشاط المنظمة الإرهابية. ولهذا تستمر في القول إنها لن تسمح باقامة كيان كردي في جوارها.

وتأتي عملية توحيد الفصائل المسلحة في إدلب، ضمن ما يمكن تسميته ترويض المعارضة داخل مناطق نفوذ داعميها، حيث تتجمع فصائل محسوبة على تركيا في مواجهة ما يسمى هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، علماً أن معظم الذين انضووا تحت جناح الهيئة قد ساهموا اليوم بتفكيكها من الداخل، في عملية نوعية لتدوير الوظائف والأهداف، ما يعني أن مرحلة الاعتراضات التي جاءت متأخرة، ست جولات في أستانة، لن تفيد إلا بتسجيل مواقف إعلامية، لا تغير من خرائط المناطق منخفضة التوتر أي شيء، ولا تعيد رسم الألوان على خريطة تفاهمات ٩ أيلول في أنقرة، بعيداً عن ريشة السوريين.■

حل لجنة حماس الإدارية في غزة
الأسباب والنتائج

بقلم: عدنان أبو عامر

بصورة مفاجئة، استيقظ الفلسطينيون فجر الأحد ١٧ أيلول الجاري على إعلان حركة حماس حل اللجنة الإدارية التي شكلتها قبل ستة أشهر لإدارة قطاع غزة، وأتى قرار حلها بعد مطالبات متلاحقة، لكن الحركة ارتأت الاستجابة لمصر زماناً ومكاناً، باعتبارها من ترعى مباحثات المصالحة الجارية في القاهرة. لكن هل يعني أن المصالحة باتت أقرب من أي وقت مضى، أم أن الشيطان ما زال يكمن في التفاصيل، واتفاق القاهرة سيكون كاتفاقات سابقة في صنعاء والدوحة ومكة المكرمة وغيرها؟

تشكيل اللجنة وحلها

في الوقت الذي تنازلت فيه حماس عن الحكومة –التي كانت تديرها في غزة– خلال اتفاق الشاطئ أواسط ٢٠١٤، تمهيداً لاستلام حكومة التوافق الوطني مهامها الإدارية والسلطوية في القطاع؛ فإن السلطة تنصلت من ذلك تحت ذرائع شتى، وبقيت تتعامل مع الفلسطينيين فيه على أنهم مواطنون من الدرجة العاشرة، بل إنها واصلت تهميش هذه البقعة الجغرافية المسماة غزة، وهي التي تعاني حصاراً إسرائيلياً طاول الأخضر واليابس منذ أكثر من عشر سنوات.

نشأ في غزة فراغ إداري دفع الطاقم الحكومي في الوزارات القائمة بغزة إلى مواصلة إدارة لشؤون القطاع من خلال وكلاء الوزارات والمديرين العامين فيها، واستمر الوضع حتى آذار ٢٠١٧ حين أعلنت حماس تشكيل اللجنة الإدارية لتسيير أمور القطاع الذي يعاني إهمالاً وتهميشاً من السلطة الفلسطينية.

من باب الإنصاف؛ لم تكن حماس بحاجة ماسّة إلى هذه اللجنة، فهي المسيطرة والمسيّرة لشؤون القطاع قبل اللجنة وبعدها، والسلطة الفلسطينية ذاتها تدرك هذا جيداً وكذلك إسرائيل والمجتمع الدولي، بدليل أن شؤون غزة كانت تدار وفق خطة حكومية منفصلة عن رام الله التي لم تعامل القطاع أسوة بالضفة الغربية.

لكن السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس اعتبرا أن تشكيل اللجنة هدية وقعت عليهم من السماء، فاعتبروها «مسمار جحا» الذي يسبب ويلات غزة، وتقدم عباس خطوة أمامية خطيرة بإعلانه فرض سلة عقوبات على غزة بزعم أن حماس شكلت حكومة موازية في غزة.

وأعلن عباس أن السلطة ليست مستعدة لتمويل هذه اللجنة فقلّص رواتب الموظفين التابعين لها، وأوقف تحويل الأموال لشراء الوقود لتشغيل محطة الكهرباء، وصولاً إلى منع إصدار التحويلات الطبية من غزة إلى الخارج، ما جعل القطاع أقرب لأن يكون منطقة كوارث إنسانية.

وقد أدى إعلان عباس صباح مساء أن السبب في كل ما تعانيه غزة هو تشكيل حماس للجنة إلى جعل كل الأنظار تتوجه للحركة بضرورة نزع هذه الذريعة من الرجل، كي يتوقف عن ذبح غزة من الوريد إلى الوريد.

اعتبرت حماس أن قرار تشكيل اللجنة بات ورقة في يدها، وليس من الحكمة السياسية التفريط فيها لعباس بحلها أو تجميدها دون الحصول على ثمن سياسي، وقد وجدته في القاهرة التي دعت إليها حركتيْ فتح وحماس أوائل أيلول الجاري للتوصل إلى اتفاق مصالحة جديد هو الحادي عشر منذ عام ٢٠٠٦.

عباس في الزاوية

ربما لم يرغب عباس –بنظرته السابقة إلى غزة– في أن تتنازل حماس عن لجنتها الإدارية، وربما تمنى أن تُبدي الحركة تعنتاً في موقفها هذا، فيصطاد عدة عصافير بحجر واحد: يبقي حماس في صدارة مشهد رفض التنازل للمصلحة الوطنية العليا، ويواصل إعفاء نفسه وسلطته من تحمل أعباء قطاع غزة، ويضيف توتيراً للعلاقة القائمة بين حماس ومصر.

لكن حماس فاجأته هذه المرة بحل اللجنة بقدر ما فاجأته بتشكيلها، ولعل سبب مفاجأة عباس المضاعفة هو أن قرار حماس بحل اللجنة لم يأت من غزة، بل من مصر التي تشهد علاقاته معها فتوراً لا يخفى على أحد، بسبب الاحتضان المصري لعدوّه اللدود محمد دحلان، وإعلان مصر علانية –مع بعض عواصم الإقليم– أن الأخير هو خيارها في الساحة الفلسطينية، رضي عباس أو أبى.

جاء إعلان حماس لحلّ اللجنة الإدارية بعد وساطات وضغوط مصرية لم تعد سرّية، في وقت سافر فيه عباس إلى نيويورك للمشاركة في

قائد «حماس» في غزة: اتخذنا خطوات لضمان نجاح زيارة حكومة التوافق للقطاع

أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار، يوم الاثنين، أن حركته ستقدم كافة التسهيلات لإنجاح زيارة أعضاء حكومة التوافق الفلسطينية للقطاع الأسبوع المقبل.

جاء ذلك خلال لقاء المنسق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف، مع عدد من قيادات حركة «حماس» في مدينة غزة، بينهم السنوار، ورئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنيّة، بحسب بيان صادر عن مكتب الأخير.

وقال السنوار، إن «حركة حماس اتخذت خطوات فعلية في اتجاهات متعددة لضمان نجاح زيارة حكومة التوافق وتوفير الأمن اللازم للوزراء»، دون مزيد من التفاصيل.

وأكد على قرار حركته بإنجاح الجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام وبذل كل ما يتطلبه ذلك.

وأعلنت حركة «حماس» في ١٧ أيلول الجاري، عن حلّ اللجنة الإدارية التي شكّلتها في قطاع غزة لإدارة المؤسسات الحكومية؛ وذلك «استجابة للجهود المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام».

ودعت الحركة، في بيان لها آنذاك، حكومة الوفاق للقدوم إلى قطاع غزة؛ «لممارسة مهامها والقيام بواجباتها فوراً».

وجاء حل اللجنة، في إطار جهود بذلتها مصر خلال الفترة الماضية، لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام المتواصل منذ منتصف ٢٠٠٧، في ظل تواجد وفدين من قيادات «حماس» و«فتح» بالعاصمة القاهرة، آنذاك.

خطاب عباس.. صوت مرتفع ومطالب منخفضة

بقلم: معين الطاهر

هي أيام حافلة بالحوادث الفلسطينية؛ في القاهرة وغزة أُعلنت مبادرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للمصالحة برعاية مصرية، قبل الخطاب السنوي للرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بأيام، لتخطف بعضاً من وهجه، وتشغل الجمهور الفلسطيني بمصير المصالحة التي تنتظر عودة الرئيس إلى رام الله. وفي نيويورك، التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع رئيس وزراء العدو الصهيوني بنيامين نتن ياهو، وقال بيان رسمي مصري إنّهما بحثا تطورات عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وهي العملية التي تجاهلها نتن ياهو في خطابه أمام الأمم المتحدة الذي أثنى فيه على شجاعة الرئيس السيسي!

ثمّة سؤال يُلحّ حول الجديد في خطاب الرئيس عباس، وهل فقد الأمل فعلاً من حلّ الدولتين الذي طالما بشّر به، والذي بني اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل (أوسلو) على أساسه، كما بدا واضحاً من فقرات الخطاب، أنّ عباس متيقّن من أنّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب دلّل على جديته بالقيام بصفقة القرن خلال أيام، كما قال قبل أن يستدرك قائلاً: «خلال هذا العام» في تصريحه به بعد لقائهما على هامش اجتماعات الجمعية العامة؟ على الرغم من إغفال ترامب الكلي ذلك، حيث لم تحظ القضية الفلسطينية، على اختلاف مسمياتها، بكلمة واحدة في خطاب ترامب الطويل.

في خطاب الرئيس عباس، ما هو جديد وما هو مكرّر. ثمّة لهجة ارتفعت وتيرتها، وهناك اعتراف بأنّ الاستيطان لم يترك مكاناً لإقامة دولة فلسطينية، وأنّ السلطة الوطنية من دون سلطة، مشيراً إلى أنّه قد اقترب من مطالبة إسرائيل بتحمّل مسؤولياتها دولة محتلة، وأنّ تسعى إلى حل الدولة الواحدة بنظامين (أبارتايد)، مهدداً بأنّه سيسعى إلى إقامة دولة يتساوى فيها المواطنون بالحقوق والواجبات. وبمعنى آخر، فإنّه يحاول إخافة اليهود من أنّ فشل حلّ الدولتين سيقودهم إلى نظام فصل عنصري سيحاربه العالم (وكأنها ليست كذلك الآن) أو إلى ضياع الهوية اليهودية للدولة العبرية، وهو تهديد دأبت قيادات السلطة على التلويح به في الفترة الماضية، لكنّه ينمُّ عن جهل بالمخطط الصهيوني القائم على إلغاء الفلسطينيين وتهجيرهم، وليس استيعابهم فيها.

ثمّة مسألة خطِرة تطرّق إليها الرئيس عباس في خطابه، ففي وقت يهدّد فيه بسحب اعترافه بإسرائيل، نتيجة تنكّرها لحلّ الدولتين، فإنّه يدعو دول العالم إلى الإعلان أنّ اعترافها بإسرائيل تمّ على أساس حدود ١٩٦٧، وهي سابقة خطِرة، تتنافى حتى مع قرارات الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ الخاصة بتقسيم فلسطين، وأظنّ أن هذه الدعوة تمثّل تنازلاً جديداً وتراجعاً عن التمسك بقرارات دولية كثيرة، وهو أمر لا يفعله أي مفاوض حصيف.

ارتفعت أيضاً في الخطاب وتيرة مطالبة المجتمع الدولي بالتصدي للاستيطان، والمطالبة بإيقاع عقوبات على الشركات العاملة في المستوطنات، ومقاطعة بضائعها، وهو أمرٌ محمود، لكن ينبغي الانتباه إلى أنّه يتصدّى لنتيجة من نتائج الاحتلال، وليس للاحتلال ذاته، وباعتبار أنّ الاستيطان عقبة في وجه حلّ الدولتين، بعد أن تجاوز عدد المستوطنين في الضفة الغربية ٧٥٠ ألف مستوطن.

تضمن الخطاب الحديث المعتاد والمكرّر عن الحقوق الفلسطينية المشروعة، والتزام عملية السلام، ونبذ «الإرهاب»، والجهد المبذول لتثقيف الشعب الفلسطيني بثقافة السلام، والاستعداد للعودة إلى المفاوضات، وتعدّى ذلك إلى المطالبة بعودة الإشراف الأميركي عليها، وبذلك لم يغادر الدائرة التي ما زال يدور بها الرئيس، منذ أعاد إنتاج اتفاق أوسلو بمواصفات أكثر سوءاً. بل إنّه لم يلتزم، هذه المرة، وعداً قطعه في الأعوام السابقة بتقديم طلب عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة مباشرة، بدلاً من تقديمه إلى مجلس الأمن حيث يصطدم بالفيتو الأميركي. وبذلك، يجدّد الرئيس محمود عباس التزامه السابق بعدم التقدّم بطلب العضوية أيضاً إلى عشرات المنظمات الدولية التي وقّع قبل أعوام على طلب الانضمام إليها، قبل أن تُحبس في الأدراج، نتيجة

وعد قدّمته السلطة إلى إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، وكُشف عنه النقاب لاحقاً بعدم تقديم تلك الطلبات، وهو التزام جُدّد هذه المرة للرئيس الأميركي ترامب، بحجة منحه الفرصة الكافية لتقديم مبادرته المرتقبة.

ثمّة أمور ما زالت بحاجة إلى مزيد من التفاصيل، إذ تطرق إليها الرئيس بشكل عابر، مثل توجه الحكومة الفلسطينية الأسبوع المقبل إلى غزة، ومسيرة المصالحة وحجم العقوبات التي ستُرفع، وآليات ترتيب العبور عبر رفح، والمرجّح أنّها بُحثت بين الرئيس السيسي ونتن ياهو، حيث ينبغي أن تتضمن تلك الترتيبات وجود مراقبين أوروبيين وربط معبر رفح بنظام فيديو كونفرنس، يتيح لغرفة عمليات أمنية إسرائيلية صلاحية رفض سفر المغادرين أو القادمين أو قبولهم، ولعلّ هذا أحد أسباب عدم فتح السلطات المصرية المعبر بصورة دائمة، من دون موافقة وترتيب إسرائيليين، وهو ما يقتضي وجود أمن السلطة (الحرس الرئاسي) في المعبر.

ستكون توجهات الرئيس عباس مرتبطة أيضاً بطريقة وآلية دعوته المجلس الوطني الذي قال، في خطابه، إنّه سيُحدّد الاستراتيجية الفلسطينية الجديدة للمرحلة المقبلة، وهنا ينبغي التساؤل عن طبيعة هذا المجلس، وكيف سيتشكّل وضمن أية آليات. وقد داعب الخطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة الجمهور الفلسطيني والعربي بشكواه من ممارسات الاحتلال، وتنكّره للحلول السلمية، وشارك هذا الجمهور مشاعره تجاه السلطة الفلسطينية التي تفتقد أبسط مظاهر السيادة، ويأسه من سراب حلّ الدولتين، وهو خطاب بصوت مرتفع، لكنّه بالمطالب ذاتها التي ينخفض سقفها يوماً بعد يوم.

باختصار، لم يحمل الصوت المرتفع في خطاب الرئيس محمود عباس خارج المربع الذي يقف فيه منذ اتفاق أوسلو وربما قبلها.■

اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلقائه خطاباً سياسياً أمام العالم حول مستقبل مسيرة التسوية مع إسرائيل، ما سيُرجئ تنفيذ اتفاق القاهرة إلى ما بعد عودته، ولكن إلى ذلك الوقت بإمكانه إصدار إشارات ميدانية تؤكد رغبته في المصالحة مع حماس، عبر وقف أو تجميد العقوبات السارية على القطاع منذ عدة أشهر.

يمكن القول إن استجابة حماس للوساطة المصرية بحل اللجنة الإدارية خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن التحديات ما زالت ماثلة والتساؤلات عالقة بدون إجابة، رغم أن خطوة حماس قد تعتبر عربون محبة للمصريين فقد كان بإمكانها حل اللجنة قبل سفرها إلى القاهرة، لكنها الرغبة الحثيثة في توثيق العلاقة مع أنبوب الأوكسجين المصري الذي يتنفس منه الفلسطينيون وخاصة في غزة.

في المقابل، فإن انزعاج عباس من تقارب مصر وحماس –ولو مؤقتاً ولأسباب أمنية تتعلق بضبط الوضع الأمني في سيناء– زاد جرعة انزعاجه باستجابة الأخيرة للقاهرة بحل اللجنة، ما ينقل الكرة مباشرة إليه لالتزام تعهداته بوقف العقوبات ضد غزة.

اللافت أن الفلسطينيين –الذين رحبوا بصدور بيان حماس بحل اللجنة الإدارية– ربما كانوا يتمنون قراءة بيان مصري، أو إعلان مشترك لحماس وفتح حول مباحثات القاهرة، وليس بياناً انفرادياً من حماس، لأن بياناً عليه توقيع الراعي والضامن لهذه المباحثات يعني الكثير في العمل السياسي رغم صدور بيان مصري مقتضب، علماً بأن القاهرة لم تستطع جمع وفديْ فتح وحماس معاً تحت سقف واحد، وهما اللذان لا يبعد أحدهما عن الآخر سوى عدة أمتار!

الخبرة السابقة لحماس مع عباس –طوال اتفاقات المصالحة السابقة منذ ٢٠٠٦– تجعل الفلسطينيين متوجسين قلقاً من البند الرابع الوارد في بيان حماس الخاص بحل اللجنة الإدارية، حيث ذكر نصاً «أن حماس ستبحث مع فتح «آليات» تنفيذ الاتفاق»، وهنا الخطر الشديد من العودة للمربع الأول.. لأن الآليات تعني التفاصيل، وتلك تعني ظهور شياطين الإنس ومردة الجان.

ما يمكن قوله أن الاستبشار بخطوة حماس الإيجابية لا يعني أن الفلسطينيين باتوا قاب قوسين أو أدنى من مصالحة جادة، لكن قرار حماس على الأقل ينزع الذرائع الواهية التي تحجج عباس بها لخنق غزة.

دور الفاعل الإقليمي

يبدو صعباً فصل حوارات القاهرة للمصالحة الفلسطينية، وإصرار مصر على إبقاء وفديْ فتح وحماس أكثر من الفترة الزمنية المخصصة لهما؛ عن التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة المحيطة بفلسطين، سواء تعلقت بالأحداث المتسارعة في الملفين السوري واللبناني، أو بالتوتر الأميركي الإيراني، أو بتفاعلات الأزمة الخليجية، أو بظهور أزمة استفتاء كردستان والتبعات الإقليمية المتوقعة له.

حماس من جهتها تبدو مطالبة –ولا أظن ذلك غائباً عنها– بأن تبدي حذراً أكثر من رفع الفيتو الأميركي الإسرائيلي عن مصالحتها مع فتح، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تجارب سابقة أخذت فيها الحركة على حين غرة بتلقيها ضربات عسكرية قاسية من إسرائيل، في وقت يبدو لها فيه أنها حصلت على غطاء عربي ولو مؤقتاً، لكن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين وثلاثاً!

اللافت في سطور التحليل هذه أن المصالحة تزامنت مع معلومات لقادة في حماس تحدثت عن أن أميركا رفعت الفيتو عن المصالحة، وهذا كلام يستحق التوقف ويطرح أسئلة: لماذا تسعى مصر الآن لإبرام هذه المصالحة؟ وهل هناك طبخة في المنطقة يراد منها تسكين الملف الفلسطيني؟ وهل أقنع المصريون حماس وفتح بضرورة أن يخفضوا رؤوسهم لمرور العاصفة المفترضة أو يكونوا جزءاً من الصفقة المتوقعة؟

هذه أسئلة برسم الإجابة، لكن الشواهد تؤكد أن الملف الفلسطيني لم يعد في صدارة دوائر صنع القرار الإقليمي والدولي في ظل تزاحم الملفات الأكثر سخونة، مما يظهر مصر كما لو كانت مكلفة من عواصم وازنة بالقيام بهذا الدور لإحداث تقارب مع حماس، وهي التي تعلم حجم العداء الذي ساد بينهما، لكنها غضت الطرف مؤقتاً –كما يبدو– لتحقيق أهداف وأغراض محلية وإقليمية ودولية، تلاقت مصالحها جميعاً في آن واحد، أو هكذا يبدو للرائي عن قرب.■

مواقف دوليّة تدعم وحدة العراق وترفض استفتاء كردستان

عبرت كل من الصين وإيران وتركيا وروسيا وبريطانيا عن دعمها لوحدة العراق ورفضها لاستفتاء انفصال إقليم كردستان الذي جرى يوم الاثنين، وسط تلويح أنقرة للاستعداد بالقيام بكل الخيارات لمواجهة أي تهديداته لأمنها القومي.

وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية لو كانغ عند سؤاله عن الاستفتاء في إفادة صحفية يومية إن «الحكومة الصينية تدعم سيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه».

وأضاف: «نتمنى أن تتمكن الأطراف المعنية من حل خلافاتها بواسطة الحوار، وأن تتوصل إلى حل شامل يأخذ بعين الاعتبار التاريخ والواقع، من أجل أن تحمي معاً الاستقرار في العراق والمنطقة».

وحدة الأراضي

من جهته، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أن بلاده ملتزمة احترام وحدة الأراضي العراقية وسيادة هذا البلد على كامل أراضيه، معلناً أن طهران أقدمت على إغلاق أجوائها أمام الرحلات الجوية مع إقليم كردستان.

وأكد أن «إيران مصرّة على وحدة أراضي العراق وسيادته على كامل أراضيه، وكذلك على المسار الديمقراطي في هذا البلد»، وأضاف: «كل إجراء مغاير لهذه الأسس هو تصرّف في غير محله، ويمكن أن يؤدي إلى تطورات لا تصب في صالح أحد».

وفي سياق متصل، ذكر موقع الرئاسة الإيرانية أن الرئيس حسن روحاني أجرى اتصالاً هاتفياً بنظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وأشار إلى أن الرئيسين أكدا ضرورة احترام وحدة العراق وسيادته وشددا على أهمية الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أكد روحاني أن دعم وحدة العراق يكتسي أهمية كبرى لإيران، وأن التنسيق بين دول المنطقة في هذا المجال سيكون له أثر مهم في ذلك.

اتصالات ومباحثات

كما أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتصالاً هاتفياً مع بوتين، تطرق خلاله إلى الاستفتاء حول الانفصال.

وأفادت مصادر بأن الزعيمين أكدا أهمية الحفاظ على سيادة أراضي كل من سوريا والعراق، وأنهما اتفقا على مناقشة هذه المواضيع وجهاً لوجه خلال زيارة الرئيس بوتين للعاصمة التركية أنقرة.

وفي تصريحات أخرى، قال الرئيس التركي إن بلاده يمكنها أن تقطع الإمدادات عن خط أنابيب النفط الذي ينقل الخام من شمال العراق للعالم بما يمثل ضغطاً إضافياً على إقليم كردستان شبه المستقل.

وقال أردوغان، الذي تقاتل بلاده مسلحين أكراداً في الجنوب الشرقي المحاذي لشمال العراق منذ عقود، إن الاستفتاء «الانفصالي» ليس مقبولاً وإنه سيتخذ إجراءات مضادة اقتصادية وتجارية وأمنية.

وقالت وسائل إعلام عراقية إن أنقرة قررت منع بث قنوات تابعة لكردستان العراق على القمر الصناعي تركسات.

إجراءات عقابية

من جهته، قال رئيس الحكومة التركية بن علي يلدرم إن أنقرة ستقرر الإجراءات العقابية ضد حكومة إقليم كردستان بعد محادثات مع الحكومة المركزية في بغداد.

وأفاد مراسلون على الحدود التركية العراقية بأن السلطات التركية أبقت معبر خابور الحدودي مع إقليم كردستان مفتوحاً.

وقال وزير الجمارك التركي بولانت توفنكجي إن السلطات لم تغلق المعبر، ولكنها شددت الإجراءات الأمنية. من جهة أخرى تستمر المناورات العسكرية التي تجريها تركيا على الحدود مع العراق، التي كان مقرراً أن تستمر يومين فقط.

وضمن المواقف الرافضة للاستفتاء، أعلن متحدث بريطاني أن المملكة المتحدة لا تؤيد الاستفتاء الذي جرى في المنطقة الكردية في العراق، مؤكداً استمرار دعم بريطانيا لسيادة العراق ووحدة أراضيه.■

أردوغان يصعّد ضد استفتاء أربيل ويلوّح بالخيار العسكري

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده لا تعترف بنتائج الاستفتاء شمال العراق ولا ترى أنها مشروعة، وأنها مستعدة للقيام بكل الخيارات للوقوف أمام التهديدات التي تهدد أمنها القومي.

وأضاف أردوغان في كلمة ألقاها في إسطنبول أن بلاده قررت إغلاق الحدود مع شمال العراق خلال الأيام القادمة، وأن تركيا تدرس كافة الخيارات بما فيها الخيار العسكري تجاه التهديدات الموجودة على حدودها.

وتابع أردوغان قائلاً إن خطوة الاستفتاء «رسول للسنوات الطويلة المقبلة التي ستنزف الدماء فيها بالمنطقة، لا يمكن لأحد أن ينتظر منا قبول تشكل منطقة أزمة جديدة على حدودنا، إننا نرى الاستفتاء بحكم العدم دون النظر إلى نتيجته، ونرى أنه استفتاء غير مشروع».

وقال الرئيس التركي: «لقد قامت القوات المسلحة في سلوبي بالخطوات اللازمة، وكذلك فعلت إيران، وكذلك قواتنا الجوية. وفي هذه اللحظة جرى إغلاق الحدود من جانب واحد، وسيجري إغلاق الحدود بالكامل خلال أسبوع».

وأوضح أردوغان أنه سيجري إعلان التدابير والخطوات الأخرى، وتساءل: «لنرَ إلى من سيبيع إقليم كردستان النفط بعد هذه اللحظة، صمام أنابيب النفط بيدنا، وحين نغلقه يكون الأمر قد انتهى».

وأكد أردوغان أن بناء الأكراد دولة على حدود بلاده «مجرد أحلام بالنسبة إليهم، إن هذا الأمر مسألة بقاء لدولتنا، يمكن أن نأتي على حين غفلة بلا موعد في ليلة، كل الخيارات التي لن نتوانى عن استخدامها موجودة أمامنا على الطاولة».

وذكر مراسلون أن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم كشف عن تشكيل لجنة تابعة لمؤسسته لإجراء دراسة خاصة حول قطع خطوط النفط والاتصالات وإغلاق البوابات الحدودية والمجال الجوي والتعامل التجاري.

وأوضح المراسلون أن التدابير التركية لن تظهر إلا في الأيام المقبلة وحسب التطورات، مشيراً إلى أن تلك التدابير إذا دخلت حيّز التنفيذ ستشكل ضربة اقتصادية وتلحق أضراراً كبيرة بالإقليم.

وفي سياق متصل، كشف بن علي يلدرم في وقت سابق عن أن الرئيس رجب طيب أردوغان وقائد الجيش التركي سيتوجهان إلى طهران قريباً.

وكان أردوغان قد بحث يوم الأحد مع نظيره الإيراني حسن روحاني العلاقات الثنائية وآخر المستجدات الإقليمية، وعلى رأسها استفتاء انفصال الإقليم الكردي عن العراق. وأوضحت المصادر أن الرئيسين أكدا أنه في حال إجراء استفتاء انفصال الإقليم، فإن ذلك سيجلب الفوضى إلى المنطقة.

يذكر أن إقليم كردستان نظم يوم الاثنين استفتاء حول الانفصال عن العراق، ولم يتراجع عنه رغم المعارضة الواسعة له إقليمياً ودولياً.■

١٤ نائباً من أصل تركي في برلمان ألمانيا الجديد

كشفت نتائج انتخابات البرلمان الألماني (البوندستاغ) يوم الأحد عن فوز ١٤ مرشحاً من أصل تركي بعضوية البرلمان الجديد، بزيادة ثلاثة أعضاء مقارنة بالبرلمان السابق.

وكان ثمانون ألمانياً من أصل تركي قد ترشحوا بانتخابات البوندستاغ التاسع عشر من أصل ٤٨٢٨ مرشحاً شاركوا في هذه الانتخابات، وينتمي ستة من النواب الجدد ذوي الأصول التركية للحزب الاشتراكي الديمقراطي، ومن أبرزهم عيدان أوزغوز وزيرة الدولة للاندماج بحكومة المستشارة أنجيلا ميركل المنتهية الولاية.

وينتمي خمسة نواب ألمان من أصل تركي إلى حزب الخضر، ومن أبرزهم رئيس الحزب جيم أوزدمير، في حين ينتمي الثلاثة الباقون لحزب اليسار، ومن أبرزهم سيفيم داجدالين، ويجمع بين هؤلاء النواب الأربعة عشر الجدد بالبرلمان الألماني معارضتهم للرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدرجات متفاوتة.

لا نواب بالحزب المسيحي

ولم ينجح بالانتخابات الألمانية أي من المرشحين ذوي الأصول التركية الذين ترشحوا عن الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تترأسه ميركل.

وخسرت «جميلة يوسف» النائبة بالبرلمان السابق مقعدها في سباق الانتخابات الأخيرة، وكانت جميلة (وهي مسلمة محافظة) أول سياسية ألمانية من أصل تركي تفوز بعضوية البرلمان عن الحزب المسيحي الديمقراطي.

في هذا السياق فشل حزب الديمقراطيين الألمان بتحقيق نسبة ٥٪ المطلوبة لدخول البرلمان، وحصل هذا الحزب الصغير –الذي ترشح بولاية شمال الراين التي تضم الكثير من الأتراك– على ٧٥ ألفاً من أصوات الناخبين، وكان حزب الديمقراطيين الألمان قد خاض الحملة الانتخابية الأخيرة بلافتات دعاية مؤيدة للرئيس التركي.

وبعد الخسارة الفادحة التي مني بها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالانتخابات البرلمانية بحصوله على ٢٠,٥٪ من الأصوات، ما يمثل أسوأ نتيجة يحققها في تاريخه، أعلن رئيس الحزب مارتين شولتس أنه فضل التحول إلى مقاعد المعارضة على المشاركة بحكومة ائتلاف كبير مع الحزب المسيحي الديمقراطي.

وفي ظل هذا الواقع، لم يعد أمام الحزب المسيحي الفائز الأكبر بالانتخابات إلا تشكيل ائتلاف حكومي ثلاثي بالتحالف مع حزبي الخضر والديمقراطي الحر، ويطرح هذا الائتلاف –الذي يطلق عليه اسم تحالف جامايكا بسبب ألوان أحزابه المماثلة لألوان علم جامايكا– اسم رئيس حزب الخضر جيم أوزدمير وزيراً بالحكومة الجديدة.

أوزدمير والخارجية

ومن شأن اختيار أوزدمير –الذي حصل حزبه على نسبة ٨,٩٪ من الأصوات بانتخابات البوندستاغ– وزيراً لخارجية ألمانيا أن يؤشر على مزيد من الاحتقان بين أنقرة وبرلين، ويعرف رئيس حزب الخضر المخضرم بفقدانه الشعبية بين أتراك ألمانيا المقدّر عددهم بثلاثة ملايين نسمة، وتضامنه مع حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا منظمة إرهابية.

كما يعرف أوزدمير بخلافه الشديد مع الرئيس التركي، ويتفق معظم المراقبين السياسيين على أن تركيا سترى في تعيين أوزدمير وزيراً لخارجية ألمانيا مؤشراً على رغبة الحكومة الجديدة ببرلين في التصعيد معها.■

الأمم المتحدة تتهم «إسرائيل» بمواصلة بناء المستوطنات

اتهم مبعوث الأمم المتحدة الى الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف «إسرائيل» بمواصلة بناء المستوطنات «بوتيرة مرتفعة» في تحدٍّ لمطالب مجلس الأمن بوقف توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين.

واتهم ملادينوف في تقرير الى مجلس الأمن حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو باستخدام خطاب تحريضي لدعم حملة المستوطنات الجديدة.

وقال ان بناء المستوطنات تركز من حزيران الى أيلول في القدس الشرقية بشكل أساسي، مع مخططات لما يقارب ٢،٣٠٠ وحدة جديدة، بزيادة قدرها ٣٠ في المئة عن العام الماضي.

وأضاف ان «النشاط الاستيطاني الاسرائيلي غير الشرعي تواصل بوتيرة مرتفعة، في نمط ثابت على مدار العام».

الكويت تأمل انعقاد القمة الخليجية في موعدها

أعربت الكويت مجدداً عن سعيها لحل الخلافات العربية مع قطر، وقالت إن دورها كوسيط في الأزمة «لم ينته، وأنها لن تتخلى عن دورها إزاء الأزمة الخليجية وتطلعها إلى موقف خليجي موحد»، معتبرة أن الخلافات بين دول خليجية وعربية مع قطر «خلافات مؤسفة أن تحدث بين أشقاء». وقال نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله في تصريحات على هامش حفلة أقامتها السفارة السعودية لمناسبة اليوم الوطني السعودي، إن بلاده «ستستمر إلى أن ترى هذا الخلاف قد طويت صفحته»، معرباً عن أمله بانعقاد القمة الخليجية في موعدها، وأكد أن ثقة بلاده «كبيرة جداً في أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي وأشقائنا في مصر أيضاً بأن يتجاوزوا هذا الخلاف، وأن يبدأوا بفتح صفحة جديدة للعلاقات ما يمكنهم من التفرغ لمواجهة تحديات عديدة ومتصاعدة في هذه المرحلة».

وتابع: «نحن لم نفقد الأمل ودائماً متفائلون في الوصول إلى ما يعزز لحمة ووحدة وصلابة الموقف الخليجي»، ودعا الجارالله إلى «التهدئة الإعلامية بشأن الأزمة الخليجية»، معرباً عن التطلع إلى «أن نرى إعلاماً متزناً وواقعياً وذا صدقية، ولدينا كل الثقة بإعلامنا للوصول إلى هذه المرحلة وأن يحقق لنا هذا الطموح والأمل».

«رايتس» تتهم ميانمار بارتكاب جرائم ضد الإنسانية

قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المعنية بحقوق الإنسان، إن ميانمار ترتكب جرائم ضد الإنسانية في حملتها ضد الروهينغا في ولاية راخين، ودعت مجلس الأمن إلى فرض عقوبات وحظر على الأسلحة.

وقال مدير الشؤون القانونية والسياسية في «هيومن رايتس ووتش» جيمس روس: «الجيش في ميانمار يطرد بوحشية الروهينغا من ولاية راخين الشمالية».

وأضاف: «المذابح التي يتعرض لها المزارعون والحرائق المتعمدة التي تطرد الناس من منازلهم كلها جرائم ضد الإنسانية». وقالت المنظمة إن تقريرها المدعوم بتحليل صور التقطتها أقمار اصطناعية أوضح جرائم ترحيل ونقل قسري للسكان وقتل وشروع في قتل واغتصاب وغيرها من الاعتداءات الجنسية.

وتابعت أنه يجب أن يفرض مجلس الأمن والدول المعنية بشكل عاجل عقوبات وحظر سلاح على جيش ميانمار.

ورفض الناطق باسم الحكومة زاو هتاي التهم، قائلاً إن حكومة ميانمار ملتزمة دائماً الدفاع عن الحقوق.

روسيا تبذل جهوداً لـ«خفض التصعيد» في كوريا

مع احتدام التوتر وتصاعد الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، تتولى روسيا وراء الكواليس على ما يبدو العمل لنزع فتيل التوتر لتجنيب شبه الجزيرة الكورية «كارثة» تنجم عن نزاع متدحرج قد يصل إلى استخدام السلاح النووي.

ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن السفارة الكورية الشمالية في روسيا أن وزارة الخارجية الروسية تعتزم إجراء محادثات مع ممثل لوزارة الخارجية الكورية الشمالية.

وسبق هذا الاعلان تحذير اطلقه رئيس إدارة منع الانتشار والحد من التسلح في وزارة الخارجية الروسية ميخائيل أوليانوف، من أن نشوب صراع على شبه الجزيرة الكورية ستكون له «عواقب كارثية» وإن وزارة الخارجية الروسية تعمل «وراء الكواليس» على إيجاد حل سياسي لأزمة كوريا الشمالية.

ولاحظ أن الأسلوب الأميركي في التعامل مع كوريا الشمالية يؤدي إلى طريق مسدود وان فرض العقوبات عليها استنفد أغراضه.

وزيرة الهجرة الدانماركية تعيد نشر رسم مثير للجدل

نشرت وزيرة الهجرة الدانماركية إنجر ستويبرغ على «فايسبوك» لقطة لشاشة جهاز الكومبيوتر اللوحي الخاص بها، تظهر رسماً للنبي محمد كان من بين الرسوم الساخرة التي فجرت حالة من الغضب بين المسلمين في كل أنحاء العالم منذ أكثر من عقد. وتأتي التدوينة على «فايسبوك» كرد فعل على قرار متحف سكوفغارد في فيبورغ في الدانمارك عدم عرض الرسم في معرض جديد عن التجديف منذ حقبة الإصلاح. وكتبت وزيرة الهجرة والتكامل في الدانمارك في تدوينتها: «هذا اختيار المتحف الخاص ولديهم كامل الحق في ذلك، لكن أعتقد أنه أمر مشين».

وقالت ستويبرغ في التدوينة إنها تستخدم الرسم صورة لشاشة الكومبيوتر اللوحي لأنها تذكرها بأن الدانمارك بلد يتمتع بحرية التعبير ومنها حرية انتقاد الأديان.

الملك سلمان يأمر بإصدار رخص قيادة للنساء

أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، بإصدار رخص قيادة السيارات للمرأة في السعودية، وهو ما لاقى ترحيباً واسعاً في المملكة ودولياً، ولاسيما في الولايات المتحدة التي اعتبرته «خطوة إيجابية جداً». وصرح السفير السعودي لدى الولايات المتحدة الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز بأن القيادة في بلاده تعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لهذا التغيير لأن فيها مجتمعاً شاباً وحيوياً ومنفتحاً، معتبراً ذلك جزءاً من الاصلاح الاقتصادي في المملكة.

وفي هذا الخصوص صدر أمر سام باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحتهً التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة، على الذكور والإناث على حد سواء، مع العلم بأن تنفيذه سيكون ابتداء مما بعد رمضان من السنة المقبلة.

ورحبت الولايات المتحدة بقرار سماح المملكة للنساء بقيادة السيارات، معتبرة اياه «خطوة ايجابية جداً».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر نويرت للصحافيين في واشنطن: «نحن سعداء للغاية».

كذلك رحبت وزارة الخارجية الأميركية بتلك الخطوة ووصفتها بأنها «خطوة عظيمة في الاتجاه الصحيح».

الحمدالله يُعلن بدء تسلم حكومته مسؤولياتها في غزة

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدالله، بدء تسلم حكومته كافة مسؤولياتها في قطاع غزة «دون اجتزاء».

وقال الحمدالله في كلمة له خلال الاجتماع الأسبوعي للحكومة الفلسطينية في مدينة رام الله، إن حكومته «بدأت تتسلم مسؤولياتها في قطاع غزة، وتولي مسؤولياتها بشكل فعلي وشامل من دون اجتزاء أو انتقاص لمهامها وصلاحياتها».

وأوضح أن الحكومة «قررت تشكيل عدد من اللجان الوزارية التي تختص بتسليم المعابر والأمن والدوائر الحكومية ومتابعة ومعالجة آثار الانقسام وكافة القضايا المدنية والإدارية والقانونية الناجمة عن الانقسام وما ترتب عليه من تحديات وعراقيل».ودعا «كل الأطراف ومؤسسات المجتمع المدني، إلى دعم جهود المصالحة وتمكين الحكومة من القيام بمهامها لخدمة أبناء شعبنا، وإنهاء الانقسام»، مشيراً إلى أنه سيزور قطاع غزة الاثنين المقبل، لعقد اجتماع لحكومته هناك.

الأمم المتحدة: ٤٨٠ ألفاً من الروهينغا لجأوا إلى بنغلادش

اعلنت الامم المتحدة ان ٤٨٠ الفاً من اقلية الروهينغا لجأوا الى بنغلادش منذ ٢٥ آب الماضي، هرباً من أعمال العنف في غرب بورما، بحسب حصيلة جديدة.

وتظهر الحصيلة الجديدة قفزة ملحوظة في الأرقام مقارنة مع التقديرات السابقة التي كانت تشير الى ٤٣٦ ألف لاجئ.

وأوضحت الامم المتحدة ان الفارق «مرده، الى حد كبير، الى تعداد ٣٥ الف وافد جديد الى مخيمين للاجئين» لم يردوا في التعداد السابق مع انهم كانوا على أراضي بنغلادش.

مدير الشؤون القانونية والسياسية في المنظمة جيمس روس أكد أن «الجيش في ميانمار يطرد الروهينغا من ولاية راخين الشمالية بوحشية». وأضاف أن «المذابح التي يتعرض لها المزارعون والحرائق المتعمدة التي تطرد الناس من منازلهم، كلها جرائم ضد الإنسانية».

بلومبيرغ: إيران تتوسط بين الأسد وحركة حماس لإعادة بناء تحالفهما

تعمل إيران على استعادة حلقة مفقودة في شبكة تحالفاتها في الشرق الأوسط، فهي تحاول ضمّ حركة حماس مرة أخرى إلى الحلف الذي تقوده، بعد الخصام الذي نشب بين الحركة الفلسطينية المسلحة ونظام بشار الأسد حليف إيران، بسبب الحرب الدائرة في سوريا.

وتحاول إيران وحليفها اللبناني حزب الله بهدوء، التوسط في المصالحة بين سوريا وحماس، حسب تقرير لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية، نشرته السبت ٢٣ أيلول ٢٠١٧، وإذا نجحا فإنّ ذلك سيعزز إحدى النقاط الضعيفة في الحلف، في الوقت الذي عزّزت فيه إيران علاقاتها مع سوريا والعراق، وأنشأت جبهة دعم في المنطقة لمواجهة إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة من العرب.

وكانت حماس تتخذ من سوريا مقراً لها منذ زمنٍ طويل، وتلقت دعماً من دمشق في حملة الحركة المسلحة ضد إسرائيل. وظلت القيادة القوية لحماس بالمنفى في سوريا، حتى بعد تولّي الحركة سلطة قطاع غزة في عام ٢٠٠٧.

لكن عندما نشبت الحرب الأهلية في سوريا، انفصلت حماس عن الرئيس السوري بشار الأسد، ووقفت بجانب المعارضة التي تقاتل للإطاحة به، إذ إن أغلب أفراد المعارضة هم من المسلمين السنّة، مثل حماس.

وفي الوقت نفسه، كانت إيران من أقوى مؤيدي الأسد منذ بدء الأزمة في سوريا عام ٢٠١١، إذ ضخّت مليارات الدولارات في الاقتصاد، وأرسلت مستشارين ومقاتلين مدعومين لمساعدته على البقاء في السلطة. وأرسل «حزب الله» كذلك الآلاف من المقاتلين، وساعد في تحويل الحرب لصالح الأسد ضد المعارضة، ويساعد الآن في الحرب ضد تنظيم الدولة.

عندما بدأ الصراع في سوريا، ظلّت قيادة حماس في المنفى صامتةً إلى حدّ كبير. لكن زادت التوترات مع الزيادة في إراقة الدماء، وفي كانون الثاني ٢٠١٢، غادر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في المنفى خالد مشعل سوريا، ورحل إلى قطر، إحدى خصوم الأسد الرئيسيين.

وفي أيلول التالي، ألقى خطاباً في تركيا قال فيه: «نرحب بثورة الشعب السوري الذي يسعى إلى الحرية والاستقلال»، وأنّ «الدماء النقية لهذا الشعب العظيم تُسفَك» لأنّهم يسعون إلى الديمقراطية.

وفي غضون ساعات، أغلقت السلطات السورية جميع مكاتب حماس في البلاد، وأبعدت أعضاءها إلى الخارج. ولم يُسمَح لهم بالعودة منذ ذلك الحين.

تأتي محاولة المصالحة هذه بعد أن انتخبت حماس قيادةً جديدة، إلى جانب سعي داعميها الرئيسيين، قطر وتركيا، المؤيدين القويَّين للمعارضة السورية، إلى تحسين العلاقات مع إيران.

لم تقطع حماس وإيران تحالفهما تماماً بعد الخصام مع الأسد، لكن فَتَرَتْ العلاقات بينهما. واستمر دعم طهران لحركة حماس، وخاصةً بالنسبة لجناحها المسلح، ولكن على مستوى منخفض أكثر من ذي قبل، في حين تضاءلت الروابط السياسية. ومنذ تولي يحيى السنوار قيادة حماس في قطاع غزة، في شباط ٢٠١٧، أعادت الحماس بناء تلك العلاقات. وفي آب ٢٠١٧، زار وفدٌ من حركة حماس طهران، وكان هذا هو الوفد الأرفع منذ سنواتٍ عديدة، وشارك في تنصيب الرئيس حسن روحاني.

وخلال الزيارة، التقى الوفد برئيس البرلمان، وكبار مساعدي المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي. وقال مسؤولٌ فلسطيني في بيروت إنّ مسؤولين في حماس عقدوا ثلاثة اجتماعات مع زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله هذا العام ٢٠١٧، وعادت العلاقات إلى طبيعتها.

وردّت إيران بزيادة التمويل لحماس. وقال السنوار للصحفيين الشهر الماضي، إنّ إيران أصبحت «أكبر الداعمين من الناحية المالية والعسكرية» للجناح المسلح لحماس.

وأضاف أنّه بمساعدة إيران، تقوم حماس «بتجميع» قواتها العسكرية استعداداً لمعركة تهدف إلى «تحرير فلسطين».■

بغداد تمهل إقليم شمال العراق ٧٢ ساعة لتسليم المطارات والمنافذ الحدودية

أمهلت بغداد يوم الثلاثاء، إدارة إقليم شمال العراق، ٧٢ ساعة لتسليم المطارات والمنافذ الحدودية للحكومة المركزية، على خلفية إجراء استفتاء الانفصال، مؤكدة أن سلطتها ستفرض على الإقليم وفق الدستور.

وقال رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي، خلال مؤتمر صحفي في بغداد، إن «مجلس الوزراء قرر إخضاع المنافذ البرية والجوية في الإقليم لإشراف ورقابة هيئة المنافذ الحدودية (مؤسسة اتحادية)، وسيتم حظر الرحلات الجوية الدولية من و إلى الإقليم في حال عدم إخضاع المطارات لسلطة الحكومة».

وأضاف العبادي أن «الحكومة الاتحادية ستفرض سلطتها على الإقليم وفق الدستور»، مؤكداً أن «ثروات الإقليم تدار بعيداً عن الرقابة وتذهب إلى حسابات شخصية خارج البلاد، لذا فإن الموازنة الاتحادية يجب أن تعود للحكومة العراقية وفق الدستور».

وتابع العبادي: «لن نتنازل عن وحدة العراق وسيادته والحكومة ستفرض سيادتها الاتحادية، ولن نتفاوض على نتائج الاستفتاء الذي أُجري ولم يحترم رأي الشركاء ولا الإرادة الدولية».

وقال مجلس الوزراء العراقي، في بيان له، إن «حظر الرحلات الجوية من إقليم شمالي البلاد وإليه سيطبق، إن لم تسلم المطارات والمنافذ الحدودية خلال ثلاثة أيام».■

شرعيّة.. ينتظرها السيسي من صديقه الإسرائيلي

بقلم: سليم عزوز

كل خطيب كان يدّعي وصلاً بشعبه، فيتكلم باسمه ويتحدث عن بلاده، ويتطرّق للتحديات التي تواجهه، إلا هو، فقد كان حديثه كله إلى «الشعب الإسرائيلي»، متقرباً إليه بالنوافل، ومعلناً أن مهمته توفير «الأمان» له!

هو الوحيد الذي فعلها، فلم يعد الشعب المصري هو «نور عينيه»، كما قال في بداية انقلابه، وإنما صارت عيناه متجهة إلى «الشعب الإسرائيلي»، على مظنة أن رضاه يكفي لمنحه الشرعية، فيتم تأمين الانتخابات القادمة له، ولا يتم استبداله بغيره، والدفع بمرشح آخر. وهو يعلم قبل غيره، أن أي انتخابات جدّية، قد تدفع به إلى خارج مصر، أو في السجن إن أصر على البقاء فيها، فضحاياه كثر، وفي كل بيت توجد أم ثكلى، وزوجة مترملة.

في البدء، كنا نتلمس مواقفه المنحازة لإسرائيل، في تصريح هنا أو مقال هناك، وكان الجانب الاسرائيلي حريصاً على عدم كشفه، والآن صار اللعب على المكشوف، فلم يعد لديه ما يخسره، ولم يعد حريصاً على نفاق تيار متهافت، أعلن أنه «جمال عبد الناصر» وقد جاء على قدر، وكنا نتحداهم أن يذكر ماذا يمثل له «عبد الناصر»، إلا أنه لم يفعل ولم يطلبوا!

في بداية الانقلاب، كتب محلل إسرائيلي مقالاً تحت عنوان «لا تعرقلوا السيسي»، كان يدور حول عدم إحراج السيسي بطلب القادة الإسرائيليين انحيازاً علنياً، فالرجل لم يقصّر، وهو أفضل لهم من «حسني مبارك» الذي وصفوه من قبل بأنه «كنز إسرائيل الاستراتيجي». الآن السيسي هو الذي يلخص مهمته في الحكم بتحقيق الأمان للإسرائيليين، ولم تكن هذه المرة الأولى، فقد قالها من قبل، فاعتقدنا أنها «زلة لسان»!

وها هو يعيد الكرّة من جديد، فلم يعد مشغولاً بالشعب المصري، فهو ليس مانح الشرعية، ولكن من يمنحها له هو «نتنياهو»، وانبعث أشقاها ليقول إنه استحضر في هذه اللحظة روح الرئيس السادات وهو يخطب في الكنيست، فأهان السادات بهذه المقارنة، فإذا كنا نعارض زيارة السادات للقدس، إلا أن السادات كان يرى في ما فعله أنه خدمة لمصر، وأنه عمل على عودة أراضيها، التي لم تعد بحرب كانت استراتيجيتها أنها حرب تحريك لا تحرير!

السادات اجتهد فأخطأ، لكن مصر كانت حاضرة في كل خطوة، أما السيسي فقد كانت مصر غائبة تماماً، وعندما تذكرها، لم يكن لها من قدر أو مجد، إلا من حيث كونها وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، يرى السيسي أنها قابلة للتكرار والتقليد والتوسيع، على مستوى الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وبإدخال أطراف عربية أخرى، وهو في خطابه لم يكن مشغولاً إلا بنفسه، وباحثاً عن شرعيته ولو في صندوق القمامة!

والسادات عندما خاطب الإسرائيليين، كان خطابه بهدف تحريض الشعب على قياداته، وقد خرج الاسرائيليون إلى الشوارع يحتفون به، متأثرين بخطابه، أما السيسي فقد قدّم نفسه باعتبار أن له «خاطراً» لدى الإسرائيليين بموجبه، طلب منهم أن يقفوا وراء قياداتهم، كأنه يتحدث إلى شعب محكوم بانقلاب عسكري، وأن صديقه «نتنياهو» جاء إلى موقعه بقوة السلاح!

لا يعلم عبد الفتاح السيسي أن الإسرائيليين يختارون حكوماتهم، وأن هذه الدولة العسكرية لا تحكم بفوهة المدفع، فنتن ياهو نجح في انتخابات نزيهة، وسوف يغادر موقعه بالانتخابات، والعالم الذي يأتي حكامه بإرادة الشعوب لا يعرف ثقافة العسكر البلهاء، الخاصة بالوقوف «خلف القيادة»، فالشعب هو القائد وليس العسكري، لا سيّما إذا كان من النوع الذي لم يقاتل عدواً طول خدمته، فقد حصل على رتبة المشير في معركته مع الشعب وحرق جثث الموتى!

والسادات، كان خطيباً مفوّهاً، أما السيسي فهو لا يجيد نطق جملة واحدة صحيحة، وكان خطابه في الأمم المتحدة، مسخرة عندما ارتجل، فهو مهمته أمن الشعب الإسرائيلي، كما أن مهمته هي أمن الشعب الإسرائيلي، وهو تكرار أكد طبيعة المهمة!

فالسيسي بطبيعة المهمة التي حددها لنفسه، معيّن من قبل القوى الإقليمية والدولية لرعاية أمن إسرائيل، ولم يعد له في مصر من شعبية تمكنه من الاستمرار رئيساً لاستكمال هذه الدورة، أو للحصول على دورة ثانية.

هو يعلم هذا جيداً، ولهذا قرر اللعب على المكشوف، وكان يمكن أن يمارس وظيفته في السر، وسيجد تفهماً لظروفه لدى الجانب الإسرائيلي، لكن – وكما قلنا – لم يعد لديه ما يخسره!

فات عبد الفتاح السيسي أن السادات قتل، بعد أن وقع معاهدة السلام مع إسرائيل، وأن مبارك سقط، وإسرائيل تعتبره كنزها الإسرائيلي!

فإسرائيل لا تدفع موتاً، ولا تحمي شريكاً!■

التيارات الجهاديّة
هل من مراجعة لمساراتها؟

بقلم: بسام ناصر

تتركز رؤية تيارات السلفية الجهادية على العمل القتالي باعتباره الوسيلة الناجعة في إحداث التغيير المطلوب، وتحقيق الأهداف والغايات التي تسعى تلك التيارات إلى إنجازها، لذا فإنها تسارع إلى الانخراط في العمل المسلح هنا أو هناك كلما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

ثمة تجارب عديدة لمشاركة أتباع تلك التيارات، فكان لهم حضورهم وتأثيرهم في تلك الساحات التي شاركوا فيها، كأفغانستان، والعراق وسوريا واليمن وغيرها من المواقع، لكن الستار الأخير غالباً ما يسدل على تلك التجارب، معلناً ذهاب قوتها، وأفول نجمها، بعد أن كانت تتزعم الساحة، وتبسط نفوذها وقوتها على تلك المناطق الواسعة والشاسعة.

من أوضح انحسار وجود تلك التيارات، ما حدث «لتنظيم الدولة الإسلامية» في العراق، بعد إخراجهم من معاقلهم كمحافظة الأنبار، والموصل، وتلعفر، وكذلك الحال في سورية التي خسر فيها التنظيم مواقع عديدة، التي يجري فيها الحديث عن معركة الرقة لإخراج التنظيم من معقله الرئيسي هناك.

غالباً ما يقال إن التيارات الجهادية تمتلك روحاً قتالية عالية، وقدرة على إثبات وجودها وحضورها في المجال العسكري القتالي. لكن ثمة ما يستدعي مراجعة تلك التيارات لمساراتها وخياراتها في ظل تجاربها المريرة، وما آلت إليه في أغلب الأحيان من أفول نجمها وذهاب قوتها، فهي كما يرى كثير من الباحثين المعنيين بالظاهرة، تبلي بلاء حسناً في الميدان القتالي، لكنها لا تمتلك المؤهلات والخبرات اللازمة للتنمية والتعمير.

وقد كشفت أحداث ووقائع مشاركة التيارات الجهادية في العراق من قبل، وفي سوريا حالياً، عن أن الشقاق والنزاع والاختلاف سرعان ما يدب في صفوفها، وهو ما يفضي إلى تكاثر التنظيمات التابعة لها، والتي لا تجد سبيلاً لحل مشاكلها المستعصية إلا بالقتال والتصفيات الجسدية، والشواهد على ذلك كثيرة ومتوافرة.

ومن يتابع ممارسات تيارات السلفية الجهادية في مواقعها المختلفة، يرى كيف تدير خلافاتها بمنطق القوة والغلبة، ما أعطى صورة شائهة عن تلك الجماعات والتنظيمات، بأنها عاجزة عن إدارة خلافاتها، وحل أزماتها بطرق الحوار المنتج، واللجوء الدائم إلى استخدام السلاح في حل المشاكل والأزمات. وقد استقرت تجارب تلك الجماعات والتنظيمات على أن المتحكم في نتائجها ومآلاتها هم الأعداء، الذين يمتلكون من الأدوات والآليات ما يمكنهم من توجيه المسارات بما يخدم أجنداتهم وأهدافهم النهائية، والأمور لا تفضي لصالح التيارات الجهادية في نهاية المطاف، وغالباً ما يحرمون قطف ثمار قتالهم.

أليس من المشروع التساؤل: لماذا لا تراجع تيارات السلفية الجهادية مسيرتها ومواقفها وتوجهاتها وهي ترى بأم أعينها أن نتائج «العمل المسلح» ومآلاته غالباً ما تكون رهينة لموازين القوى المختلة لمصلحة الآخرين!! هل يمكن تلك الحركات أن تجهد نفسها في الإجابة عن السؤال الآتي: ما جدوى إشعال المعارك، وتأجيج الحروب ثم تكون النتائج والمآلات لمصلحة الأعداء في غالب الأحيان، الذين ينجحون في كسب المعارك باستخدام «الجهاديين» لمصلحة أجنداتهم المعروفة؟ ثم يأتي السؤال الأكثر جدلاً، والأشد تعقيداً: هل ما زال خيار «القتال المسلح» ذا جدوى وفاعلية في ظل تحكم الفاعلين الدوليين والإقليميين في المشهد؟ ألا تستحق تلك الأسئلة القلقة إعمال العقل لدراسة تلك التجارب، والاستفادة من الأخطاء القاتلة، وتحديد الخيارات الاستراتيجية في ظل الخيبات المتكررة، وخسارة المحاضن الشعبية الداعمة؟■

الإعلام القائم
ولا بديل عن الكذب!

بقلم: أبو مهاب علي حسن

ينتابك شعور من الغصة والمرارة، ممزوج بمشاعر السخرية والدهشة، تصل إلى مرحلة القرف.. كلما اقتربت من تعاطي الإعلام المصري مع أي حدث داخلي، لتجد نفسك تركب بساط الريح وتذهب إلى مدينة العجائب «والت ديزني»، أو أنك تشاهد واحداً من أفلام الفانتازيا الهابطة أو واحداً من أهم أفلام الكوميديا السوداء في العصر الحديث.

هذا هو الإعلام الذي جعل من الرئيس إلهاً ونبياً ويسوعاً.. وجعل من الفأر أسداً ومن الذئب حملاً وديعاً.

وإذا عدت معي قليلاً بذاكرة الأسماك والتي يتميز بها المصريون عن باقي الأمم، واستعرضت تناول الإعلام مع مشروع تفريعة قناة السويس وتحويله إلى مشروع مارشال، حتى أن الكثيرين من المصريين ظنوا أنه المشروع المعجزة، الذي سيقفز بالمصريين إلى مصافي الأمم الغنية.. والنتيجة: فشل المشروع وتراجعت معه دخول قناة السويس.

وإذا استرجعت تصدّي الإعلام للمؤتمر الاقتصادي، الذي أقيم في مصر العام قبل الماضي، وتحويل المؤتمر إلى مزايدة علنية من قبل الكثير من الإعلاميين؛ قفزت بنا إلى ما يقرب من ١٢٠ مليار دولار من الاستثمارات.. النتيجة: لا شيء سوى الديون والمزيد من الديون.

هذا هو الإعلام الذي أخرج لنا الانتخابات الرئاسية المسماة بانتخابات اللجان الخاوية، والأيام الثلاثة، على أنها أنزه انتخابات عرفتها البشرية، وأن أصوات الناخبين فيها تجاوزت ٢٧ مليون صوت، بلا حياء أو رادع من ضمير.

هذا هو الإعلام الذي صور لنا قرار تحرير العملة وتعويم الجنيه ورفع الدعم؛ على أنه بلاء لا بدّ منه لجلب الحظ وعودة الغائب ورد المطلّقة، في عملية نصب أقرب ما تكون إلى الدجل والسحر؛ جعلت الأسعار تقفز أضعافاً مضاعفة، وأربكت الأسواق، وازدادت معها معاناة المصريين أكثر وأكثر.

هذا هو الإعلام الذي حوّل المشروعات الوهمية الفاشلة إلى محاولات محمودة، وحوّل القرارات الفاسدة إلى حسن نوايا، وحول القوانين الاستبدادية القمعية إلى حفاظ على أمن الوطن، وحوّل الإجراءات غير المشروعة إلى إجراءات احترازية، وحوّل الكذب والتدليس والتضليل إلى حقائق مبررة، وجعل من الحاكم الظالم المستبد حاكم الضرورة، وجعل من الإيمان بالشيطان وأتباعه والخضوع والخنوع لأوامره هي الوسيلة الوحيدة التي تقربك إلى الله.

هذا هو الإعلام الذي وصم شرفاء الوطن بالخونة المتآمرين، ووصف البلطجية وأرباب السوابق بالمواطنين الشرفاء.

هذا هو الإعلام الذي لا بديل أمامه سوى الكذب والتضليل والتدليس وليّ الحقائق وتزييف الوعي.. لأنه يدرك تماماً أنه إذا وقعت الواقعة وانهار النظام فلن يفلت من يد العدالة، ولن يفلت من يد من ضللهم واستخف بعقولهم ولعب بآلامهم وآمالهم. فالإعلاميون حريصون كل الحرص على تجميل القبح، والذي يضمن له بقاء النظام واستمراره لأطول فترة ممكنة.. فبات مصير كثير من هؤلاء الإعلاميين مرتبطاً ببقاء النظام واستمراره. ودولة الاستبداد الصارخ والديكتاتورية الفاضحة لا تستغني عن إعلام كاذب ومدلس. فمثل هؤلاء الإعلاميين أشد إجراماً وقسوة من القتلة والسفاحين. ومثل هؤلاء يطفئون مصابيح العقول، وينسجون خيوط العنكبوت في ملابس الإحرام.■

خيارات تركيا بشأن استفتاء كردستان العراق

بقلم: د. سعيد الحاج

يوماً بعد يوم، تتضاءل فرص تأجيل مسعود البارزاني لاستفتاء إقليم شمال العراق وتتصاعد في المقابل مواقف الأطراف الرافضة لإجرائه، وفي مقدمتها حكومة بغداد وإيران وتركيا.

دوافع البارزاني

لا يختلف اثنان في المنطقة على المظلومية التاريخية للأكراد، وحرمانهم الكثيرَ من الحقوق على مدى عشرات السنين في الدول الأربع التي يعيشون فيها بالمنطقة، أي سوريا والعراق وتركيا وإيران.

لطالما راود حلمُ الدولةِ الأكرادَ في هذه الدول، وقد حاولوا ذلك مراراً عبر التاريخ، فكانت تجربتهم الأبرز في جمهورية مهاباد بإيران التي تحولت إلى كارثة، بيد أن أكراد العراق كانوا أوفر حظاً من نظرائهم في الدول الأخرى، فاستفادوا من حربيْ الخليج وغزو العراق ليؤسسوا الأرضية المناسبة لدولتهم المنشودة، وإن كان دستور العراق ٢٠٠٥ قد نص على نظام فدرالي.

بيد أن ثمة عوامل أخرى كثيرة تدفع البارزاني اليوم للإصرار على إجراء الاستفتاء في موعده رغم كل الضغوط التي يتعرض لها، بعد أن أجله في عدة مناسبات سابقة.

في المقام الأول، تمثل التطورات الأخيرة بالمنطقة –لا سيما العراق وسوريا– فرصة تاريخية للأكراد جعلت منهم لاعباً مهماً يحظى بدعم أميركي–دولي، ومهدت الطريق لسيناريوهات التقسيم والفدرلة. ويريد البارزاني إجراء الاستفتاء قبل انتهاء مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي يمكن أن تتراجع بعده أهمية الأكراد وأوراق قوتهم.

أكثر من ذلك، ضمنت قوات البشمركة الكردية انتشاراً أوسع ونفوذاً أكبر في المناطق المتنازع عليها وفي مقدمتها كركوك، بعد سيطرة «داعش» على الموصل عام ٢٠١٤ وما تلاها من تطورات انتهت بطرد التنظيم منها ومن باقي المناطق العراقية مؤخراً. ولذا يراهن الأكراد على إجراء الاستفتاء في هذه المناطق وضمها إلى الإقليم، أو تقوية موقفهم في التفاوض حولها بعد الاستفتاء على أقل تقدير.

يعاني إقليم كردستان العراق من أزمات سياسية واقتصادية متراكمة، حيث انتخب البارزاني رئيساً للإقليم في ٢٠٠٥ ثم جُدّد له في ٢٠٠٩، وما زال الإقليم ينتظر الاستحقاق الانتخابي–السياسي في ظل العلاقات المتوترة بينه وبين بغداد، التي انعكست على تأخر مستحقاته من الميزانية منذ بدايات ٢٠١٤، ويبدو أن البارزاني قرر الهروب من هذه الأزمات إلى الأمام عبر الاستفتاء.

يبقى أخيراً عامل لا يمكن إغفاله، إذ يريد مسعود البارزاني بعد كل هذه السنوات أن يتوّج حياته و«يخلّد اسمه»، باعتباره الزعيم الكردي الذي أجرى الاستفتاء وقام بالخطوة الأولى على طريق الاستقلال.

أوراق الضغط التركية

يتفق إجراء الاستفتاء مع مبادئ عامة مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكنه يصطدم من جهة أخرى مع الدستور العراقي وآليات الاستقلال المتعارف عليها، بما في ذلك التوافق مع الحكومة المركزية. وهو بهذا المعنى ليس إلزامياً ولا يترتب عليه قانونياً وسياسياً أية نتائج مباشرة، إلا أنه يقوي موقف الإقليم في التفاوض مع بغداد.

ورغم ذلك، ثمة معارضة واسعة للاستفتاء محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يكاد يقف إلى جانب البارزاني علناً غير دولة الاحتلال الإسرائيلي، بينما تتحفظ واشنطن على التوقيت وإن وافقت على المبدأ.

وبالنسبة إلى أنقرة، فإن مبدأ تقسيم العراق أمر مرفوض لما يمكن أن يسببه من فوضى قد تنعكس عليها، فضلاً عن الانعكاسات السلبية المباشرة على الملف الكردي الداخلي، وهو ما يجعلها تعتبر الاستفتاء «مسألة أمن قومي».

ولذلك تتصاعد التصريحات والمواقف التركية مع مرور الوقت وتضاؤل فرص الإلغاء أو التأجيل للاستفتاء، حيث بدأت بتحذير وزير الخارجية من «حرب أهلية عراقية»، مروراً بتهديد رئيس الوزراء بـ«الردود التركية» وتقريب موعد اجتماع مجلس الأمن القومي إلى تاريخ ٢٢ أيلول الجاري، وصولاً إلى إجراء القوات المسلحة التركية تدريبات عسكرية قرب معبر الخابور الحدودي مع العراق.

رغم حرص أنقرة على العلاقات الجيدة التي تربطها بالبارزاني، فإنها تلمّح وتصرح بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مشروع «إعلان دولة مصطنعة» على حدودها، حيث تملك عدة أوراق ضغط فاعلة في مواجهة الإقليم، أهمها:

أولاً، الملف الاقتصادي حيث تعتبر تركيا الرئة التي يتنفس منها الإقليم –في ظل خلافاته مع الحكومة المركزية– عبر التجارة البرية البينية، ومرور خطوط النفط عبر أراضي تركيا إلى العالم الخارجي. ومع تهديد طهران بغلق الحدود البرية مع الإقليم، وفي ظل حديث أنقرة عن «ردود فورية» على الاستفتاء إن تم؛ يمكن تصوّر أن الملف الاقتصادي سيكون ذا أولوية.

ثانياً، العلاقات السياسية، حيث تربط أنقرة بأربيل منذ سنوات علاقات طيبة تقترب من التحالف، على خلفية التوافق في مواجهة «العمال الكردستاني» والخلافات المشتركة مع بغداد، ويمثل احتمال خفض هذه العلاقات أو اهتزازها ورقة ضغط بيد أنقرة.

ثالثاً، القوة العسكرية، وهي ورقة لم تلوّح بها أنقرة إلا مؤخراً، إلا أنها كانت ماثلة دائماً من خلال الوجود العسكري في معسكر بعشيقة والعمليات الجوية المتكررة ضد معاقل الكردستاني في جبال قنديل.

إلا أن رفض البارزاني للمقترح الدولي المقدم له

صواريخ إيرانية قرب كردستان-وتركيا تطرح «كل الخيارات»

واصلت إيران وتركيا انتقاد استفتاء إقليم كردستان العراق، حيث أرسلت طهران يوم الثلاثاء منظومات صاروخية متطوّرة إلى الحدود مع الإقليم، في وقت شدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أن جميع الخيارات مطروحة أمام بلاده للتعامل مع تداعيات استفتاء الانفصال عن العراق.

وأفاد مراسلون في طهران بأن إرسال إيران منظومة الصواريخ المتطورة جاء بعد تتالي التصريحات الإيرانية الرافضة لإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق. وبهذا الخصوص قال مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي إن نتائج الاستفتاء على انفصال الإقليم لا يمكن الوثوق بها، ووصفها بغير الدقيقة والمرفوضة.

وأضاف أن الاستفتاء غير قانوني ولا أهمية له، ولن يجرّ إلا مزيداً من الاضطرابات السياسية. ورأى أن أمام رئيس الإقليم مسعود البارزاني طريقين هما: التراجع عن الاستفتاء أو مواجهة الشعب العراقي بأجمعه.

واتهم علي أكبر ولايتي الولايات المتحدة وإسرائيل بالوقوف وراء استفتاء «كردستان العراق بعد فشلهما الذريع في المنطقة».

تهديد تركي

وحذّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أن استفتاء كردستان يعني إشعال فتيل صراع جديد في المنطقة، مؤكداً أن جميع الخيارات مطروحة أمام بلاده.

وشدد أردوغان على أن تركيا لن تصمت عن مخاطر كتلك التي تتعرض لها حدودها الآن، معتبراً ما جرى تهديداً للأمن القومي لبلاده. وقال: «نحن مستعدون للتضحية بدمائنا بشكل مشترك مع كل إخواننا في المنطقة».

وشدد على أن جميع الخيارات مطروحة للتعاطي مع الوضع «بدءاً بالعقوبات الاقتصادية ووصولاً إلى الخيارات العسكرية، وإغلاق المجالات الجوية والبرية».

ولكن الرئيس التركي أعرب عن أمله بألا تضطر بلاده لاستخدام هذه الإجراءات، وقال: «نأمل أن تعود إدارة إقليم كردستان العراق إلى رشدها، وتتراجع عن هذه المغامرة وعن هذه الخطوة التي نهايتها مظلمة».

وقال أردوغان إن الإدارة في شمال العراق لا تعترف بتنوع الأطياف لديها كالعرب والتركمان والأعراق الأخرى. وتساءل: «من سيقبل باستقلال شمال العراق سوى إسرائيل؟».

وقد عبرت سوريا في وقت سابق عن رفضها لاستقلال كردستان العراق. وتنبع مواقف هذه الدول من كونها تضم أقليات كردية، ومن شأن استفتاء أكراد العراق أن يكسبها المزيد من الجرأة على المطالبة بالانفصال.

رفض دولي

في هذه الأثناء، جدّد المتحدث باسم الكرملين دميتري بسكوف موقف بلاده الداعم لوحدة العراق، وقال إنها مهمة لدعم الاستقرار والأمن في المنطقة.

وأعربت وزارة الخارجية الأميركية عن خيبة أملها العميقة جراء قرار حكومة إقليم كردستان المضي قدماً في إجراء الاستفتاء على الانفصال الأحادي الجانب حتى في مناطق تقع خارج الإقليم.

وأعربت المتحدثة باسم الخارجية هيثر نويرت عن اعتقاد الولايات المتحدة بأن الاستفتاء سوف يزيد من زعزعة الاستقرار ومعاناة الشعب الكردي.

وأعربت جامعة الدول العربية عن أسفها إزاء الاستفتاء، وقالت إنه لا يزال من الممكن احتواء تداعيات هذا الإجراء «إذا ما اتسمت خطوات جميع الأطراف المعنية بالقدر اللازم من الحكمة والمسؤولية والتصرف في إطار مقومات الدولة العراقية».■

مسعود البارزاني يدعو الحكومة العراقية للحوار

دعا رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الحكومة العراقية إلى الحوار، معرباً عن استعداده لحل جميع المشاكل العالقة مع بغداد.

وقال البارزاني –بعد يوم من الاستفتاء على انفصال كردستان العراق– إن «الحكومة العراقية لم تحترم حقوق شعبنا وخالفت الوعود». وأضاف أن «بغداد لم تلتزم بما ورد في الدستور؛ ولذا كان من حقنا التوجه إلى صناديق الاقتراع لتقرير مصيرنا».

وتابع البارزاني أنه «بدلاً من التهديدات فإنني أدعو الحكومة إلى الحوار وبناء علاقات جوار طيبة»، داعياً رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي وكل القيادات العراقية لعدم إغلاق باب الحوار لأنه السبيل الوحيد للحل.

وأكد البارزاني استعداده لحل جميع المشكلات مع بغداد، مشدداً على أن خيار إقليم كردستان هو السلام.

وفيما شدد البارزاني على أن إقليم كردستان العراق لا يريد مشاكل مع الدول الإقليمية، فإنه دعا دول الجوار لأن تستمع لصوت سكان الإقليم، وأبدى استغرابه من معاقبة شعب كردستان بسبب اختياره قراره.

وجاء خطاب البارزاني بعد أن تعهد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في وقت سابق يوم الثلاثاء بأن تصعّد حكومته إجراءاتها ضد كل من قام بالاستفتاء في إقليم كردستان، وأنها ستحمّله المسؤولية القانونية، ووصف الاستفتاء بغير القانوني وغير الدستوري.

في غضون ذلك، يسود الهدوء إقليم كردستان العراق بعد أيام من الاستفتاء على الانفصال، ترقباً لإعلان نتائجه رسمياً.

وحددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء إعلان النتائج بعد نحو ٧٢ ساعة بدءاً من انتهاء عملية التصويت، وأشارت إلى مشاركة ٧٢٪ من سكان إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها في الاستفتاء.■

الأركان التركية: مناورات عسكرية مشتركة مع القوات العراقية على حدود البلدين

قالت رئاسة الأركان العامة التركية، إن المرحلة الثالثة من المناورات الجارية قرب الحدود العراقية ستنطلق يوم الثلاثاء، بالمشاركة مع قوات عراقية.

جاء ذلك في بيان صادر عن رئاسة الأركان التركية، يوم الاثنين، حول المناورات التي أطلقتها على الحدود مع العراق، يوم ١٨ أيلول الحالي.

وأضاف البيان: «ستنطلق المرحلة الثالثة من المناورات التي أطلقتها القوات المسلحة التركية بتاريخ ١٨ أيلول، بمنطقة سيلوبي– خابور، بتاريخ ٢٦ منه».

وأردف: «وستجري هذه المرحلة من المناورات بالمشاركة مع وحدات تابعة للقوات المسلحة العراقية، التي وصلت المنطقة مساء الاثنين».

وفي ١٨ أيلول، أعلنت الأركان التركية، بدء مناورات عسكرية في شرناق (جنوب شرق)، مشيرة إلى أن «المناورات تأتي بالتزامن مع استمرار عمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة الحدودية».■

قبل أيام، واقتراب موعد الاستفتاء المعلن، أخرجا ورقة الضغط الضمنية إلى العلن عبر المناورات العسكرية التي بدأها الجيش التركي قرب الحدود العراقية في ١٨ أيلول الحالي، وهي رسالة أكثر من واضحة في دلالاتها الزمنية والجغرافية.

سيناريوهات المستقبل

تلقفت أربيل رسائل التحفظ والضغط التركية، حيث أعلن الناطق باسم حكومتها سفين دزيي حرصها على العلاقات الجيدة مع أنقرة، عارضاً الحوار معها لشرح ضرورة الاستفتاء وتطمين هواجسها إزاءه.

لا يعني ما سبق أن تركيا ستفعّل كل أوراق ضغطها بالضرورة قبل الاستفتاء أو بعده مباشرة، أولاً لأنها تراهن على خيار التأجيل رغم تضاؤل فرصه بشكل كبير مع مرور الوقت، وثانياً لأنها تنظر إلى الملف من زوايا عدة.

أولوية تركيا اليوم هي المساهمة في جهود الضغط وتقديم البدائل للبارزاني لتأجيل الاستفتاء، وهو ما يعني أن تصريحات المسؤولين الأتراك وإجراءات الحكومة تخدم هذا المعنى أكثر من سياق التدخل المباشر والإجراءات الصارمة بالضرورة، خصوصاً أن نتيجة الاستفتاء ليست ملزمة.

وعليه، فإن الموقف التركي سيعتمد –بشكل مباشر– على المسار الذي سيختطه الإقليم بعد النتيجة؛ فما يقلق أنقرة هو «استقلال» الإقليم وليس إجراء «الاستفتاء» بحد ذاته، ولذا فما بين المضيّ في خطوات الاستقلال وتدويل الملف وبين اختيار التفاوض مع بغداد من وضعية أقوى، فارق هائل ومهم بالنسبة إلى تركيا.

وعليه، سيكون من المنتظَر أن تعبّر أنقرة عن حزمها وجدّيتها في رفض مسار الاستقلال عبر بعض العقوبات الاقتصادية المباشرة، مثل إغلاق معبر الخابور ووقف رحلات الخطوط الجوية التركية وتجميد عمل بعض الشركات التركية في الإقليم، لكن ما بعد ذلك قد يتحدد لاحقاً وحسب التطورات فقط.

تعتبر كركوكُ الأولويةَ الثانيةَ في مقاربة تركيا للعلاقات مع العراق بعد مكافحة العمال الكردستاني، ولذا فهي تمثل محدّداً رئيسياً في بلورة موقفها من الأزمة الحالية، لما تمتاز به المحافظة من أهمية تاريخية ورمزية واقتصادية، وبسبب العامل الديمغرافي المتعلق بالمكوّن التركماني الذي تعتبر أنقرة نفسها حامية وراعية له.

ولذا فإن إجراء الاستفتاء في كركوك –كمنطقة متنازع عليها وخارج حدود الإقليم– من عدمه، سيكون نصب عينيْ صانع القرار التركي وهو يصوغ موقفه، لا سيما مع ردة الفعل الحازمة من بغداد وقرار المحكمة الدستورية العراقية، وعزل محافظ المدينة واستجلاب قوات البشمركة إليها.

التخوف الأكبر لدى أنقرة هو أن يؤدي الخلاف بشأن كركوك إلى احتكاك عسكري محلي بين البشمركة والحشد الشعبي على أسس عرقية، قد يتحول سريعاً إلى نزاع إقليمي يرتبط بأهمية المحافظة الاقتصادية وخريطتها العرقية على حد سواء.

على المدى البعيد، ستكون السياسات التي ينتهجها إقليم أكردستان متغيراً مهماً بالنسبة إلى أنقرة. صحيح أن البارزاني أثبت حتى الآن أنه صديق لتركيا وأقرب التيارات الكردية في المنطقة إليها، إلا أن المستقبل قد يحمل الكثير من المتغيرات –على مستوى الشخص والتيار– بخصوص قيادة الإقليم الذي لا يبدو أنه على قلب رجل واحد، لا في مسألة الاستفتاء ولا على صعيد توجهات المستقبل وبوصلة السياسة.

قد يكون خطأ أكراد العراق أنهم ما زالوا يفكرون في عام ٢٠١٧ بمنطق حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى وانتشار المدّ القومي، فيصرّون على مسار الاستقلال وإنشاء الدولة القومية، فيما تسعى معظم شعوب الأرض اليوم إلى فكرة المواطنة والحقوق المتساوية بين جميع الأعراق والأديان.

وكأن «الدولة القومية الحديثة» قد أثبتت نجاحها في العالم العربي مثلاً، أو كأن استقلال جنوب السودان لم يؤدّ إلى استدامة المواجهات والنزاعات.

وعليه، ربما على البارزاني اليوم أن يعيد التفكير ملياً في سيناريوهات اليوم التالي للاستفتاء –في الحد الأدنى– إذا أصر على إجرائه في موعده، لئلا تتحول فكرة الدولة التي تهدف للاستقرار والتنمية إلى عامل زعزعة وتهديد تذهب بما هو قائم حالياً منهما، ولعل في تجربة مهاباد وغيرها من ملامح الخذلان الخارجي وخطورة الخطوات الأحادية دروساً ينبغي التعلم منها.■

وقائع جنازة الأستاذ مهدي عاكف.. إلى المقبرة

بقلم: فيصل محمد المحامي

فاضت روحه الطاهرة في الغالب بعد ظهر يوم الجمعة ٢محرم ١٤٣٩ هجرية الموافق ٢٢/٩/٢٠١٧م، وتوفي الأساتذة محمد حامد أبو النصر والأستاذ مصطفى مشهور والأستاذ حسن الهضيبي، المرشدون السابقون في يوم جمعة.

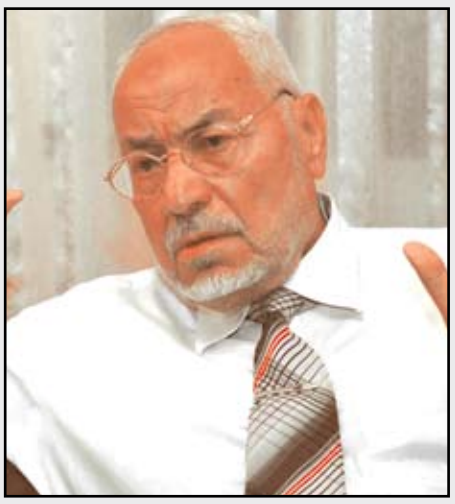

تحوّل العنبر المسجى فية الجثمان الطاهر بالمستشفى إلى ثكنة عسكرية، لا يتم التحرك فيه أو في المستشفى الا بأمر الأمن، حتى أن زميلنا المحامي محمد سالم كان مقيد الحركة إلا بإذن الأمن، وكان يقوم بإنهاء تصاريح الدفن.

ذهبتُ لفتح المقبرة بالتنسيق مع ابنة الأستاذ عاكف (كان أوصى أن يدفن بجوار الأستاذ المرشد عمر التلمساني ومصطفى مشهور) والحمدلله نفذت وصيته، لكنني فوجئت بان المقبرة محاصرة وباتت عبارة عن ثكنه أمنية، حتى أن قيادات الأمن اصطحبتني داخل المقبرة مع التنبيه علي بعدم التصوير.

كان الجو معتماً، الاني اشهد الله أن المقبره كانت مضاءة، وكأن مصدر النور من السماء، وأحسست أن هناك احتفالاً في السماء (هذه رؤيتي ومشاهدتي)، وقلت لرجال الأمن ذلك فسكتوا.

قام بتغسيل الجثمان الطاهر زوج ابنة اخت فقيدنا الغالي، ولم يسمح الأمن الإ له بحضور الغسل.

قام بالصلاة (داخل مصلى المستشفى) على فقيدنا خمسة رجال (زوج بنت أخته والمحامي وثلاثة رجال من الداخلية) واربع سيدات هنّ زوجته وابنته وامرأتان.

زوجة شهيدنا الأستاذة وفاء عزت (شقيقة الدكتور محمود عزت) خاطبت زوجها بعد الصلاة: عليه مت يا حبيبي كما كانت وفاة أستاذك البنا، وتشيّع كما شيّع معلمك البنا.. رحمة الله عليك.

قوات الأمن مسيطرة على الجثمان الطاهر وتحتجزه ولا تسمح لأحد بالاقتراب منه، حتى حمله ومصاحبته الى المقبرة هم من قاموا بذلك، ولم يسمحوا لأحد بمصاحبته من المستشفى حتى لوكان زوجته أو ابنته..

وأثناء انتظارنا وصول الجثمان إلى المقابر تحولت المقبرة إلى منطقة محاصرة بقوات الأمن المركزي والمدرّعات، فضلاً عن وجود رجال الأمن. وعند اقتراب وصول الجثمان الطاهر الى المقبرة قامت قوات الأمن بإخراجي وعدم السماح بالاقتراب من المقبرة، وتم فرض كردون أمن مركزي على مدخل المقبرة، وأدخلوا السيارة التى تحمل الجثمان من مكان آخر حتى لا نحضر الدفن ولا نراه.

وتنبهنا لذلك، فقمنا بمحادثة القيادات الأمنية الموجودة، فلم تسمح إلا لزوجته وابنته والأستاذ عبد المنعم عبد المقصود المحامي.

تم الانتهاء من الدفن الساعة الثانية عشرة ليل يوم الجمعة، وتركنا قوات الأمن تحاصر المكان.

أثناء الدفن ومواراة الجثمان الطاهر قام الأستاذ خالد بدوي بالدعاء ونحن نؤمن خلفه، فوجئت بعسكري أمن مركزي يسقط بجواري مغشياً عليه، فقامت إحدى النساء باعطائي زجاجة مياه لإسعافه، الا أنهم تركوه (قيادات الأمن) حتى جاء زملاؤه وحملوه الى السيارة.

عدنا وتركنا عريساً يزف الى السماء بعدما ضاق به أهل الأرض من الظالمين، ولسان حاله يقول: تركتكم وما نال مني الظالمون كلمة أو موقفاً يدلسون به التاريخ.. تركتكم وما بدّلت وما حدت عن الطريق:

فإما حياة تسرّ الصديق وأما ممات يغيظ العدا

رحم الله استاذنا وفقيدنا وشهيدنا.. محمد مهدي عاكف.■

لاجئو الروهينغا في خطر.. وأردوغان يطالب بمعاقبة ميانمار

دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى فرض عقوبات على ميانمار بسبب المجازر التي يرتكبها جيشها بحق مسلمي الروهينغا، في وقت تصاعدت فيه التحذيرات الدولية من تردي أوضاع اللاجئين منهم إلى بنغلاديش التي طالبت بربع مليار دولار لمساعدتهم.

وخلال حديثه أمام ندوة في مدينة إسطنبول يوم الاثنين، اتهم الرئيس التركي ميانمار بـ«الانغماس في إرهاب بوذي ضد الروهينغا».

وأضاف: «هناك إرهاب بوذي يُرتكب حالياً، في بورما (ميانمار) بشكل واضح، لا يمكن السكوت عن ذلك عبر ممارسة اليوغا أو أمور لا أعرفها».

وانتقد الرئيس التركي «سرعة الغربيين» في إدانة «الإرهاب الإسلامي وتجاهلهم الإرهاب اليهودي أو المسيحي أو البوذي».

تحذيرات ومطالب

في غضون ذلك، قال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي إن اللاجئين المسلمين الذين يبحثون عن مأوى في بنغلاديش من «فظائع لا يمكن تخيلها تعرضوا لها في ميانمار يواجهون صعوبات كبيرة وخطر تدهور شديد في أوضاعهم إذا لم تتم زيادة المساعدات لهم».

وعقب لقائه بعدد من اللاجئين في زيارة لمخيماتهم جنوب شرقي بنغلاديش، قال غراندي «إن حلول هذه الأزمة بيد ميانمار، وحتى الوصول إلى حل على العالم أن يساعد اللاجئين الذين يعيشون صدمة شديدة ويواجهون صعوبات بالغة».

وأضاف غراندي: «لقد شهدوا قرى تحترق وعائلات تعدم بالرصاص أو تضرب حتى الموت، ونساء وفتيات يتعرضن لمعاملة وحشية».

من جانبها، حذرت منظمة الصحة العالمية من انتشار الكوليرا في مخيمات اللاجئين الروهينغا في بنغلادش التي لجأ إليها أكثر من ٤٣٥ ألف شخص هرباً من العنف في ميانمار المجاورة.

وسبق أن وجهت منظمة أطباء بلا حدود الأسبوع الماضي تحذيراً من كارثة صحية في مخيمات اللاجئين الروهينغا في بنغلاديش.

من جهته، قال وزير الصحة البنغالي زاهد مالك إن «الحكومة في بنغلاديش أرسلت خطاباً إلى البنك الدولي تطلب فيه تمويلاً بقيمة ٢٥٠ مليون دولار للخدمات الصحية اللازمة لإغاثة لاجئي أقلية الروهينغا المسلمة في بنغلاديش».

إغاثة قطرية

عملياً قدّمت جمعية قطر الخيرية مساعدات غذائية و صحيّة ومساعدات إيواء لمسلمي الروهينغا الفارين إلى بنغلاديش، هرباً من مجازر جيش ميانمار.

وقالت الجمعية في بيان لها إنها وزعت ١٥٠٠ خيمة، وجهزت مركزاً صحياً ومطعماً. كما وزعت السلال الغذائية على آلاف المتضررين من الروهينغا الفارين إلى المنطقة الحدودية مع بنغلاديش المجاورة.

ووفق البيان، فإن وفداً من الجمعية الخيرية يضم شخصيات إعلامية ورياضية قطرية، توجه إلى مدينة «كوكس بازار» البنغالية، وجهة مسلمي الروهينغا الفارين من إقليم أراكان غربي ميانمار.

وقدم الوفد «ألف سلة غذائية لألف أسرة فقيرة ومتضررة في مخيم «فالوك»، تغطي كل سلة حاجة الأسرة من السكر والأرز والطحين والزيت لمدة شهر كامل».

كما تم تجهيز مطبخ ميداني خاص للاجئين، يجري من خلاله توزيع الوجبات الساخنة على مدار اليوم.

و«يستفيد من المطبخ يومياً خمسة آلاف لاجئ، ويساهم في التخفيف من معاناتهم اليومية للحصول على الغذاء، خصوصاً مع عدم توفر المعدات اللازمة للطبخ.

كما دشن الوفد تركيب ١٥٠٠ خيمة صالحة للاستخدام في ظل المناخ المتقلّب بالمنطقة، لفائدة نحو ٧٥٠٠ شخص لم يتمكنوا من الحصول على مأوى داخل المخيم المكتظ باللاجئين.

وأنشأ الوفد أيضاً مركزاً صحياً بمحاذاة مخيم فالوك، لتقديم خدمات صحية متكاملة يومياً لحوالي ٥٠٠ شخص.■

وفاة محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للإخوان المسلمين سجيناً والأمن يتولى تشييعه

أعلنت أسرة المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف وفاته في محبسه بمصر، بعد تدهور حالته الصحية عن ٨٩ عاماً، وسط أنباء عن منع السلطات المصرية تشييع جنازته.

وقال عبد المنعم عبد المقصود، رئيس هيئة الدفاع عن عاكف لوكالة الأناضول إن «عاكف كان محجوزاً في مستشفى القصر العيني (وسط القاهرة)، إثر تدهور حالته الصحية بمحبسه خلال الأشهر الماضية»، حيث لم يحصل على إفراج صحي رغم المطالبات بذلك.

وقال شهود بالمستشفى إن سلطات الأمن المصرية تتعنت في إنهاء إجراءات جنازة عاكف. وقال مصدر مقرب من عائلة عاكف إن محاميه تلقى تعليمات من الأجهزة الأمنية بإتمام مراسم الدفن مساء الجمعة.

منع تشييع الجنازة

واستنكر المتحدث الإعلامي باسم الإخوان أحمد سيف الدين «منع أجهزة أمن الانقلاب أسرة الشهيد بإذن الله الأستاذ محمد مهدي عاكف، من تنظيم صلاة الجنازة، وإجبار أسرته على دفنه ليلاً بدون جنازة، وهو ما تعتبره الجماعة إمعاناً في التنكيل بالشهيد المجاهد».

وحمّلت الجماعة السلطات المصرية المسؤولية الكاملة عن وفاة مرشدها السابق، لإصرارها على «حبسه والتنكيل به رغم مرضه وتقدم عمره فتعمدت قتله».

واعتبر المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين طلعت فهمي أن «وفاة عاكف هي قتل ممنهج وجريمة مكتملة الأركان»، مؤكداً أن جماعته لن تلجأ للعنف انتقاماً له. ودعت الجماعة «أبناء الحركة الإسلامية وجميع الأحرار داخل مصر وخارجها لصلاة الغائب على مرشدها السابق».

وودع عاكف الحياة وهو محبوس على ذمة قضية واحدة، وهي المعروفة باسم «أحداث مكتب الإرشاد»، وحصل على حكم بالمؤبد (٢٥ عاماً)، وألغته محكمة النقض في كانون الثاني الماضي، لتعاد محاكمته من جديد.

وكانت الأجهزة الأمنية بمصر ألقت القبض على عاكف في تموز ٢٠١٣، عقب إطاحة الرئيس محمد مرسي.

وخلال السنوات الأربع التالية تدهورت حالته الصحية، وسط تقارير حقوقية وصحفية تتحدث عن إصابته بانسداد في القنوات المرارية والسرطان، ولم تستجب هيئة المحكمة لعشرات الطلبات من هيئة الدفاع بالإفراج الصحي عنه.

حركة حماس تنعى عاكف

نعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عاكف، وقالت الحركة في بيان إنها «تنعى ببالغ الحزن والأسى فقيد الأمة وأحد أعلامها وقامة من قاماتها الأستاذ محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين».

وأضافت أن «عاكف أحد الذين كان لهم الدور الكبير في الدفاع عن قضايا الأمة وعزتها وقضية فلسطين، وكان داعماً لمقاومتها ونصرة أهلها ومؤازرتهم، ومن الأوائل الذين خاضوا معركة الدفاع عن فلسطين».

.. والجماعة الإسلامية تنعي..

﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدّلوا تبديلا﴾ الأحزاب ٢٣.

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله، تنعى الجماعة الإسلامية في لبنان المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين، الأستاذ محمد مهدي عاكف، بعد مسيرة استمرت تسعة من العقود، كانت حافلة بسجلات الجهاد والدعوة في سبيل الله، ما انحنت له فيها هامة ولا لانت له قناة، إلى أن قضى نحبه سيّداً من سادات الشهداء، صادحاً بقول الحق في وجه الظالمين الانقلابيين. والجماعة الإسلامية في لبنان إذ تتقدم من عائلة الشهيد المرشد ومن إخوانه في مختلف أرجاء العالم بخالص العزاء، تدعو أبناءها في لبنان إلى إقامة صلاة الغائب على روحه الطاهرة في سائر مساجد لبنان رداً على التضييق الذي يُمارس على أهله وإخوانه من قبل سلطات الإنقلاب في مصر لعدم تشييعه بما يستحق ويليق بأمثاله.

(ولا تحسّبن الله غافلًا عمّا يعمل الظالمون.. إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار.. مهطعين مقنعي رؤوسهم لا يرتد إليهم طرفهم وأفئدتهم هواء) إبراهيم ٤٢-٤٣، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وفي لبنان، دعت الجماعة الإسلامية إلى مجالس عزاء في مختلف المدن والقرى، جرى خلالها أداء صلاة النائب على الفقيد الذي لم تتح لأهله وإخوانه الصلاة على جثمانه الطاهر، لا سيما في العاصمة بيروت وصيدا، وطرابلس.

المسيرة الدعوية لمحمد مهدي عاكف

عاكف هو المرشد السابع في تاريخ الجماعة. ولد في محافظة الدقهلية المصرية في العام نفسه الذي نشأت فيه جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، والتحق بها وهو في الثانية عشرة من عمره، وكان أحد مجاهديها في وجه الاستعمار البريطاني في مصر.

واعتقل في ١٩٥٤ وحكم عليه بالإعدام، ثم خفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وأفرج عنه بعد عشرين عاماً قضاها في السجن، فعمل مدرساً للرياضة البدنية في مصر، ومديراً عاماً للشباب في وزارة التعمير.

تنقل بين السعودية التي عمل فيها مستشاراً للندوة العالمية للشباب الإسلامي، وألمانيا حيث عمل مديراً عاماً للمركز الإسلامي بميونخ، قبل أن يعود إلى مصر لينتخب عام ١٩٨٧ عضواً في مكتب الإرشاد الخاص بجماعة الإخوان، وعضواً في مجلس الشعب المصري.

وفي عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك تردد عاكف على السجون منذ عام ١٩٩٦، وحكم عليه بتهم عديدة.

وانتخب في عام ٢٠٠٤ مرشداً عاماً لجماعة الإخوان المسلمين بعد وفاة سلَفه مأمون الهضيبي، وانتهت رئاسته لمكتب الإرشاد عام ٢٠١٠، فرفض طلبات التمديد له لينتخب محمد بديع خلفاً له.

واعتقل مع الآلاف من معارضي الانقلاب عام ٢٠١٣، ثم نقل بداية العام الجاري إلى العناية المركزة في مستشفى القصر العيني الحكومي بعد تردي وضعه الصحي.■

عاكف.. امام المحكمة

قيادات الإخوان المسلمين من عدة دول تشارك في عزاء لـ«عاكف» في إسطنبول

شارك العشرات من قيادات جماعة الإخوان المسلمين من عدة دول في عزاء للمرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين، محمد مهدي عاكف، أُقيم بمدينة إسطنبول. كما شارك في مراسم العزاء المئات من أعضاء الجماعة داخل وخارج تركيا.

وتضمنت الوفود التي حضرت إلى بيت العزاء، الذي استمر خمس ساعات؛ نائب المرشد العام للإخوان إبراهيم منير، الأمين العام للإخوان محمود حسين، المراقب العام لجمعية الإخوان المسلمين بالأردن، عبد الحميد ذنيبات، والمراقب العام للإخوان بسوريا محمد حكمت وليد.

وشارك في العزاء صلاح عبد المقصود، وزير الإعلام المصري الأسبق (في عهد محمد مرسي أول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً بمصر)، عضو مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان عبد الخالق الشريف، ومسؤول المكتب الإداري للإخوان في تركيا، همام يوسف.

كما شاركت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في مراسم العزاء، بالإضافة إلى وفد الجماعة الإسلامية في لبنان، إلى جانب وفود من إخوان الجزائر والعراق والكويت.

وقال الأستاذ إبراهيم منير، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، في كلمة خلال العزاء، إن «عاكف يمثل تاريخ الجماعة والعمل للإسلام في العالم كله، تمثيلاً شريفاً، ورزقه الله الشهادة لكي تبقى هذه الشهادة أمانة في رقابنا».

وأضاف أن «الأمة في محنة، وتحتاج إلى من يسير على منهج محمد مهدي عاكف، ولقد شاء الله أن يمن علي بأن أتعرف على عاكف منذ ستين عاما، وعرفت كيف كان هذا الرجل العملاق عزيز النفس قويّ الهمّة».

من جهته، أشار همام يوسف، مسؤول المكتب الإداري للإخوان المسلمين في تركيا، إلى أن «عاكف قضى حياته مجاهداً في سبيل الله، وظل صامداً ضارباً المثل في الدعوة، وترك لنا تراثاً كبيراً من القيم والأخلاق، والعمل لدين الله».

بدوره، قال ماهر أبو الجواد، في كلمة له عن حركة حماس، إن «عاكف كان يحب المجاهدين، وحق لفلسطين أن تبكيك، ولقد رفع الله ذكرك في الدنيا»، وإن عاكف «كان يرفض أن يقدم أي قضية أخرى على القضية الفلسطينية؛ فهي القضية التي يجتمع عليها جميع الشرفاء في العالم، عرفناه في كل حياته شاباً، وتحس دائماً في قلبه وعقله بروح الشباب، وهو قريب جداً ممن يقترب منه».

وقال الدكتور محمود حسين، الأمين العام للإخوان المسلمين، إن «مصر لم تشهد ظلمات في تاريخها كالتي تشهدها في هذا العصر».

من جانبه، اعتبر عبد الحميد الذنيبات، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين بالأردن، أن «عاكف كان علماً من أعلام الدعوة الإسلامية؛ حيث بذل حياته لها، يدافع عنها، ولم يعط الدنية فيها، حيث عاش صابراً مجاهداً في الشباب والكهولة».

ورأى الدكتور محمد وليد، المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا، أن «الأمة فقدت قامة كبيرة من قامات العالم الإسلامي».

كما ألقى ياسين أقطاي، المتحدث باسم حزب «العدالة والتنمية» (الحاكم) في تركيا، كلمة لتأبين عاكف، ونقل للحاضرين سلام رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء بن علي يلدريم.

وفي نهاية حفل التأبين الذي تم تنظيمه بتركيا، أقيمت صلاة الغائب على روح «عاكف».

.. في الدوحة

إلى ذلك، قال رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الشيخ يوسف القرضاوي، إن «النظام المصري منع الجنازة الشعبية لمرشد الإخوان المسلمين السابق محمد مهدي عاكف، فصلى عليه ملايين المسلمين حول العالم».

جاء ذلك في كلمة للقرضاوي، عقب صلاة الغائب على «عاكف»، التي أقيمت بالدوحة مساء السبت، بحضور الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وقيادات من المعارضة المصرية وعدد من العلماء.

ووجه «القرضاوي» الشكر إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي أكد أنه سمح بإقامة صلاة الغائب في أي مسجد يتم اختياره، إلا أن الناس تقاطروا على بيت الشيخ للعزاء.

وأكد «مشعل» أن «عاكف» تميّز بعلاقات قوية مع مختلف الفصائل الفلسطينية، وكان بيته مزاراً لقيادات فتح وحماس، خصوصاً الراحل ياسر عرفات، لافتاً إلى أن «عرفات» لم يكن ينزل القاهرة، إلا ويتوجه إلى منزل عاكف، «لمواقفه المخلصة، وتاريخه الجهادي الطويل منذ الاحتلال».

.. وفي لندن

وأقيم حفل تأبين آخر لـ«عاكف» بالعاصمة البريطانية لندن بحضور عدد كبير من الشخصيات المصرية والعربية والإسلامية، من بينهم: محمد سودان (أمين لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة)، وعزام التميمي (أكاديمي وإعلامي)، وعمر الحمدون (رئيس الرابطة الإسلامية في بريطانيا)، وزهير سالم (مدير مركز الشرق العربي)، وأسامة التكريتي (مدير مؤسسة قرطبة لحوار الثقافات)، وداوود عبد الله (نائب رئيس المجلس الإسلامي)، وأحمد الشيبة (كاتب وإعلامي إماراتي)، ومعين شبيب (مدير مؤسسة العون التعليمي الفلسطيني في بريطانيا)، وخالد عمر (ممثل الجالية الإريترية ببريطانيا).

جدير بالذكر أن عدداً من الدول شهدت أداء صلاة الغائب على «عاكف» رحمه الله.■

إيران تعلن اجراء تجربة «ناجحة» لصاروخ «خرمشهر»

أجرت ايران تجربة «ناجحة» لصاروخ «خرمشهر» الجديد الذي يبلغ مداه الفي كلم ويمكن تزويده برؤوس متعددة، بحسب ما أورد التلفزيون الرسمي يوم السبت.

ويأتي الإعلان على خلفية توتر شديد بين طهران وواشنطن، حيث ندد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاتفاق النووي الذي وقع عام ٢٠١٥ بين طهران والقوى العظمى، بما فيها الولايات المتحدة.

وأظهرت الصور التي عرضها التلفزيون اطلاق الصاروخ، ثم تسجيلاً مصوراً التقط من الصاروخ نفسه لكن دون توضيح تاريخ التجربة.

وكانت ايران قد استعرضت صاروخ «خرمشهر» خلال عرض عسكري أقيم يوم الجمعة في العاصمة في ذكرى اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، والتسمية تعود الى مدينة في جنوب غرب البلاد احتلها الجيش العراقي في مطلع الحرب التي دامت ثماني سنوات وأوقعت مليون قتيل.

ونقلت وكالة «ارنا» الرسمية عن قائد القوات الجوية في الحرس الثوري الايراني العميد أمير علي حاجي زاده قوله إن «لدى صاروخ خرمشهر مدى يبلغ ٢٠٠٠ كلم وبإمكانه حمل رؤوس حربية عدة».

وتملك ايران ايضاً صاروخي «قدر-ف» و«سجيل» ومداهما الفا كلم، وهما بالتالي قادران على بلوغ اسرائيل والقواعد الاميركية في المنطقة.

وتعتبر طهران أن الصواريخ مشروعة بشكل كامل بموجب بنود الاتفاق، إذ إنها غير مصممة لحمل رؤوس نووية.

كما تصرّ على أن جميع صواريخها مصممة لحمل رؤوس حربية تقليدية فقط، وأن مداها لا يتجاوز ٢٠٠٠ كلم كحد أقصى، رغم أن قادة في الجيش يؤكدون توافر التكنولوجيا اللازمة لتجاوز ذلك.

ولكن واشنطن التي تصرّ على أن طهران تنتهك «روح» الاتفاق، لأن لدى صواريخها البالستية القدرة على حمل رؤوس نووية، فرضت عقوبات جديدة على الجمهورية الإسلامية بسبب مواصلتها إطلاق الصواريخ وإجراء الاختبارات.

روحاني: إيران ستعزز قدراتها العسكرية

وأعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني في خطاب ألقاه خلال العرض أن بلاده تعتزم تعزيز قدراتها العسكرية والبالستية رغم انتقادات الولايات المتحدة وكذلك فرنسا، وقال روحاني في خطاب نقله التلفزيون الرسمي: «شئتم أو أبيتم، سنعزز قدراتنا العسكرية الضرورية على صعيد الردع»، مؤكداً بقوله: «لن نطور صواريخنا فحسب، بل كذلك قواتنا الجوية والبرية والبحرية».

وأضاف: «لن نطلب إذناً من أحد من أجل الدفاع عن وطننا». ورفض روحاني أي تغيير في موقف بلاده السياسي في المنطقة.

وقال: «شئتم أو أبيتم، سندافع عن الشعوب المستضعفة في اليمن وفلسطين وسوريا»، حيث تدعم إيران على التوالي نظام الرئيس بشار الأسد والتنظيمات الإسلامية الفلسطينية والمتمردين الحوثيين.■

الجماعة الإسلامية في بيروت وحزب الحوار الوطني: ضرورة التواصل والتنسيق لما فيه المصلحة العامة

استقبل النائب الدكتور عماد الحوت، بحضور المسؤول السياسي للجماعة في بيروت المحامي باسم الحوت وأعضاء اللجنة السياسية شفيق الكوسا وعمر العمري، وفد حزب الحوار الوطني الذي ضم كلاً من الدكتور دريد عويدات والسيد سامر الصفح والعميد المتقاعد عبد الحميد درويش والعميد المتقاعد رسلان حلوي والسيد حسان القيسي، بمركز الجماعة في بيروت، للتهنئة بذكرى الهجرة النبوية الشريفة، وجرى التداول بالشؤون السياسية العامة.

أكد الطرفان متانة العلاقة التي تربط الجماعة الإسلامية بحزب الحوار الوطني ورئيسه الأستاذ فؤاد مخزومي، والحرص على استمرارها وتطويرها من خلال التواصل الدائم والحوار المتبادل.

واتفق المجتمعون على ضرورة تفعيل التواصل والتنسيق في المجالات المختلفة.

لقاء رئيس هيئة العلماء المسلمين الشيخ أحمد العمري بأهالي موقوفي عبرا في مركز الجماعة - صيدا

التقى وفد من هيئة العلماء المسلمين نهار الأربعاء ٢٠١٧/٩/٢٠ بمركز الجماعة الإسلامية في صيدا بأهالي معتقلي أحداث عبرا، بحضور رئيس الهيئة الشيخ احمد العمري ونائب رئيس الهيئة الشيخ خالد العارفي و نائب رئيس المكتب السياسي في الجماعة الإسلامية الدكتور بسام حمود، حيث استمع العلماء الى معاناة الاهالي والظلم الواقع على ابنائهم المعتقلين.

وقد أبدى العلماء تفاعلهم مع الأهالي ولمسهم للظلم الواقع على أبناء المسلمين عموماً، والمؤامرة التي حصلت في عبرا خصوصاً، ووعدوا بمتابعة الموضوع والوقوف إلى جانب الأهالي والتحرك معهم من أجل الضغط بالسبل المتاحة والقانونية لرفع الظلم الواقع على هذا الملف.

وأكد الشيخ العمري في كلمته: نسعى لمتابعة رفع الظلم مع كل المرجعيات في البلد وأنتم أبناء مدينة عزيزة كريمة مدينة صيدا الحبيبة المجاهدة التي قدمت الشهداء والمقاومين ضد الاحتلال الصهيوني.

أبو ياسين لـ«إذاعة الفجر»: نحذّر من أزمة جديدة في حال عدم دفع الرواتب وفق القانون الجديد

أكد عضو المكتب السياسي في الجماعة الإسلامية علي أبو ياسين أن جميع الأطراف السياسية والاقتصادية والنقابية متفقة على أن سلسلة الرتب والرواتب حق لمستحقيها.

وحذر أبو ياسين في حديث لـ«إذاعة الفجر» الحكومة من المماطلة والتسويف وتعليق قانون سلسلة الرتب والرواتب، مبدياً تخوفه من تعطيل البلد.

وحذر أبو ياسين من التسبب بأزمة جديدة في حال عدم دفع الرواتب وفق القانون الجديد لأكثر من ثلاثمئة ألف موظف، في وقت ترتفع فيه الأسعار والأقساط المدرسية. وطالب أبو ياسين الحكومة بعدم إدخال البلد في أزمة جديدة والمضيّ في إصلاح القانون الذي أبطله المجلس الدستوري.

وأكد أبو ياسين وجود وفر في خزينة الدولة وأن الأموال مؤمنة، معتبراً أن المماطلة غير مبررة، وأنه لا خطر على الليرة اللبنانية في حال دفع الرواتب على أساس الجداول الجديدة قبل تأمين الموارد لتمويل سلسلة الرتب والرواتب. واعتبر أن ما يحكى عن تسبب دفع سلسلة الرتب والرواتب بخطر على الليرة اللبنانية، تهويل على القوى النقابية كي لا تطالب بحقها.

وردّ أبو ياسين على من يتحدث عن عدم وجود تمويل لدفع الرواتب على أساس الجداول الجديدة، بالتساؤل عن مصادر التمويل التي تؤمن لتغطية تسويات وصفقات بمئات ملايين الدولارات، من البواخر الكهربائية إلى الهويات البيومترية.

وحمّل أبو ياسين القوى السياسية والكتل السياسية الممثلة في الحكومة منذ عام ٢٠٠٥ مسؤولية التعطيل الحاصل من عدم إقرار الموازنة وقطع الحساب.

الجماعة الإسلامية تستقبل ممثل السفارة الأسترالية

استقبل رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان النائب السابق أسعد هرموش سكرتير السفارة الأسترالية في لبنان السيد ادوارد راسل، بحضور رئيس رابطة الطلاب المسلمين الأستاذ جهاد مغربي، مسؤول تجمع الإصلاح النقابي المهندس واصف مجذوب، وعضوي اللجنة السياسية في الشمال احمد البقّار وصهيب جوهر.

رحب الأستاذ هرموش بالضيف، شارحاً له عن الجماعة وفكرها والدور الذي تتمتع به في الساحة اللبنانية من خلال دورها السياسي ومؤسساتها المتنوعة في كل الصعد والمجالات، مشدداً على فكرها الإسلامي الوسطي ورفضها لكل أشكال التطرّف والغُلو.

وشكر السيد راسل الجماعة على استقبالها، مؤكداً حرص الحكومة الأسترالية على استقرار لبنان، ومشدداً على التمييز بين الإسلام والتطرف.

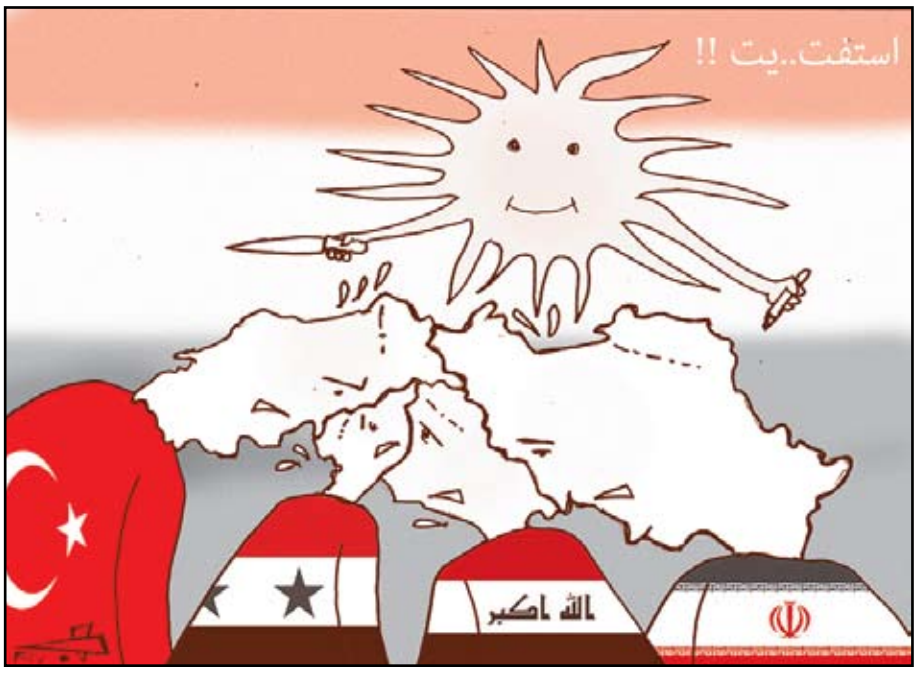

أسرة القرضاوي تلجأ للأمم المتحدة للإفراج عن ابنتهم وزوجها

قالت أسرة ابنة الداعية الإسلامي الشيخ يوسف القرضاوي ومحاميها في نداء عاجل إلى الأمم المتحدة إنها وزوجها اعتقلا في مصر منذ ثلاثة أشهر دون توجيه اتهامات لهما.

وقالت الأسرة والمحامي إن علا القرضاوي (٥٥ عاماً) وزوجها حسام خلف (٥٨ عاماً) وكلاهما مقيم بالولايات المتحدة، محتجزان في سجنين مختلفين في القاهرة في حبس انفرادي بعد اعتقال قوات الأمن الوطني لهما من منزلهما الصيفي يوم ٣٠ حزيران الماضي.

وتقول مصادر من الأمن الوطني المصري إن الزوجين المصريين – القطريين، متهمان بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين وبتمويل أعضاء في الجماعة المحظورة لنشر معلومات تهدف إلى تشويه صورة مصر. وتنفي الأسرة ذلك.

وتجدد حبس الزوجين احتياطياً الأسبوع الماضي لمدة ١٥ يوماً، لكن لم توجه لهما اتهامات بشكل رسمي بعد.

وعلا القرضاوي مواطنة قطرية، وهي ابنة الداعية الدكتور يوسف القرضاوي الذي جمّدت مصر أصوله لديها.

وحضر أقارب لهما إلى جنيف الأسبوع الماضي لحث محققي الأمم المتحدة المختصين بالتعذيب والحق في الرعاية الصحية على التدخل لدى السلطات. وأكد مسؤولون من الأمم المتحدة تلقي الطلب من المحامي جارد جنسير المقيم في واشنطن.

وتضمن خطاب المحامي أن «علا وحسام محتجزان دون الحق في الاتصال بمحاميهما أو أسرتيهما في الحبس الانفرادي على مدار الأربع والعشرين ساعة، في زنازين مظلمة ضيقة دون أسرّة أو دورات مياه».

وأضاف الخطاب: «أكدت علا وحسام مراراً أنهما ليسا ولم يكونا قط أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين».

وقال محمد القرضاوي شقيق علا لرويترز في جنيف: «ليس هناك وثائق من أي نوع، لا أوامر اعتقال ولا أدلة. لا يتواصلان مع أحد سوى لثلاث دقائق كل ١٥ يوماً عند موعد تجديد الحبس الاحتياطي».

وأضاف: «تقول السلطات إنها قضية أمن وطني بالنسبة للزوجين»، وقال مصدران من الأمن الوطني إن الزوجين اعتقلا بموجب قرار من نيابة الأمن الوطني.

وقال شرطي من الأمن الوطني مسؤول عن ملف الإخوان المسلمين «التحقيقات والمعلومات التي وصلتنا تؤكد أنهما يموّلان أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين لتشويه صورة مصر، وأنهما حوّلا أموالاً إلى حسابات ثلاثة من أعضاء الجماعة خارج مصر».

وأضاف: «اعتقلتهما نيابة أمن الدولة استناداً إلى الأدلة والتحقيقات، وسيستمر اعتقالهما حتى يحالا إلى المحكمة».

وجاء اعتقالهما بعد ثلاثة أسابيع من اندلاع أزمة بين قطر وأربع دول عربية، منها مصر، تتهم الدوحة بدعم إيران وجماعات إسلامية، وينفي زعماء قطر ذلك.

وكان حسام خلف، وهو مصري الجنسية، عضواً بارزاً سابقاً في حزب الوسط، وهو حزب سياسي إسلامي معتدل، لكنه توقف عن أي عمل سياسي حسبما قالت أسرته. واعتقل في مصر دون محاكمة في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.■

لماذا رفض استقلال الأكراد؟

بقلم: أواب إبراهيم

هل تساءلنا يوماً لماذا رفض المستعمر البريطاني والفرنسي منح الأكراد وطناً مستقلاً لهم، رغم حرصه على تفتيت المنطقة وتقسيمها؟ في المقابل، هل تساءلنا لماذا أصرّ المستعمر على اجتراح دولة أطلق عليها اسم «دولة لبنان الكبير» تفتقد أدنى مقومات الدولة من حيث المساحة الجغرافية والزراعة والثروات والتجانس السكاني. ألم يكن منطقياً وطبيعياً لو تم منح الأكراد دولة خاصة بهم على أجزاء من تركيا وسوريا والعراق وإيران، ولو أن المساحة التي يشغلها لبنان كانت جزءاً من سوريا؟. ما دفع المستعمر البريطاني والفرنسي في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ على الحؤول دون امتلاك الأكراد دولة مستقلة بهم، وما دفعهم لاختراع «دولة لبنان» تكون في خاصرة سوريا هو حرصه على إبقاء عوامل الخلاف والتفجير داخل المنطقة، فيكون له ساعة يشاء إيقاظ الفتن النائمة وإشعال الخلافات في النسيج الاجتماعي غير المتجانس لتنفيذ ما يريد، وعرقلة ما يريد.

كل العالم يعارض الاستفتاء الذي شهده إقليم كردستان العراق على الانفصال عن العراق باستثناء «إسرائيل»، وهو أمر اعتبره البعض سبباً كافياً للدلالة على خطورة الاستفتاء ووجوب مواجهته وضرورة التمسك بالحدود الجغرافية للدول، وتغافل هذا البعض عن أن هذه الحدود التي يتمسك بها ويستعد لشن حروب حفاظاً عليها إنما رسمتها أنامل الدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس لتقاسم النفوذ في المنطقة بعد انهيار السلطنة العثمانية. من حق كل دولة أن تحرص على حدودها وأن تسعى لتقوية نفوذها، لكن هذا الحق لا ينفي حق الآخرين بالسعي إلى الاستقلال. فالحدود القائمة ليست أمراً مقدساً، وليس ما يمنع إعادة النظر في هذه الحدود، ومحاولة رفع الضيم عن المظلومين والسعي لبناء دول قوية متجانسة، ولو أدى ذلك للانتقاص من دول أخرى.

ما المشكلة إذا كان للأكراد دولتهم المستقلة، ليس في كردستان العراق فقط، بل أن تكون لهم دولة تمتد من إيران إلى العراق فتركيا فسوريا. لماذا الإصرار على إبقاء الأكراد في موقع المضطهد المظلوم، الذي يضطر للتحالف مع «إسرائيل» ضمن حلف الأقليات، ويعادي العرب في سبيل رفع الظلم عن نفسه. من الطبيعي أن يؤدي استقلال كردستان إلى مزيد من التفتيت والتقسيم في المنطقة، لكن بديل ذلك هو مزيد من الخلافات والتهتك والضعف، وفي النهاية لا بدّ من الاستجابة لما يريده ملايين الأكراد الذين يطالبون بحقهم الطبيعي بأن تكون لهم دولة مستقلة. ولنا بتجربة السودان وجنوبه عبرة، فعلى مدى عقود تفاقمت مشكلة مطالبة الجنوب بالانفصال، وشكل الانفصال ذريعة للتدخلات الدولية في السودان والاعتداء على سيادته، وحاولت الدولة في المقابل تقديم رشى هي عبارة عن تنازلات للحؤول دون انفصال الجنوب، لكن في النهاية، حصل الانفصال، وها هو جنوب السودان يأكل بعضه نتيجة الخلافات في ما بين أبنائه.

الوحدة والاتحاد خطوة إيجابية تساهم ببناء كيانات قوية وصلبة، لكنها خطوة تكون بناء على طلب الشعوب، ولا تكون مفروضة عليهم. فالاتحاد الأوروبي نشأ بعدما شعرت شعوب أوروبا بأنها لن تستطيع مواجهة سطوة الولايات المتحدة إلا بوحدتها، فكان تشكيل الاتحاد. وحين شعر البريطانيون بأن مصلحتهم بالخروج من الاتحاد أجروا استفتاء وكان لهم ذلك. صحيح أن هذا الخروج أضعف الاتحاد، لكن البديل هو الإبقاء على كيانات سياسية هشة، لا تضامن ولا تعاون في ما بين أبنائها. الأمر نفسه نشهده اليوم في إسبانيا، حيث يسعى إقليم كتالونيا للانفصال عن الدولة الأم. سيؤدي ذلك حتماً لإضعاف إسبانيا، لكن الأساس هو ما تريده الشعوب وليس بالضرورة أن يكون في ذلك مصلحة الدولة. فإذا كانت هذه الشعوب واعية، فإنها ستدرك أن مصلحتها بالوحدة، وسيكون لها ذلك. لكن إرغام الشعوب على ما لا تريد سيجعلها تصرّ على مطالبها، مما يعقد المشكلة، وهو ما حصل مع الأكراد.

فليجرّب الأكراد دولتهم المستقلة، ولينعموا بثقافتهم وتاريخهم ولغتهم وتراثهم، فهذا حق لهم وليس لأحد سلبهم إياه. ولو نال الأكراد هذه الحقوق في ظل الدول التي يعيشون فيها لما ترسخت في عقولهم فكرة الانفصال والاستقلال.■

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	المحرم	أيلول وآذار	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	١٠	٣٠	٥٩	٤	٣١	٦	٢٨	١٢	٥٢	٣	٢٥	٦	٤٦	٧
الأحد	١١	١	٠٠	٥	٣١	٦	٢٨	١٢	٥١	٣	٢٤	٦	٤٥	٧
الإثنين	١٢	٢	٠١	٥	٣٢	٦	٢٧	١٢	٥٠	٣	٢٣	٦	٤٣	٧
الثلاثاء	١٣	٣	٠٢	٥	٣٣	٦	٢٧	١٢	٤٩	٣	٢١	٦	٤٢	٧
الأربعاء	١٤	٤	٠٢	٥	٣٤	٦	٢٧	١٢	٤٨	٣	٢٠	٦	٤١	٧
الخميس	١٥	٥	٠٣	٥	٣٤	٦	٢٦	١٢	٤٧	٣	١٨	٦	٣٩	٧
الجمعة	١٦	٦	٠٤	٥	٣٥	٦	٢٦	١٢	٤٦	٣	١٧	٦	٣٨	٧

تصدرها
شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس +961.1.650308
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com

صف الأحرف والفرز: CreativeAdvertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧